جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
رسالة
لنيل **شهادة الماجستير**
في **علم اجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي**

المشاركة السياسية للشباب والانتخابات التشريعية
دراسة ميدانية لولاية تلمسان

من اعداد الطالب
مرحوم عبد الرحيم

تشكيلة لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
بن طرمول عبد العزيز	**أستاذ محاضر أ**	**رئيس**	**جامعة وهران**
نجاح مبارك	**أستاذ محاضر أ**	**مقرر**	**جامعة وهران**
يعلاوي احمد	**أستاذ محاضر أ**	**مناقش**	**جامعة وهران**
الزاوي مصطفى	**أستاذ محاضر أ**	**مناقش**	**جامعة وهران**

الموسم الـــجامعي
2016/2015

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة (ا – ن)

الفصل الاول :الشباب والمشاركة السياسية ص71

المبحث الاول :الشباب والسياسة .ص71

المبحث الثاني :المشاركة السياسية كمفهوم واطار نظري . ص92

المبحث الثالث :الملامح العامة للمشاركة السياسية . ص44

الفصل الثاني :الانتخابات كاطار نظري واجرائي ص82

المبحث الاول :الانتخابات كمفهوم واطار نظري . ص85

المبحث الثاني :الاطر التشريعية للانتخابات ص85

المبحث الثالث :الواقع الانتخابي الجزائري في ظل التجربة التشريعية ص 12

الفصل الثالث :واقع المشاركة السياسية للشباب في ولاية تلمسان ص771

المبحث الاول : دراسة مونوغرافية لولاية تلمسان ص774

المبحث الثاني : تصويت الشباب في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان .

المبحث الثالث : تقييم اجمالي لمشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية بولاية تلمسان ص741

الخاتمة ص706

قائمة المراجع ص706

الملاحق.

مقدمة عامة:

تعد فئة الشباب الفئة الأكبر في المجتمع الجزائري كما تبينه الإحصائيات الرسمية (2008)، لدى فان تخليها عن العزوف وانتقالها إلى المشاركة في العملية السياسية من شانه أن يقلب معادلة توزيع القوى السياسية في الجزائر، كما من شانه أن يرجح كفة تشكيل سياسي على الآخر.

بناء عليه فقد ارتأينا أن نعالج موضوع المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية 2012، وذلك لكي نتعرف على طبيعتها، إضافة إلى كيفية تأثيرها على الفائزين في الاقتراع، ومعرفة مدى إتاحة الفرصة أمام الشباب لتقلد مناصب قيادية في التشكيلات السياسية تسمح لهم بالتواجد في هيأة بحجم المجلس الشعبي الوطني.

وقد حاولنا أن نعرف خصائص الفئات الشابة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 سواء المرشحة مع تشكيلات سياسية أو المنتخبين، وذلك من جانب حالتهم الاجتماعية، السن، الجنس، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي، من اجل إظهار نوعية المشاركين في إطارهم المجتمعي.

وقد ربطنا إطار دراستنا بولاية تلمسان وذلك نظرا لتنوع تركيبة المجتمع التلمساني وثقافته،وكذا لانتمائنا لهذه الولاية ومعايشتنا لسير العملية الانتخابية فيها.

اخترنا موضوع المشاركة السياسية للشباب في إطار الانتخابات التشريعية2012 لعدة أسباب نحددها كالآتي:

اتسمت الدراسات الحديثة في ميدان علم الاجتماع السياسي بالعمل على فهم الظواهر المجتمعية ذات الطابع السياسي بشكل مباشر، أي دون البقاء في حيز الأطر النظرية والتي رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية لمعرفة خصائص كل ظاهرة مقارنة بالأخرى،وذلك لطبيعة الدراسات الاجتماعية، وحتى لا يبقى موضوع المشاركة السياسية في إطار النظريات الدارسة له، قمنا بمحاولة وضع دراسة تندرج في السياق الأكاديمي مستمدة من تجربة واقعية هي الانتخابات التشريعية

2012، وحددنا لها إطارا مكانيا وخصصنا هذه الدراسة لفئة عمرية محددة حتى نتمكن من تقديم مقاربة سوسيو سياسية معقولة.

رغم علاقة الترابط بين مفهوم المشاركة السياسية التي تعتبر عملية سياسية، وبين مفهوم الانتخابات التي تعتبر أداة لتنفيذ هذه العملية، إلا انه حسب اضطلاعنا على بعض الدراسات الأكاديمية عالجت المفهومين بانقطاع عن بعضهما ولم يكن الربط إلا في إظهار أن الانتخابات نوع من أنواع المشاركة السياسية، لذا اخترنا هذا الموضوع من اجل أن نضع كلتا العمليتين في قالب واحد تسمح لنا بدراسة التأثير والتأثر الحاصل بينهما.

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع، الرغبة البالغة منا في إثراء المكتبة الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية ببحوث لها اتجاه نظري – واقعي حتى يمكن لنا استخلاص أفضل النتائج والاستفادة منها وتنميتها في بحوث أخرى.

الميول الشخصية للباحث إلى ميدان البحوث الميدانية والإمبريقية والتي تعطي نتائج معقولة ويمكن الاعتماد عليها في بحوث أخرى، ولان بحثنا اتصف بكونه من البحوث التي تعتمد على الجانب الإحصائي الواقعي فقد ارتأينا أن يكون ما نتناوله في مذكرة التخرج وذلك من اجل تقديم عمل يساهم في تطوير البحوث الخاصة بالمشاركة السياسية.

احتكاك الباحث أثناء الانتخابات التشريعية الماضية بشكل مباشر بالتشكيلات السياسية المشاركة في ولاية تلمسان، عن طريق الملاحظة بالمشاركة، ونظرا لهذا الاضطلاع على بعض حيثيات العملية الانتخابية، زيادة على الاقتراب من الفئة المبحوثة(فئة الشباب) باعتبار الباحث واحدا منها، فإننا ارتأينا أن نقدم هذا البحث حتى نستطيع أن نفيد فيه، وان نستوفي أهم جوانبه.

زيادة على ذلك فمعالجتنا لعدة متغيرات في موضوع واحد(المشاركة السياسية، الانتخابات، الشباب، المجتمع التلمساني)، أعطى للموضوع تشعبا في عدة مجالات(السياسة، الاجتماع، التاريخ، الإحصاء، الجغرافيا، الاقتصاد.)، ولو أننا عالجناه وفقا لمقاربات علم الاجتماع السياسي، إلاأن هذا لا يمنع من أن يستفاد منه في عدة مجالات أخرى كما أسلفنا.

تظهر أهمية الموضوع من خلال قدرته على الإلمام بعدة آراء لفئة كبيرة من المجتمع، عن طريق الأدواتالمنهجية المستخدمة فيه كالاستبيان والمقابلة، والملاحظة بالمشاركة، الأمر الذي سيعطى للموضوع صبغة أكثر واقعية.

كما تتبلور الأهميةالأساسية في دراسة هذا الموضوع بأنه يعد من المواضيع القليلة التي عالجت المشاركة السياسية لفئة الشباب، إذ كانت بعض الدراسات السابقة تعالج المشاركة من ناحية الجنس والتركيز على فئة النساء، ليتيح هذا البحث إمكانية تحول البحوث المقبلة إلى الدراسات العمرية باعتبار أن العصر الحالي تتشابه فيه أفكار الفئات الشابة إناثا وذكورا، إذ يلاحظ أن الاختلاف أصبح بين الأعمار أوالأجيال أكثر منه بين الجنسين.

إشكالية الموضوع:

انطلقنا في تحديدنا لإشكالية الموضوع من العناصر و المتغيرات التي اردفناها في عنوانه الرئيسي، وهي المشاركة السياسية، الشباب، الانتخابات التشريعية، ولاية تلمسان، إذ عملنا على أن يكون موضوع بحثنا متعلقا بهذه المتغيرات الأربع،ومحاولة تحقيق الفرضيات المتعلقة بها.

فدراسة الإشكالية وعناصرها الأساسية ومتغيراتها كل متغيرعلى حدا أتاح لنا القدرة على فهم كل واحد،علاقتهبالآخر والتعمق فيها وهذا مايترجم في الفصلين الأولين، والتطرق لوضع جميع المتغيرات في قالب واحد أتاح لنا فرصة بلورة موضوعنا بالشكل اللازم للإجابة على تساؤلات الإشكالية.

قد وضعنا إشكالية عامة تتعلق بجميع خصائص هذا البحث نوردها كالآتي:

ما مدى تأثير الشباب في عملية المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان؟

وقد وضعنا عدة تساؤلات فرعية بناء على هذه الإشكالية لفهم الخصائص العامة لإشكالية موضوع الدراسة وهي كالآتي:

- ما الأطر النظرية والمفاهيمية المتعلقة بمفهومي الشباب والمشاركة السياسية؟

- ما السمات العامة للعملية الانتخابية في الجزائر؟ وما علاقتها بميدان المشاركة السياسية؟

- فيم تتمثل أهمية فئة الشباب في عملية المشاركة السياسية، وكيف يمكن تحديدها في سياق المجتمع المحلي (ولاية تلمسان)؟

كانت هذه هي أهم التساؤلات الفرعية والتي حاولنا الإجابة عليها في دراستنا للموضوع، وذلك من اجل أن نعطيه صبغة تقترب من العلمية.

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات التي أرفقتها وضعنا مجموعة من الفرضيات.

الفرضيات :

يرتبط موضوع بحثنا أساسا بمحاولة معرفة حجم المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية بالنسبة لفئة الشباب، وللوصول إلى تحقيق أهداف هذا الموضوع وضعنا الفرضيات.

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية وتحديد أطره النظرية بدراسة أهم المقاربات النظرية المتعلقة بها.

يتسم النظام الانتخابي الجزائري والياته بديناميكيته حسب تغير المنظومة السياسية في الجزائر.

يرتبط تغير نتائج الانتخابات التشريعية في ولاية تلمسان بزيادة حجم وفاعلية مشاركة الشباب فيها.

كانت هذه أهم الفرضيات الفرعية التي وضعناها للإجابة على تساؤلات البحث، وقد وضعنا إضافة لها فرضية عامة يمكن إيضاحهاكالآتي:

يرتبط تأثير فئة الشباب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان بقابليتهم لعملية المشاركة ومدى نجاح التشكيلات السياسية في استقطابهم.

الدراسات السابقة:

سمحت لنا امكانياتنا بالاضطلاع على بعض الدراسات، والتي افادتنا في عدة جوانب من بحثنا منها:

الـــكـتـب:

كتاب **المشاركة السياسية والديمقراطية**، للدكتورة سامية خضر صالح، وقد قامت في هذا الكتاب بوضع أهم الأسس الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية، من خلال التطرق لأهم التعاريف لهذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به،إضافة إلى النظريات التي تدرس المشاركة السياسية، وقد استفدنا من هذا الكتاب بشكل كبير خصوصا في التعرف على اهم نظريات المشاركة السياسية.

كتاب لعبد الناصر جابي بعنوان: **"الانتخابات الدولة والمجتمع"**، إذ تطرق فيه الباحث لأهم الانتخابات التي وقعت في الجزائر منذ استقلالها، وقد أعطى العديد من الإحصائيات المهمة والتي أثرت بشكل كبير في قيمة كتابه والذي أصبح احد أهم المراجع عندما يتعلق الأمر بميدان الانتخابات.

الأطروحات والرسائل والمذكرات :

مذكرة ماجستير للباحثة بليل زينب بعنوان :" **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989 – 2012**، وهذه المذكرة هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة سعيدة سنة 2012، إذ أفادتنا الباحثة من خلال التطرق لأهم السمات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية، إضافة إلى دراستها لأهم الانتخابات التشريعية التي عاشتها الجزائر منذ إقرار التعددية.

مذكرة ماجستير للباحث خير الدين قاضي بعنوان: **" المشاركة السياسية في ولاية تلمسان1989 – 2012 "**، وهي مذكرة خاصة بقسم العلوم السياسية جامعة وهران سنة 2010، وقد تطرق فيها الباحث للسمات العامة لولاية تلمسان، إضافة إلى وضعه العديد من المعلومات حول المشاركة السياسية في الولاية في الفترة التي حددها، كما وضع الباحث دراسة مونوغرافية للولاية بشكل سهل معه للقارئ أن يفهم طبيعة ولاية تلمسان بشكل واضح وجلي.

المقالات:

مقال لبوحنية قوي، وهو أستاذ في العلوم السياسية بجامعة ورقلة بعنوان: **"الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ 2007"**، منشورة في مجلة الجماعة العربية للديمقراطية، والتي وضع فيها الكاتب دراسة معمقة للانتخابات التشريعية سنة 2007، والتي أفادتنا كثيرا في معرفة المسار الانتخابي لهذه الانتخابات بأدق التفاصيل، وذلك بالنظر للمعلومات القيمة التي وضعها في مقاله.

مقال للأستاذ مفتاح عبد الجليل وهو أستاذ بقسم الحقوق جامعة بسكرة، بعنوان: **"البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري"**، والذي تطرق فيه الباحث لوضع دراسة قانونية لمختلف القوانين الانتخابية التي تغيرت على مدار تاريخ الجزائر منذ استقلالها، وقد استفدنا من هذا المقال بشكل كبير عند التطرق للبيئة القانونية الانتخابية في الجزائر.

كل هذه الدراسات كانت مساعدة لنا في إتمام هذا العمل دون أن ننسى دراسات أخرى لا يمكن أن نذكرها كلها لوفرتها واستفادتنا منها في جوانب مختلفة من الموضوع، والذي أدت طبيعته لاستعمال عدة مراجع من عدة تخصصات كعلم الاجتماع وعلم السياسية والحقوق، وحتى الاقتصاد والتاريخ.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

في دراستنا استعملنا عدة اطر نظرية ومفاهيمية متعلقة بميدان علم الاجتماع السياسي، وذلك من اجل أنتأخذ دراستنا منحى أكاديميا، وتتبلور وفقا لمقاربة نظرية معينة، هذه الأطر تتمثل في:

نظرية المشاركة والديمقراطية:

هذه النظرية تعد من أهم النظريات التي تطرقت لطبيعة المشاركة السياسية والتي أتت بتحليل مميز لها، من اهم رواد هذه النظرية كارول باتمان Carole Pateman، جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter، جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau وروبرت دال Robert Dahl ، ترى بان المشاركة السياسية تختلف حسب المستوى التعليمي للأفراد المشاركين، وكذا حسب المستوى الاقتصادي لهم، وهذا الأمر لاحظناه في دراستنا التي قمنا بها، من خلال التطرق لطبيعة المبحوثين ومدى مشاركتهم في العملية السياسية.

النظريات النسوية:

من اهم روادها روزا لوكسمبورغ rosa Luxemburg ، عالجت هذه النظريات المشاركة السياسية من المنظور الجنوسي ومدى القدرة على إيجاد مكان للمرأة في

العملية السياسية، واستفدنا منها في معالجتنا لقضية الحصص الممنوحة للمرأة المشاركة، ومدى تقبلها للوجود في خضم العمل السياسي.

النظريات الاجتماعية للمشاركة السياسية:

والتي عالجت موضوع المشاركة السياسية من الجانب الاجتماعي وقد استفدنا منها في هذا الإطار.

الإطار المنهجي للدراسة:

تعد المناهج المختلفة أمراضروريا عند البدا في أي دراسة كانت، إذ لا يمكن القيام بعمل أكاديمي دون الخضوع لقواعد المناهج وإلا زالت عنه الصبغة العلمية وتحول لمجرد كتابة، ويؤدي المنهج العلمي ثلاث وظائف في العمل الأكاديمي، هي الوصف والذي يمثل المهمة الأساسية للمنهج إذ من خلاله تعطى صورة حول الموضوع قصد وضع فروض حوله، والتحليل ويتمثل في فهم هذه الفروض، والتفسير وهو تفسير النتائج المتحصل عليها.

استعملنا في دراستنا عدة مناهج، وذلك نظرا لتنوعها وتطرقنا لعدة خصائص، ويمكن إيضاح المناهج المستعملة في هذا البحث بالشكل الآتي:

المنهج التاريخي:

وقد استعملنا هذا المنهج للحديث عن التطور التاريخي للانتخابات في الجزائر فقد كان تطرقنا لمختلف الانتخابات التشريعية التي تمت في الجزائر زيادة عن التغير في بنية النظام السياسي الجزائري عبر المراحل التاريخية، وكذا استعملنا تقنيات هذا المنهج في تطرقنا لمنظومة للقوانين الانتخابية والتشريعات والتي عرفت تطورا كبيرا حسب بنية النظام السياسي وخصائص كل مرحلة من المراحل التي مرت عليها الجزائر.

وقد استفدنا من تقنيات المنهج التاريخي، كونها تتيح لنا تحصيل ما حدث سابقا وذلك بالحصول على حقائق لم يكن من الممكن الحصول عليها أثناء الحادثة، كما أن هذا المنهج استعملناه أيضا في تحصيل السمات العامة التي صاحبت الانتخابات التشريعية الماضية التي مر عليها سنتان مما أتاح لنا الحصول على معلومات لم يكن من الممكن الحصول عليها في حالة دراستنا للموضوع أثناء الانتخابات وذلك نظرا لغلبة الطابع الذاتي بالنسبة للعينة المدروسة في تلك الفترة زيادة على عدم اتضاح الرؤى بشكل تام.

منهج تحليل المضمون:

استعملنا هذا المنهج في تحليل الوثائق التي تحصلنا عليها والخاصة بالانتخابات التشريعية ومشاركة الشباب، إذ ساعدتنا تقنياته في فهم مضمون جميع النصوص المدروسة في مذكرتنا هذه الوثائق والاستفادة منها في وضع تحليل دقيق لنتائج الانتخابات التشريعية 2012.

المنهج المقارن:

استفدنا من هذا المنهج في بحثنا في عملية المقارنة بين الانتخابات التشريعية السابقة والحالية، وذلك سواء بين التي كانت في عهد التعددية والتي جاءت في عهد الأحادية، أو بين الانتخابات التي كانت في عهد التعددية بحد ذاتها والفوارق بينها من حيث النتائج والتأثير وكذا قياس نسبة المشاركة السياسية بين انتخابات وأخرى،وغير ذلك من العوامل التي تميز كل عملية انتخابية عن الأخرى والتي تتيح أيضا عملية المقارنة بينها.

منهج دراسة الحالة:

استفدنا من هذا المنهج في بحثنا من خلال استعماله في دراسة بعض الحالات من التشكيلات السياسية في الانتخابات التشريعية بولاية تلمسان من خلال إجراء مقابلات ووضع تحليل شامل لهذه التشكيلات.

وزيادة على هذه المناهج المستخدمة في دراستنا فقد استعنا أيضا بعدة أدواة منهجية لإتمام هذا العمل سنوضحها كالآتي:

استمارة الاستبيان:

توزيع الاستمارة: قمنا بتوزيع 123 استمارة، تم إرجاع 114 استمارة بينما لم يتم إرجاع الباقي.

اعتمدنا في توزيعنا لاستمارة الاستبيان على أمرين أساسيين، الأول هو التوزيع المباشر عن طريق منح الأوراق الخاصة بالاستمارة مباشرة للمبحوثين، وتم ذلك في الجامعة باعتبار أنها تحوي على فئة هامة من الشباب، إضافة إلى النوادي الشبابية، وقد كان التوزيع المباشر هو الوسيلة الأساسية في بحثنا إذ قمنا بتوزيع حوالي 77 استمارة، 54 في الجامعة، 23 في أماكن تجمعات الشباب مثل المقاهي ومقاهي الانترنت.

أما الوسيلة الثانية التي استخدمناها فهي التوزيع غير المباشر، أي عبر مواقع التواصل الاجتماعي واخص هنا الفايسبوك، إذ قمنا بتوزيع 46 استمارة عن طريق هذه الوسائل، وتم إرجاع استمارات الاستبيان بذات الطريقة.

قمنا بتوزيع الاستمارة ابتداء من تاريخ 2014/05/09 إلى غاية 2014/06/08 أي قرابة شهر، وذلك كوننا اعتمدنا على عدة طرق في التوزيع، مما جعل عملية إرجاع الاستمارات يأخذ وقتا مهما.

خصائص العينة: تم ارجاع 114 استمارة فيما لم يتم ارجاع الباقي وهو ما يبين تخوف البعض من المواضيع السياسية، وكذا عدم اهتمامهم، ويمكن ابراز العينة المدروسة كالتالي:

مكان الإقامة: (الدائرة)

مكان الإقامة.	عدد الأفراد.	مكان الإقامة.	عدد الأفراد.

تلمسان.	09	مغنية.	08.
الرمشي.	07	شتوان.	06
منصورة.	07	سبدو.	06
الغزوات.	06	صبرة.	05
ندرومة.	05	الحناية.	05
باب العسة.	05	سيدي الجيلالي.	05
مرسى بن مهيدي.	05	اولاد ميمون.	05
فلاوسن.	05.	بني بوسعيد.	05.
هنين.	05.	بن سكران.	05
عين تالوت.	05	بني سنوس.	05

الـــــجنس:

الجـنــس.	الــعــدد.	الــنــسبــة. %
اناث.	54	%47,36
ذكور.	60	%52,63

الــســـــن:

الفئة العمرية.	التكرار.	النسبة المئوية. %
18 – 20.	21.	%18,42
21 – 25.	24.	%21,05
26 – 30.	23.	%20,17
31 – 35.	22.	%19,29

40 – 36.	.24	%21,05
المجموع.	.114	% 100

المستوى التعليمي:

ابتدائي.	متوسط.	ثانوي.	جامعي.	جامعي بعد التدرج
.4	.8	.14	.52	.36

المستوى الاجتماعي:

عامل عقود ما قبل التشغيل.	بطال.	موظف عند الدولة.	أعمال حرة.
.29	.49	.17	.19

هذه هي أهم خصائص عينتنا المدروسة، والتي ضبطناها بشكل دقيق حتى نستطيع ان نفهم عنصر الشباب، بمختلف الرؤى التي يمكن أن ندرسه من خلالها.

الـــمقابلة :

قمنا في إطار بحثنا بالقيام بمقابلات مع بعض الشخصيات المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012، سواء كممثلين لتشكيلات سياسية أومرشحين في قوائم هذه التشكيلات، وذلك من اجل معرفة أرائهم حول اعتماد تشكيلاتهم على عنصر الشباب، وحجم هذا الاعتماد.

وقد قمنا بأول مقابلة مع السيد مرحوم خالد راس قائمة حزب جبهة العدالة والتنمية في ولاية تلمسان وعضو مجلس الشورى لهذا الحزب، والذي تربطنا به علاقة اسرية، بتاريخ: 2014/03/13 على الساعة 19:35، وذلك بالمنزل العائلي بمدينة مغنية.

المقابلة الثانية أجريناها مع السيد محمد بن حمو، وهو رئيس مكتب مدينة مغنية لحزب العمال، وعضو المجلس الوطني لذات الحزب، وقد ربط احد الأصدقاء عملية الاتصال به، وتم اللقاء بتاريخ: 2014/05/17 على الساعة 17:00، بالمقهى المقابل لدار البلدية بمدينة مغنية.

المقابلة الثالثة جمعتنا بمسئول بالمكتب الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني رفض ذكر اسمه، والذي ربط احد الأصدقاء الاتصال به، لنلتقيه يوم 2014/05/23 على الساعة 11:05 بمقهى باريس بمدينة تلمسان.

المقابلة الرابعة أجريناها مع الآنسة حميدي ليندة، راس قائمة حزب جبهة الحكم الراشد في الانتخابات التشريعية 2012، وذلك يوم 2014/06/07 على الساعة 14:30 في مكتب الترجمة الخاص بها بمدينة مغنية.

المقابلة الخامسة جمعتنا بعضو المكتب الولائي للتجمع الوطني الديمقراطي والذي لم يذكر لنا اسمه وذلك بمقر الحزب الكائن بمركز مدينة تلمسان يوم 2014/06/09 على الساعة 14:00.

الملاحظة بالمشاركة:

استفدنا في بحثنا من ملاحظتنا للجو العام لسيران المشاركة السياسية وذلك من خلال الاقتراب لتشكيلات سياسية إضافة لعدة أشخاص شاركوا في تلك الفترة، كمرشحين ومنتخبين ومنضمين للعملية الانتخابية، زيادة على مشاركتنا المباشرة في الانتخابات من خلال ترأس لجنة مراقبي حزب سياسي في احد المراكز الانتخابية في مدينة مغنية مما أتاح لنا فرصة الاقتراب من عملية التصويت لمعرفة طريقة سريان العملية الانتخابية في الولاية.

حدود الدراسة:

الدراسة التي نقوم بها تتعلق بالانتخابات التشريعية 2012، خصوصا الفترة التي سبقت 10 ماي 2012 تاريخ إجراء الانتخابات إضافة إلى الفترة اللاحقة التي عرفت إعلان نتائج الانتخابات والردود الخاصة بها، إضافة إلى هذه الفترة فإننا حاولنا الرجوع لجميع الانتخابات التشريعية التي أقيمت في الجزائر أي منذ استقلالها سنة 1962.

بالنسبة لمكان إجراء الدراسة يتعلق بولاية تلمسان، إذ تعد إحدى ولايات الجزائر، تقع في أقصى الشمال الغربي منها، وتتميز بشساعة مساحتها مقارنة بولايات الشمال الجزائري، تضم الولاية 20 دائرة و 53 بلدية كما تعد من اكبر الولايات في الجزائر من حيث التعداد السكاني، إذ يفوق سكانها 950000 نسمة حسب آخر إحصاء سنة 2008، مما يرجح أنها صارت تفوق المليون اليوم.

كما تتميز هذه الولاية بخصائص سكانية تستحق الدراسة، كون عادات سكانها تختلف بشكل كبير من مدينة إلى أخرى، وحتى طريقة المنطقة والكلمات المستعملة تجدها مختلفة بشكل كبير بين بلديات لا تبعد عن بعضها أكثر من 20 كلم، هذه الخصائص دفعتنا إلى اخذ الولاية كعينة للدراسة التي نقوم بها.

وقد عملنا على أن نحتوي الولاية بشكل كامل إذ وضعنا في دراستنا الدوائر الـ 20 الموجودة في الولاية، وذلك لمحاولة تحصيل إحصائيات عامة ووضع تحليل على حسب طبيعة المنطقة.

خطة الدراسة:

قسمنا موضوع دراستنا الى ثلاث فصول اشتمل كل منها على متغير معين، ففي الفصل

الاول الذي عنوناه بالشباب والمشاركة السياسية، تطرقنا لمكانة الشباب والاتجاهات النظرية

والمفاهيمية لمفهوم المشاركة السياسية، اذ اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث، الاول

بعنوان الشباب والسياسة والذي تطرق لمختلف خصائص عنصر الشباب ودوره في العملية

السياسية.

بينما عنونا المبحث الثاني بالمشاركة السياسية كمفهوم واطار نظري، واللذي تطرقنا فيه

لكلما يخص مفهوم المشاركة السياسية، والاتجاهات النظرية الدارسة لهذا المفهوم، وفي المبحث الثالث من هذا الفصل درسنا الملامح العامة لمفهوم المشاركة السياسية.

الفصل الثاني من بحثنا وضعنا له عنوان الانتخابات كاطار نظري واجرائي والذي قسمناه

الى ثلاث مباحث ايضا، الاول الانتخابات كمفهوم واطار نظري تطرقنا فيه لكل ما يتعلق

بهذا المفهوم، المبحث الثاني عالجنا فيه اهم الاطر التشريعية للانتخابات في الجزائر، وفي المبحث الثالث درسنا المسار التاريخي للانتخابات التشريعية في الجزائر.

الفصل الثالث عنوناه بواقع المشاركة السياسية للشباب في ولاية تلمسان، قسمناه الى ثلاث.

مباحث الاول بعنوان دراسة مونوغرافية لولاية تلمسان، تطرقنا فيه لخصائص الولاية

المختلفة، والمبحث الثاني تحت مسمى عملية التصويت في الانتخابات التشريعية2012

بينما تطرقنا في المبحث الثالث لوضع تقييم اجمالي لمشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.

اكمال هذا البحث لم يكن بالأمر السهل بل واجهتنا في ذلك عدة صعوبات منها:

صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة في دراسة الموضوع، وذلك سواء لقلة المصادر الرسمية لدى المؤسسات المخولة بجمع المعلومات، وكذا لعدم تجاوبها مع طلباتنا وتحفظها فيما يخص اعطاء الاحصائيات، ولولا استنجادنا بالوسائط في العديد من المرات لما استطعنا ان نحصل على الاحصائيات والمعلومات التي استعملناها في هذا البحث.

التخوف الكبير من طرف المشاركين في العملية السياسية من مترشحين واعضاء مكاتب الاحزاب السياسية من اعطاء آرائهم وكذا ذكر معلومات شخصية عنهم، مما جعلنا نعمل جاهدين على ان ننال ثقتهم مظهرين ان مقابلاتنا معهم ليست الا عملا اكاديميا لن يضرهم في شيء.

من اهم الصعوبات التي واجهتنا عدم تجاوب الكثير من المبحوثين في عينتنا واجابتهم بشكل استهزائي، مما جعلنا لا نأخذ استماراتهم بعين الاعتبار.

بالمقابل فيما يخص الزاد الاكاديمي استطعنا الاستفادة من عدة مراجع، اعانتنا بشكل كبير في اتمام بحثنا.

الـــفصـــــــل الأول:

الـشـــبـــاب والـمـــشـــاركـة الـــسـيـاســيـة

مساءلة نظرية تحليلية ومقاربة منهجية.

تعد فئة الشباب إحدى أكثر الشرائح العمرية تأثيرا في المجتمعات، وذلك لفاعليتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الميدان السياسي يعتبر عنصر الشباب الأقدر على تغيير الوقائع في مختلف الأنظمة السياسية، إذا ما اتجهوا لعملية الممارسة السياسية، فالمعروف بان الشباب يعزفون عن المشاركة في الميدان السياسي.

لذا وجب أن نعرف هذه الشريحة من خلال مضامينها إضافة إلى مدى تغلغلها في الميدان السياسي وكيفية تأثيرها فيه.

وتعد عملية المشاركة السياسية الأمثل لمعرفة مكانة الشباب في ظل الواقع السياسي الجزائري، والتي من خلالها يظهر حجم تأثيرهم في العملية السياسية.

المبحث الأول: الشباب والسياسة.

الشباب أهم الفئات العمرية في المجتمع، وذلك لكون هذه الفئة تعتبر الأكبر في الهرم السكاني، إضافة إلى أنها الأقدر من بين الفئات الأخرى على تنمية المجتمع وتحقيق تطلعاته.

ومن أجل ذلك فإن هذه الفئة نالت اهتمام الدارسين لمفهوم المشاركة السياسية، لقدرتها على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي، ولان فاعليتها في عملية المشاركة السياسية من شانه أن يؤدي إلى رقي العملية السياسية بصفة عامة وتحسين مردوديتها.

لذا فان تأثير فئة الشباب في السياسة والمجتمع يعد تأثيرا قويا، غير انه في ذات الوقت يخضع لميكانيزمات معينة سنحاول التطرق إليها في هذا الجزء من بحثنا.

1) مفهوم الشباب كفئة اجتماعية.

تعد فئة الشباب أهم الفئات العمرية في المجتمع، وذلك يرجع لخصائص هذه الفئة وارتباطها بتنمية المجتمع والدولة.

عـــمـــــر فئة الشباب :

يختلف تقدير سن الشباب بشكل كبير فقد تعددت التعاريف التي تحدد هذا السن، كما تختلف الدراسات المتطرقة لهذه الفئة في ذلك، إذ يطرح سؤال حول من هم الشباب؟ هذا السؤال يلقى اختلافا كبيرا بين الباحثين.

إذ يمكن تقسيم اتجاهات تحديد عمر الشباب إلى ثلاث:

الاتجاه البيولوجي: يعتمد على اعتبار الشباب مرحلة عمرية أو طور يمر به الإنسان، إذ يكتمل فيه نضجه العضوي والعقلي والنفسي والذي يحدد بين(15 – 25) وهناك من يزيد هذه الفترة إلى(13 – 30).[1]

في اختيارنا لعينة دراستنا فإننا لم نتوافق مع هذا الاتجاه، باعتبار أن هذا الاتجاه يقصي الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 30 سنة من فئة الشباب وهو أمر غير مقبول.

الاتجاه السيكولوجي: يرى أن الشباب عبارة عن حالة عمرية تخضع للنمو البيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، وذلك في الفترة ما بين سن البلوغ إلى دخول الفرد لعالم الراشدين الكبار أي عند اكتمال عمليات التطبيع الاجتماعي، إذ يحاول هذا التعريف الربط بين الاشتراطات العمرية والثقافية المكتسبة من المجتمع.

[1] - عزة حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، كتب عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص، 29.

من الملاحظ أن هذا الاتجاه يربط بين الشباب والمراهقين، وهو أمر غير مقبول فلا يمكن القول بان كل شاب هو مراهق.

الاتجاه السوسيولوجي الاجتماعي: ينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية تحتل مكانة بارزة في النسيج المجتمعي، أي ضرورة وجود مجموعة من الخصائص إذا توفرت كانت هذه الفئة شبابا.[2]

هذا الاتجاه هو الاتجاه الأقرب للعينة التي اخترناها في دراستنا باعتبار انه يربط سن الشباب بالفكر السائد في المجتمعات، ومن الملاحظ أن هناك قناعة بان عمر الشباب يمتد لغاية الأربعين وبعد ذلك يبدأ سن الكهول.

بالمقابل يربط العديد من المفكرين مرحلة الشباب بمرحلة المراهقة، إذ تعتبر هذه المرحلة مرحلة مليئة بالأزمات نتيجة عوامل عديدة كالفشل في إنشاء علاقات مع الجنس الآخر.

تعتبر مرحلة المراهقة مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرجولة، إذ يعرفها "هول" بأنها: "فترة من العمل، تتميز فيها التصرفات السلوكية للأفراد بالعواطف والانفعالات الحادة والتوترات العنيفة الشديدة".[3]

بينما لا تعتبر "مارغريت ميد" Margaret Mead بأنها مرحلة أزمة بل ترى أن نظرة المجتمع لها هي بالصورة الآتية: "أن المجتمع البدائي يرحب بظهور النضج الجنسي، حيث بمجرد ظهوره، يقام حفل تقليدي ينتقل بعده الطفل من مرحلة الطفولة إلى الرجولة، ويعهد له المجتمع بمسؤوليات الرجال، ويسمح له بالجلوس في أوساطهم، وكذا مشاركتهم في عملية الصيد والرعي وبذلك يحقق استقلالا ماديا

---

1 - اتيم سايمون مبيور، (الشباب والتربية الديمقراطية نقد الوقائع والممكنات)، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، الخرطوم، العدد العاشر، 2009، ص، (1 – 11).

3 - عبد الرحمان الوافي، في سيكولوجية الشباب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص، 32.

واقتصاديا واجتماعيا، كما يسمح له بالزواج فورا وتكوين أسرة، ومن ثم يتمكن من إشباع الدافع الجنسي بطريقة طبيعية".[4]

ويقسم الدارسون المراهقة لثلاث مراحل مبكرة، متوسطة ومتأخرة.[5]

إلا أن ربط مفهوم الشباب بمفهوم المراهقة يبقى أمرا نسبيا فقد تكون المراهقة فترة من فترات سن الشباب، والذي اختلف فيه بشكل كبير، إلا أننا لا يمكن أن نقصي المراحل السنية الأخرى من هذه الفئة فلا يمكن لمن في الثلاثينات والعشرينات إلا أن يكون شابا.

إذ تعرف هذه الفئة أيضا بأنها:" مرحلة من مراحل حياة الإنسان تبدأ من(18 – 25 سنة) فيها يكون الشاب لديه الاستعداد والإمكانية والقدرة على مواجهة متطلبات الحياة.[6]

ولان معظم الدول في تقسيمها للفئات العمرية داخل مجتمعها تحدد فئة الشباب إلى غاية سن الأربعين، فإننا في بحثنا هذا حددنا هذا السن كنهاية لدراستنا لهذه الفئة، على أن تكون بداية عينتنا المدروسة في سن الثامنة عشر باعتباره السن الذي يتيح للأفراد المشاركة في العملية الانتخابية.

المميزات الاجتماعية والنفسية للشباب:

باعتبار أن فئة الشباب فئة عمرية مختلفة عن باقي الفئات، فإنها تمتاز عن غيرها بعدة عوامل خصوصا في الميدانين النفسي والاجتماعي، ففي هذه الفترة ينتقل الشاب من مرحلة الاعتماد على الغير إلى مرحلة الاعتماد على النفس، وذلك من اجل تكوين كيان خاص به، لذلك يسعى لإظهار وجوده في القضايا التي تهم

---

3 - عبد الرحمان عيسوي، سيكولوجية النمو، دراسة في نمو الطفل والمراهق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ت، ص، 35.

1 - محمد الدويش، تربية الشباب، من الموقع الالكتروني: www. Almurabeen.com يوم: 2014/05/14. على الساعة 15:30

[6] - هبة مؤيد محمد، (قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد 26و 27، ص (321 – 379)

الأمة والمجتمع، إلا أن مشاركته في هذه القضايا تكون أكثر انفعالا لرغبته في إثبات وجوده وتشوقه للمشاركة من اجل البروز بشكل كبير، وهذا ما يطلق عليه عنفوان الشباب.[7]

في عينة دراستنا فقد لاحظنا بان الشباب المدروس يهتمون بالقضايا العامة، إذ من خلال تتبعهم للقضايا السياسية، وكذا تطلعهم لإعطائهم مكانة في عملية صنع القرار السياسي، إلا أنهم غير مستعدين للمشاركة في العملية السياسية، بسبب فكرتهم بأنهم لن ينالوا الفرصة من اجل التغيير، رافضين أن يكونوا مجرد لعبة في أيدي صانعي القرار.

2) التكوين الاجتماعي والمواطنة والشباب:

التكوين الاجتماعي هو الفئات السكانية التي تكون المجتمع، والتي تختلف سواء من ناحية الجنس، العمر أو الطائفة فأحيانا يكون التكوين الاجتماعي ضاما لعدة طوائف دينية كما هو الحال في لبنان مثلا، أو عدة طوائف من ناحية أصول السكان الجزائر مثلا، ويكون التكوين الاجتماعي على أساس الجنس (إناث- ذكور) أو الأعمار (شباب، شيوخ، كهول)، وهو الذي عالجناه في عينة دراستنا، من خلال دراسة التكوين الاجتماعي حسب الأعمار، وكذا حسب الجنس.

أما المواطنة فهي: عملية الانتماء للدولة من خلال الوعي لدور القانون والدستور والمشاركة في الشأن العام، والمواطنة هي شعور وممارسة، أي شعور الفرد بانتمائه لدولة ما من جهة و وممارسته لحقوقه وواجباته اتجاه هذه الدولة.

وقد عرف "برهان غليون" المواطنة بأنها:" تحالف وتضامن بين ناس أحرار متساوين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية، بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية،

---

[7] - مليكة هارون،" الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال"، رسالة ماجستير قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص76.

وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد."[8]

ويؤثر التكوين الاجتماعي بصفة مباشرة في المواطنة، وذلك أن التكوين الاجتماعي المبني على الاختلاف قد يؤدي إلى الشعور بنقص في المواطنة لدى فئات معينة خصوصا تلك التي تعاني من قلتها مقارنة بالفئات الأخرى، هذا الشعور قد يؤدي إلى شرخ بين عناصر المجتمع وحصول مشاكل بين فئاته المكونة له، مما يؤثر بشكل مباشر على التكوين الاجتماعي.

في هذا الإطار فان للشباب القدرة على تجاوز مشاكل التكوين الاجتماعي وذلك لما يحمله من أفكار واعية وقدرة على الاندماج مع فئات عمره مهما كان تكوينها الاجتماعي، فنلاحظ في الجامعات والمعاهد الجزائرية نشوء صداقة وعلاقات قوية بين شباب من تركيبات مختلفة، فقد نجد أن الشاوي صديق للميزابي والوهراني صديق للقبائلي، رغم أن التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الشباب كانت دائما تتسم بالحذر اتجاه الغريب.

وبالتالي فانه يعقد على هذه الفئة العمرية الآمال من اجل إبطال التفرقة الموجودة في المجتمع الجزائري، ونشر ثقافة التكوين الاجتماعي الأوحد حتى لدى الفئات العمرية الأكبر من فئة الشباب والمعروفة بتعصبها في هذا الإطار.[9]

في عينة دراستنا لاحظنا بان اغلب الشباب يهتمون بالقضايا الداخلية، وهذا ما يبرز حجم مواطنتهم إضافة إلى أن معظم المصوتين في الانتخابات التشريعية سنة 2012، أوضحوا أنهم اختاروا تشكيلات سياسية وفقا لقناعتهم بها، وليس من منطلق عروشي أو جهوي.

3) دور الشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية.

---

[8] - برهان غليون، نقد السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص، 146.

[9] - حمد الطفيلي، علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2007، ص- ص، 158 – 168.

للشباب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية وذلك لكونه الفئة الأكبر في مجتمعنا، إضافة إلى انه الأكثر قدرة على تحقيق هذه التنمية، فالشباب المثقف الواعي المقدر لحاجات وطنه والمتحمس لفكرة تغيير واقعه قادر على إحداث التنمية الاجتماعية، والتي تؤدي إلى التنمية السياسية، لذا فعلى الدولة أن تركز على الشباب في بناء مشاريعها وإعطائه الأولوية في ذلك لأنه الأقدر على الرقي بها، والوصول إلى الأهداف المرجوة، ويبرز دور الشباب في تحقيق التنمية في النواحي التالية:

علاج حالات التخلف وذلك من خلال التنمية الحضارية باستخدام طاقاته، والاستفادة من مجالات عديدة كالتعليم والإعلام في تثقيف المجتمع والزيادة في نضجه.

المشاركة في ميدان تأهيل القوى المجتمعية بما اكتسبه الشباب من خبرات، قصد تحقيق الابتكارات ونشر الأفكار البناءة في الميدان السياسي والاجتماعي.

ومن اجل تحقيق تنمية سياسية واجتماعية فان على الشباب المثقف أن يقوم بعملية توعية واسعة للفئات الأخرى خصوصا غير المثقفة، وعلى الشباب أن يستعين في ذلك بطاقاته، من خلال استغلال وقت فراغه في تنمية الجانب الثقافي مما ينمي الأفكار السياسية والاجتماعية لديه، وعن طريق نشاطاته داخل المعاهد والجامعات وفي الأحياء والملاعب، يستطيع الشباب أن ينقلوا أفكارهم وتوجهاتهم، والخروج بالمجتمع من قوقعته المعرفية المحدودة.[10]

بالنسبة للواقع فالجزائر في سياساتها التنموية لم تركز على العنصر البشري بقدر ما ركزت على البنيات الاقتصادية والتجهيزات والهياكل، ويظهر ذلك جليا من

[10] - حمد الطفيلي، مرجع سابق، ص- ص، 69 – 71.

خلال أزمات البطالة التي يعاني منها الشباب رغم وفرة المشاريع الممكن تحقيقها.[11]

في عينة دراستنا أوضح 79% من المبحوثين بأنهم لا ينتمون لأي شكل من أشكال منظمات المجتمع المدني، سواء كانت أحزاب سياسية، جمعيات أو نقابات ومنظمات طلابية، رغم أن غالبية الفئة المبحوثة من الشباب الجامعي، والموظف.

وبالتالي نلاحظ بان الشباب الجزائري لا يساهم بالشكل المطلوب في التنمية الاجتماعية ولا السياسية، كونه غير منضوي في أي اطر تسمح له بعملية المشاركة المجتمعية أو السياسية، وهذا ما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1:

11 - يوسف عنصر، (مشكلات الشباب الجزائري)، مجلة الباحث الاجتماعي، قسنطينة، 10 سبتمبر 2010، ص، (211 –228)

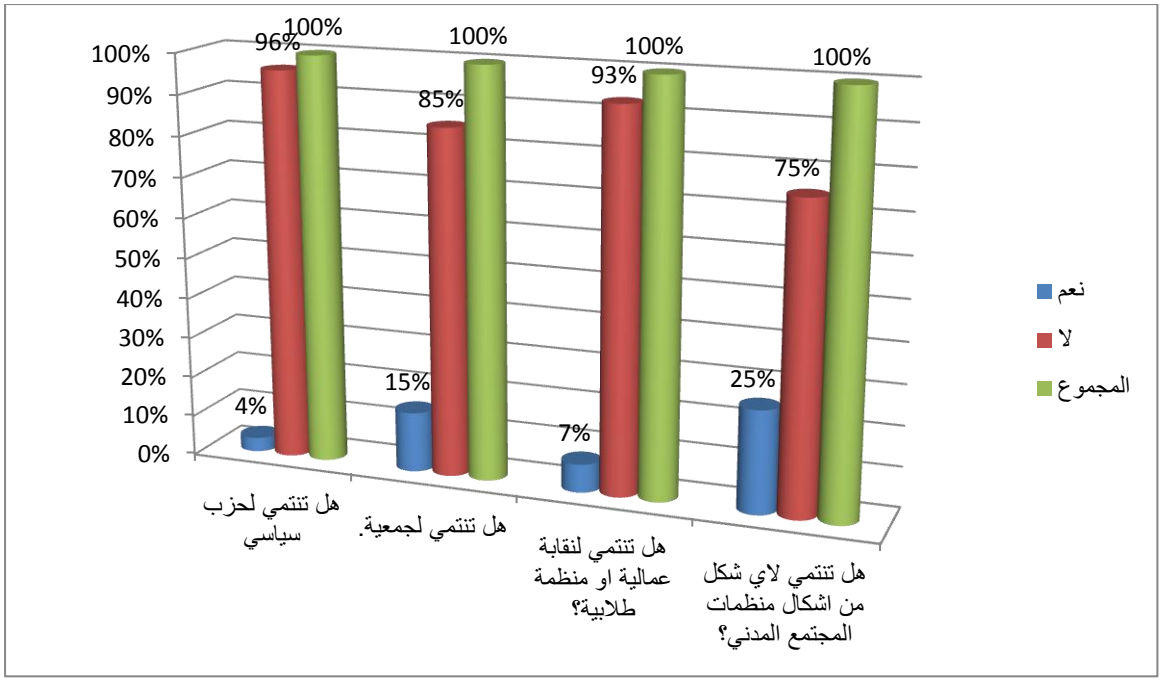

أعمدة بيانية توضح اتجاه الشباب للمشاركة في منظمات للمجتمع المدني.[12]

4)العناصر المحفزة لتعزيز المشاركة السياسية للشباب.

يعد موقف الشباب من المشاركة السياسية أهم مواقف الشرائح العمرية على الإطلاق، ذلك أن الشباب في غالبية الدول يشكل الفئة الأكبر من المجتمع.

ويواجه الشباب الذي يصل إلى سن الاقتراع موقفا يجد من خلاله نفسه مضطرا لاتخاذ قراره السياسي وبناء اتجاهه في هذا الميدان، وهو ما يجعله في حالة حيرة من أمره، هذه الحيرة تجعله في أحيان كثيرة يلجا إلى عدم الاهتمام بالقضايا السياسية وذلك تجنبا للدخول في أمور تبقى مجهولة بالنسبة إليه.[13]

ورغم هذا إلا أن مشاركة الشباب في الحياة السياسية أصبح أكثر من ضرورة، ليس فقط من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، ولكن أيضا من اجل تحقيق أهداف الأنظمة السياسية، ذلك أن مشاركة الشباب في العملية السياسية من شانه أن يزيد من شرعية المؤسسات المتمخضة عن هذه المشاركة في صورة المجالس

---

[12] - دراسة ميدانية لاستمارة الاستبيان الموزعة في اطار موضوع الدراسة.

[13] - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص، 157.

الوطنية والولائية والبلدية[14]، وقد حاولت عديد الأحزاب في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 اللعب على وتر فسح المجال للشباب للترشح في العملية الانتخابية.

إلا أن المشاركة السياسية للشباب قد تكون ايجابية أو سلبية، وذلك حسب مدى قناعة عنصر الشباب بمشاركته في العملية السياسية، وفقا لطبيعة المؤثرات التي تحددها، ومن أهمها نجد:

المؤثرات السلبية:

السلطة الأبوية: للأسرة دور كبير في تحديد طريقة حياة الأفراد، ذلك أن الأسرة تؤثر في الفرد كونه ينشا فيها ويكون صورته الأولى عن العالم منها، ولان الوالدين هما عماد الأسرة فهما يؤثران على الفرد بشكل مباشر، خصوصا في مجتمعاتنا العربية التي يعتبر فيها طاعة الوالدين خط احمر لا يجب تجاوزه، إضافة إلى سلطة الأخ الأكبر وكذا للصبيان على البنات.

هذه السلطة قد تؤثر في أحيان كثيرة على توجه الأشخاص السياسي والاجتماعي فتكون مشاركة الشاب تابعة لنظرة والده التي شكلها في ذهنه.[15]

وتتضاعف فكرة تأثير الآباء على الأبناء خصوصا في حالة استعمالهم القوة وغلق سبل الحوار، لينشا الفرد معتمدا على أفكار والده لا أفكاره، لدرجة أن البعض يقوم بالانتخاب في مكان أفراد عائلته وكأنه يمتلك عدة أصوات لا صوتا واحدا (في إحدى استمارات الاستبيان التي وزعناها، أعلنت صاحبتها وهي فتاة في 23 من عمرها أنها لا تعرف التشكيل السياسي الذي انتخبت عليه، باعتبار أن والدها قام بالانتخاب بدلا منها، دون أن توضح الطريقة التي اعتمدها في ذلك) وينتج عن هذا

---

[14]- عمر رحال، (الشباب المؤسسات والأطر والمشاريع والنوادي الشبابية)، بحث مقدم لمنتدى شارك الشبابي، غزة، 2006، ص 24.

[15]- أساور عبد الحسين عبد السادة، (الشباب والمشاركة المجتمعية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد 32، ص، (21 – 54).

ملاقاة الأفراد لصعوبة كبيرة في تكوين رؤى عامة تسمح لهم بمشاركة حقيقية في الميدان السياسي وكذا الاجتماعي.

المدرسة: تؤثر المدرسة بشكل مباشر في تكوين ثقافة سياسية معينة للأفراد خصوصا المدارس التابعة لأنظمة استبدادية، إذ تقوم أنظمتها بزرع أفكارها لدى الأجيال الناشئة من اجل عدم الوقوع في مشاكل مستقبلية وضمان تواصل الوضع على ما هو عليه.

فأحيانا كثيرة تقوم المدرسة بقتل الأفكار وتحديد نوع المشاركة السياسية المطلوبة من الفرد، وان كانت السلطة الأبوية تساهم في زرع أفكار شخص ما لدى شخص آخر، فان سلطة المدرسة تساهم في زرع إيديولوجية معينة لدى جيل كامل، لتمنع بالتالي روح الإبداع واكتساب الأفكار الجديدة.

المجتمع: ينحدر معظم السكان في الدول العربية والجزائر واحدة منها من أصول قبلية أو ما يعرف بالعرش، والذي يوجد في الأفراد ما يعرف بالعصبية اتجاه القبيلة وهذا عامل مهم يعتمد في عملية الانتخابات.

ذلك أن هذا المحدد ينشا مع الأفراد منذ بداية فهمهم للحياة الاجتماعية والسياسية، لتكون محددا أساسيا في تحديد اتجاهاتهم وتصوراتهم، لتكون بذلك الفئة الشبابية في مستهل فهمها للواقع السياسي أمام عدة مؤثرات خارجة عنها، تساهم في وضع تصوراتها وتنشئتها، وتكون محددا أوليا في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية لديها.[16]

المؤثرات الايجابية:

الدولة: تلعب الدولة والمتمثلة في النظام السياسي الذي يحتوي على عدة مؤسسات دورا مهما في تثمين المشاركة السياسية للشباب، ذلك باعتبارها المسير

[16] - أساور عبد الحسين عبد السادة، مرجع سابق.

الأول والواضع الأساسي للإطار العام للحرية السياسية التي من خلالها يتم وضع مشاركة سياسية فعالة.

فهناك أنظمة سياسية خصوصا تلك المتبنية لفكرة الديمقراطية تقوم على أساس تشجيع مشاركة الشباب في القضايا السياسية والمجتمعية وذلك بشكل فعال، لتستطيع من خلال ذلك الجماعات الشبابية أن تبلور أفكارها الخاصة بها وهو المطلوب في عملية المشاركة السياسية وكذا الاجتماعية.

الأسرة: يمكن تعريف الأسرة بأنها:" جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، والدم والتبني وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وتربط أعضاءها، الأب والأم والأبناء، علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة".[17]

إذا كانت الأسرة تساهم في كبح حرية الأفراد كما أردفنا سابقا فإنها في نفس الوقت تعتبر أول أداة للتنشئة الاجتماعية ولإعطائهم فكرة المشاركة مع غيرهم في القضايا التي تهمهم، إذ تعتبر الأسرة أول حيز يقوم من خلاله الفرد بعملية المشاركة الاجتماعية، وهو ما يجعله فيما بعد متعودا على المشاركة في القضايا التي تهم مجتمعه.

المدرسة: تقوم المدرسة أو الجامعة بالعمل على غرس قيم داخل الطلبة والتلاميذ ومنها المشاركة في الميدان السياسي والاجتماعي، بناء عليه فالمدرسة تعتبر إحدى أهم الأطر المنمية للثقافة السياسية للأفراد عن طريق التنشئة السياسية، وهو ما يسمح بزيادة استعدادهم لعملية المشاركة السياسية.[18]

كيفية تحسين المشاركة السياسية:

---

[17] - ماجد ملحم أبو حمدان، (طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة)، مجلة جامعة دمشق، دمشق، العدد الثالث والرابع، 2011، دمشق، ص، (363 – 399).

[18] - أساور عبد الحسين عبد السادة، مرجع سابق.

من اجل زيادة حجم المشاركة السياسية بالنسبة لفئة الشباب، عمدت الأمم المتحدة لتقديم برنامج إنمائي بهذا الخصوص، هذا البرنامج يقسم إلى ثلاث مراحل وهي:

فترة ما قبل الانتخابات: أوضح تقرير الأمم المتحدة الإنمائي بأنه في الفترة السابقة للانتخابات على الأنظمة أن توفر عوامل مختلفة أهمها:

تشجيع المشاركة المتواصلة للشباب في شؤون المدارس والجامعات.

القيام بعملية تصميم لبرامج تدريبية معينة خاصة بعملية المشاركة السياسية.

القيام بدعم المنظمات الشبابية والتي تسمح بالتنمية والتنشئة السياسية.

القيام بدعم المشاريع المبتكرة من طرف الشباب.

تفعيل المؤثرات التكنولوجية من اجل تطوير التنشئة السياسية قصد تفعيل عملية المشاركة السياسية.

استخدام منابر الانترنت للتبادل الثقافي والمعرفي في الميدان السياسي.

القيام بوضع تدابير ايجابية لتشجيع عملية المشاركة السياسية كوضع حصص للشباب داخل الأحزاب السياسية.

وضع وتطوير أجنحة شبابية قوية في الأحزاب السياسية.

العمل من اجل تنمية قدرات الشباب الأعضاء في الأحزاب السياسية.

العمل من اجل تلبية احتياجات الشباب في مجال التدريب والإرشاد.[19]

فترة الانتخابات:

---

[19] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على مدار العملية الانتخابية، ص– ص، 5– 7.

يلاحظ بان الشباب يتجنبون عملية المشاركة في الانتخابات، وذلك في جميع مناطق العالم لذلك عمد التقرير إلى وضع استراتيجية معينة من اجل تنمية حجم المشاركة السياسية في العملية الانتخابية.

العمل على إشراك الشباب في عملية توعية الناخبين، وذلك من اجل إعطائهم المسؤولية السياسية.

استخدام أساليب مسلية واستراتيجيات متعددة الوسائط لجذب انتباه الشباب.

إشراك الشباب في العملية التنظيمية للانتخابات، كمراقبين وعاملين في مراكز الاقتراع.

تطوير وسائل التفاعل في الانترنت من اجل الوصول إلى الشباب من اجل حثهم على الانتخاب.

فترة ما بعد الانتخابات:

عند الانتهاء من العملية الانتخابية يجب أن يبقى التواصل بين المواطنين وممثليهم المنتخبين، وذلك لدى مختلف الفئات ومنهم الشباب ولتحقيق ذلك يجب:

العمل على جعل أصوات الشباب مسموعة في مجلس النواب والحكومة.

العمل على إنشاء مجالس شبابية وطنية أو برلمانات للشباب.

دعوة الجمعيات الشبابية لزيارة المجالس النيابية الوطنية.

استخدام فرص تدريب للطلاب في المجالس النيابية.

تدريب ودعم الأعضاء الشباب في المجالس النيابية.

إقامة مجالس نيابية ودعمها على المستوى المحلي.[20]

المبحث الثاني: المشاركة السياسية كمفهوم وإطار نظري.

يعد مفهوم المشاركة السياسية احد أكثر المفاهيم المتداولة في الميدان السياسي والاجتماعي، لما تكتسيه من أهمية كبيرة لارتباطها بمفهوم الديمقراطية، ولأنها اكتست هذه الأهمية فان مفهومها عرف العديد من التعاريف من مختلف المفكرين في ميدان علم الاجتماع السياسي.

وقد وصلت أهمية هذا المفهوم لحد دراسته من قبل اطر نظرية كاملة، إضافة لقيام مقاربات نظرية على أساسه، باعتبار أن المشاركة السياسية للأفراد تمكن من تغيير الخارطة السياسية للدولة والاجتماعية للمجتمع.

وسوف نتطرق في هذا القسم لأهم ما يتعلق بمفهوم المشاركة السياسية من الجانب النظري والمفاهيمي.

1) مفهوم المشاركة السياسية.

برز مفهوم المشاركة السياسية إبان الثورة الفرنسية، وقد بقي هذا المفهوم مبهما لفترة طويلة رغم انتشاره، وهو يعني بشكل عام اكتساب قطاع من الجماهير لحريته السياسية، ويعني ذلك تحديد المشاركة بعملية الانتخاب فقط.[21]

فمفهوم المشاركة السياسية أوروبي النشأة إذ وضعت لبناته الأولى من قبل المجتمعات والدول الأوربية.[22]

---

[20] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق.

[21] - مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، دار نشر جامعة السابع من ابريل، ط 1، الزاوية، 2007، ص 85.

[22] 2 - هشام سلمان حمد الخلايلة، " اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999- 2012"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 7.

ويمكن التنويه بان المشاركة السياسية زيادة على تنوع تعاريفها فإنها تعرف أيضا تنوعا في تسميتها، فهناك من يسميها المشاركة السياسية وهناك من يعرفها بالمشاركة الجماهيرية، ويطلق عليها أيضا تسمية المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين وهذا نضرا لاستخدام المصطلحات الأجنبية المختلفة وتعدد المدارس التي يتم منها الترجمة.[23]

ويمكن تصنيف المشاركة السياسية إلى ثلاث أنواع:

مشاركة ايجابية: وهي التي تتفق مع مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية.

مشاركة متحيزة: هي التي تتجه نحو النظام السياسي السائد في المجتمع أو تتجه عنه.

مشاركة سلبية: هي التي يكون فيها الفرد عازفا عن المشاركة السياسية.[24]

وقد تنوعت تعاريف مفهوم المشاركة السياسية لذا قسمناها إلى تعاريف المفكرين العرب و تعاريف المفكرين الغرب وهي كالآتي:

تعريف المشاركة السياسية لبعض المفكرين العرب:

سعد إبراهيم جمعة 1984: " هي سلوك تطوعي، عملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية ابتداء من الأسرة وتدرجا مع جماعة الفصل وجماعة النادي وجماعة العمل ".[25]

ومن الملاحظ أن "سعد إبراهيم جمعة"، ربط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم التنشئة السياسية، إذ ألغى العوامل الذاتية للفرد اتجاه عملية المشاركة السياسية، رغم

---

3 - زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989 – 2012"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013، ص 21.

4 - المؤتمر العربي الأوربي حول تمكين الشباب ومنظماتهم ودعم مبادرات المجتمع المدني في الدول العربية جنوب البحر المتوسط، ريم القروي، المشاركة السياسية للشباب التونسي، 22- 24 مارس 2012، مالطا، ص 2.

[25] - سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص، 34.

أننا نجد أحيانا أفرادا لهم تنشئة سياسية إلا أنهم يعزفون عن المشاركة، وأحيانا أخرى أفراد ليس لهم تنشئة سياسية كبيرة ويتجهون لعملية المشاركة السياسية، كما أن عملية المشاركة السياسية ليست دائما تطوعية، فأحيانا كثيرة تكون بأجر كما يحدث في الانتخابات إذ يقوم البعض بشراء الأصوات، أو بعملية الإغراء بالمناصب قصد دفع فئة معينة للمشاركة.

تعريف جلال عبد الله معوض1983: " المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم "[26]

في هذا التعريف ربطها "جلال عبد الله معوض" بالمشاركة في صنع القرارات كأقصى حد للمشاركة، و حق المواطن في مراقبة القرارات كأضيق حد لها.

تعريف إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: " المشاركة السياسية هي درجة اهتمام المواطنين بأمور السياسة وصنع القرار وكلما زادت المشاركة السياسية من طرف المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي كما أن التصويت يمثل ابسط صورها وكلما ضعفت المشاركة في هذه المجتمعات زاد صور العنف فيها."[27]

يعرفها محي سليمان: "المشاركة السياسية هي جهود اختيارية أو تطوعية يقوم بها أفراد المجتمع، للتأثير على بناء القوة في المجتمع، والمشاركة في صنع القرارات الخاصة به في ظل الواقع الطبقي الذي يحتله الأفراد".[28]

2- عطا احمد علي شقفة، "تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة "، رسالة ماجستير كلية علم النفس، جامعة عين شمس القاهرة، 2008، ص، 43.

3 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص، 98

1 - طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص- ص، 108 - 109.

تعريف عبد السلام نوير: "هي عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي، من اجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع أرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك في الأحزاب، والترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت "[29]

تعريف المشاركة السياسية عند بعض المفكرين الغرب :

إن موضوع المشاركة السياسية ظهر في بداياته في الغرب ، وذلك نظرا لسابقته في ميدان التحول الديمقراطي، وبناء على ذلك فان أهم التعاريف الخاصة بهذا المصطلح انطلقت أساسا من عند المفكرين الغربيين والذين اختلف فهمهم وتفسيرهم لهذا المفهوم، ومن بين أهم التعاريف الغربية لمفهوم المشاركة السياسية نجد:

تعريف روش Roche : المشاركة السياسية هي مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط في النظام السياسي، وهي تتراوح بين عدم المشاركة وبين شغل منصب سياسي.[30]

تعريف صاموئيل هنتنجتون Samuel Huntington" المشاركة السياسية هي أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صناعة القرار الحكومي، وتكون على شكل فردي أو جماعي منظم أو عفوي، مستمر أو موسمي، سلمي أو عنيف، فعال أو غير فعال، شرعي أو غير شرعي".[31]

---

[29] - الطاهر علي موهوب، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار العلم والإيمان، ط 1، القاهرة، 2010، ص، 34.

[30] - RUSH and Althouff , An Introduction To Political Sociology , London ,1971 ,p.77.

1 - مكي ثروت، الإعلام والسياسة، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص67.

تعريف "مايرون وينر": يعرف وينر المشاركة السياسية بأنها:" فعل تطوعي اختياري ناجح ومنظم أو مستثمر على شكل سلسلة متصلة، يوظف بصورة شرعية الطرق التي تهدف للتأثير على اختيار السياسات العامة."[32]

تعريف فيليب برو "Philipe Brou" "هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة ".[33]

تعريف سيدني فيربا "Sidney Verba" ونورمان ني "Norman Nie":
"هي الأنشطة التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام ومهامهم التي يؤدونها والتأثير في بعض القرارات السلطوية"[34]

هذه التعاريف التي أوردناها في هذا الجزء من البحث تعد من أهم التعاريف التي تطرق لها الباحثون بخصوص مفهوم المشاركة السياسية.

2) التعريفات الإجرائية لمفهوم المشاركة السياسية.

عرف مفهوم المشاركة السياسية عدة تعاريف من قبل العديد من الباحثين والدارسين في الميدان السياسي والاجتماعي، لذا قمنا بوضع تعاريف إجرائية تتمثل في الآتي:

---

2 – NORMEN NIE and Sidney Verba, Political Participation, in: Greenstein and Polsby (eds), Hand book of political science, vol04 (U.S Wesley Publishing Company, 1975) p 01.

3- فيليب برو، Philipe Brou علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية، ط1 ،بيروت، 1998، ص، 301.

4 - كريمة كروي، "الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي "، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ،25 أكتوبر 2010 ، ص، 30.

يمكن أن نبدأ بتعريف إجرائي للمشاركة السياسية إذ هي: "عملية اجتماعية ذات طابع سياسي ترتبط بشكل أساسي بالديمقراطية، يقوم الفرد بموجبها بالدفاع عن حقوقه، ويقوم بنفسه بواجباته اتجاه قضايا المجتمع والدولة".[35]

وهناك تعريف إجرائي آخر يرى أن المشاركة السياسية هي: "قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"[36]

أو هي: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من اجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي".[37]

يمكن تعريف المشاركة السياسية أيضا بأنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون له الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف.[38]

تعرف المشاركة السياسية أيضا بأنها: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ".[39]

تعرف أيضا بأنها: "تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي."[40]

---

1 - زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا "، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص، 17.

2- هادية يحياوي، (المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر)، مجلة المفكر، بسكرة، العدد التاسع، ص، 474.

[37] - نداء صادق الشريفي، أصول علم الاجتماع السياسي، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص، 172.

عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار نشر مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، [38] ص 51.

39- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، من الموقع الالكتروني:
http://sustech.edu/files/workshop/20140525112919480.pdf, 23/12/2013 à 12 :47

6 – ملتقى دولي حول موضوع " واقع وافاق التنمية السياسية في الجزائر"، ناجي عبد النور، (ازمة المشاركة السياسية في الجزائر)، يومي 04 – 05 ديسمبر 2007، جامعة باتنة، ص، 4. .

التعريف السياسي والاجتماعي للمشاركة السياسية:

يعرف علم السياسة المشاركة السياسية بأنها: "مرتبطة بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين، في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، على ألا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق ممارسة فعلية، بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تضل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير".

بينما يعرفها علم الاجتماع على أنها: "العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم".[41]

والمقصود بالمشاركة الاجتماعية مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على المشكلات العملية اليومية ومنها جهود تطوعية كالمساهمة بالمال أو الأرض في بناء المدارس والمستشفيات ودور العبادة وكذلك المساهمة في حل المشاكل اليومية التي قد تنشا بين الأفراد أو الجماعات.[42]

---

[41]- حورية بقدوري، "المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر"، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 46.

2 - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، المشاركة السياسية للشباب ودوره في المجتمع، من الموقع الالكتروني: http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/15.pdf, 23/06/2014 à 13:25.

3) علاقة مفهوم المشاركة السياسية بالمفاهيم الأخرى.

ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بمجموعة من المفاهيم، وذلك حسب مجال استخدامها

وتأثيرها بها، فهناك مفاهيم عدة تؤثر بشكل مباشر في المشاركة السياسية من أهمها:

التمكين: هو مفهوم اكتسب أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات خصوصا مع تصاعد التيارات اللبرالية التي تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني، كالحركات النسوية والشباب، وبالتالي فتمكين هذه الفئات يكون بزيادة مشاركتها عن طريق فسح المجال لها بمساواتها مع غيرها من الفئات، ويكون هذا غالبا بمنحها حصصا خاصة بها.

فالتمكين هو عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.[43]

ويعني التمكين السياسي: "إزالة كافة الاتجاهات والسلوكيات والعمليات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة، وتضعهم في مراتب أدنى، حيث أن التمكين عملية تتطلب تبني سياسات وإجراءات وقائية، بهدف التغلب على كافة أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد خصوصا في المشاركة السياسية"[44]

1- يوسف بن يزة، "التمكين السياسي للمرأة، وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، 2010، ص 20.

2 - عصام بن الشيخ، (تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود)، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، افريل 2011، ص - ص، 272- 273.

التنشئة السياسية: مفهوم التنشئة من أهم المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، فالتنشئة تعني" تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة، وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة."[45]

النوع الاجتماعي: إن النوع الاجتماعي يعد من أهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية، ذلك أن مختلف الدراسات القائمة في ميدان المشاركة السياسية اتجهت للحديث عن قضايا المرأة باعتبارها كانت دائما وحتى في الدول الغربية محرومة سياسيا إلى غاية فترات متأخرة من العصر الحديث.

ويعرف النوع الاجتماعي بأنه: " عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وتحدد هذه العلاقة وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الثلاث الإنجابية، التنظيمية والإنتاجية التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة".[46]

التعليم والثقافة السياسية: ترتبط المشاركة السياسية بشكل مباشر بالتعليم، ذلك أن المواطنين بشتى أصنافهم يحتاجون للتدريب على الديمقراطية، فقبل الانتقال للديمقراطية وعملية المشاركة السياسية في الميدان السياسي يجب عليهم أن يتجهوا للميادين الأخرى، كميدان العمل والتعليم.

فقد اتضح بان المواطنين ذوي التعليم الأعلى والأكثر اندماجا في تنظيماتهم المجتمعية هم الأكثر توجها للميدان السياسي.

---

3 - قاسم حجاج، (التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج)، مجلة الباحث، باتنة، العدد2، 2003، ص، 88.

[46] - زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص، 45.

أما الثقافة السياسية فيقصد بها مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقتهم مع السلطة السياسية، التي تتطور مع تطور العلاقة بين الحاكم والمحكومين.[47]

وتعالج الثقافة السياسية موضوع المشاركة من الجوانب التالية:

المشاركة وسيلة أم غاية، المشاركة هي مشاركة جماهيرية أم مشاركة أقلية، المشاركة ذات نطاق سياسي بحث أم يمتد إلى غيرها من الميادين، ما المسالك المطروحة للمشاركة، ما هي العوامل المؤثرة على فاعلية المشاركة.[48]

فالثقافة السياسية في الجزائر كانت بداية خاضعة لمنطق الحزب الواحد الذي غيب المشاركة السياسية للشعب الجزائري، الذي أقصي من العملية السياسية[49]، لتصبح مع إقرار التعددية خاضعة لفكرة تعدد الأحزاب مما يتيح عملية المشاركة في الميدان السياسي.

الوعي: يعد مفهوم الوعي من أكثر المفاهيم تداولا عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية، والوعي مختلف عن الثقافة أو التنشئة، بل له معنى مختلف.

والوعي هنا لا يعني العقلانية، فقد يقوم الفرد باختيار ممثل رديء ولكنه مدرك لذلك فنقول بأنه قام بتصرف واع رغم سوء اختياره.

قوة التأثير: ترتبط المشاركة السياسية بقوة تأثير الأفراد وتأثرهم، فهي تلعب دورا مهما في طبيعة وكيفية مشاركتهم، فالمشاركة الفعالة في الميدان السياسي ترتبط أساسا بقوة تأثير الفرد في وسطه الذي يوجد به، فالإنسان المؤثر هو ذلك الشخص الذي يعتقد بأنه يستطيع أن يشارك بشكل يمنح الإضافة للمجتمع، وهذا لا

---

2 - احمد سعيد نوفل، دور الربيع العربي في الثقافة السياسية، من الموقع الالكتروني:
www.philadelphia.edu.jo/arts/.../**session**.../nofal.doc , 21/07/2014à 11 :15.

.

1 - سيد عبد المطلب، خصائص الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية، القاهرة، 2005، ص، 5.

2 - محمد بوضياف، (الثقافة السياسية في الجزائر (1962- 1988))، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007، بسكرة، ص، 119.

يتأتى إلا بالثقة الموجودة بسبب المستوى التعليمي والتكنولوجي الذي يتحلى به الفرد.

وذلك قصد السير لتحقيق أهدافه بدلا من أن يترك مصيره للآخرين، فهناك العديد من القوى داخل المجتمع تسعى لتحقيق مصلحتها على حساب مصالح الآخرين.[50]

التنمية السياسية: يعد مفهوم التنمية السياسية احد المفاهيم المبهمة في ميدان العلوم السياسية، وذلك لتعدد تعاريفه.

إذ يمكن تعريفها: زيادة في المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.[51]

يعرفها جابريال ألموند بأنها: "الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع."[52]

فللتنمية السياسية علاقة وطيدة بالمشاركة ذلك أن الأولى تزيد من حجم الثانية فتنمية المجتمعات من خلال دفعهم للعمل السياسي، ووضع الأطر العامة لذلك كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح يؤدي بشكل مباشر لزيادة اطر المشاركة خصوصا في العملية الانتخابية وعملية صنع القرار.

الديمقراطية التشاركية: يعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم علاقة بمفهوم المشاركة السياسية، وقد عرفها كل من "بريس كرينغتن" « Bruce Carrington » و "باري تروين" « Barry Troyna » أنها: "تتفوق نظريا على

3- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص- ص، 24- 26.

[51] - BINDER ,James Coleman , Crises And Séquences In Political Dévelopement , princeton university press , 1971.

1 - الملتقى الوطني للتحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات، عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، 16-17 ديسمبر2008، قسم العلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص 2.

كل النظم الشمولية وان الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للازمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار".[53]

ووفق هذا النوع من الديمقراطيات يتشارك المواطنون في صنع القرار، عن طريق عملهم السياسي كل حسب مكانته في السلم السياسي.

4) المرتكزات النظرية لمفهوم المشاركة السياسية.

هناك عدة اطر نظرية خاصة بمفهوم المشاركة السياسية نقسمها إلى قديمة وحديثة منها:

الاتجاهات التقليدية في دراسة المشاركة السياسية:

البنائية الوظيفية:[54]* ترى هذه النظرية أن المشاركة السياسية هي عبارة عن تجسيد لوظائف بنيات المجتمع، فكل فرد من أفراد المجتمع يلعب دورا معينا ويؤثر بشكل في وظائف الكيان المجتمعي.

فدرجات المشاركة السياسية تتماشى مع وظائف كل درجة، فالأحزاب السياسية توجد في درجة معينة وتقوم في نفس الوقت بعمل معين (إيصال رغبات المواطنين)، ويوجد الناخب في درجة معينة (اختيار الممثل المناسب حسب قناعاته).

إلا إعطاء كل عنصر دورا معينا قد يكون صعب التحقيق، فالنظرية البنائية الوظيفية تبقى نظرية تهدف للوصول إلى الكمال، الذي يعد تحقيقه أمرا صعبا.

---

[53] - BRUCE Carrington And Barry Troyna , children and controversial issues , stratigies for the early and middle years , (the falmer press,1988),p 43.

[54]* - تطرقت هذه النظرية لوظائف الإنسان فقد صار من الشائع عند علماء الاجتماع النظر إلى المجتمع بوصفه بناءا متكاملا ترتبط أجزاؤه ببعضها البعض، يؤدي كل جزء منه وظيفة محددة ،لتكتمل هذه البنيات مكونة نسقا متكاملا .

النظرية الشعبية للديمقراطية[55]*: تهتم بمشاركة المواطنين العاديين في التصويت والاشتراك في وضع السياسات العامة من خلال الملاحظة واختيار الممثلين وفق مبدأ الديمقراطية، وتركز على ضرورة الاستمرارية في المشاركة من خلال تفاعلهم مع المناصب الحكومية في وضع السياسة العامة.[56]

وبذلك يكتسب المواطن المعايير الديمقراطية والمهارات والخبرات ويبتعد عن المجادلات المبتذلة والقيم الانفعالية.[57]

نظرية المشاركة والديمقراطية:

تعود نظرية المشاركة والديمقراطية إلى "كارول باتمان"(Carole Pateman) والتي قامت بالتعرض لأعمال عدد من العلماء في صورة "جوزيف شومبيتر" (Joseph Schumpeter) في كتابه الشديد التأثير الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية والذي وصف الديمقراطية بأنها منهج سياسي للوصول للقرارات وان المشاركة السياسية هي الوسيلة التي من خلالها توضع القرارات.

و"جون جاك روسو"(Jean Jacques Rousseau)الذي يرى أن المشاركة السياسية هي المشاركة في صنع القرارات، وكلما زادت مشاركة المواطن، زادت قدرته على تطوير نفسه في هذا الميدان، كما تمكن الفرد من السيطرة على شؤون حياته، ويسهل تقبل الأفراد للقرارات الجماعية.

إضافة لـ"روبرت دال" (Robert Dahl) الذي يرى انه لا جدوى من تأييد المشاركة إذا كان اغلب الناس غير مهتمين بالسياسة، ففي كل إطار مجتمعي هناك

---

[55] * - هذه النظرية تهتم بمشاركة المواطنين العاديين في التصويت والاشتراك في وضع السياسات العامة من خلال الملاحظة واختيار الممثلين وفق مبدأ الديمقراطية .

[56] - سامية خضر صالح ، مرجع سابق ، ص – ص ، 36 – 42.

[57] - برتران دوجوقنيل، Bertrand Dojognil ، في السلطة التاريخ الطبيعي لنموها، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، منشورات دار الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1999، ص، 361.

جماعة من الناس تبنوا فكرة العمل السياسي، بينما هناك فئات أخرى لا تستهويها عملية صنع القرار أو المشاركة فيها.

وقد قامت "باتمان" (Pateman) بعد دراستها لهذه الإسهامات بتسميتهم أصحاب "نظرية المشاركة السياسية".

إضافة لهؤلاء اهتمت "باتمان" (Pateman) بآراء "كول" الذي كان شديد التأثر بفكر "روسو" و"ماركس"، إذ يرى انه على أفراد المجتمع أن يشاركوا في جميع الجمعيات التي يهتمون بها، وحسب "كول" فان الفائدة العامة للمشاركة هي فائدة تعليمية للأفراد.

النظريات الحديثة في دراسة المشاركة السياسية: وقد تعلقت باتجاهات نظرية مختلفة منها:

اتجاهات علم النفس الاجتماعي: يكون التركيز فيها على السلوك الفردي والاختيار الواعي للأفراد، باعتبار الإنسان صانعا ومخترعا[58]، ضمت مجموعة من النظريات هي:

نظرية الثبات على المبدأ[59]*: ترى أن المشاركة السياسية خاضعة لانتماءات الأفراد أثناء تنشئتهم، فالانتماء لحزب معين منذ الصغر يجعل من الفرد خاضعا له في المراحل العمرية اللاحقة.

نظرية معالجة المعلومات[60]*: تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الأفراد ليسوا إلا عوامل يقومون بخلق صورة ذهنية لبيئتهم، التي لا تعيق ورود المعلومات الخارجية

---

[58]- بيير ماني Pierre Manet، مدينة الإنسان، ترجمة فاطمة الحبوشي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص، 18.

[59]* - هذه النظرية تفترض أن الأفراد تتكون لديهم محددات موجهة تضبط سلوكهم ناتجة عن عملية التنشئة التي خضعوا لها.

[60] *- تقوم نظرية معالجة المعلومات على اتخاذ الأفراد كعوامل معلوماتية، فالعقل البشري باعتباره أداة معلوماتية يمكن له حل المشكلات وصناعة القرارات.

الضرورية[61]، ومنه ترى أن المشاركة السياسية تخضع لكيفية تفكير الناس، فوفقا لعملية تفكيرهم تكون مشاركتهم أو عدمها بالتماشي مع معالجتهم للمعلومات.

نظرية الخطة[62]*: توضح هذه النظرية أن مشاركة الأفراد في الميدان السياسي ترتكز على الخطط التي أعدوها أي أنها عملية مدركة.

فيقوم الأفراد بوضع مرشحهم الانتخابي أو من يعارضون وفقا لخططهم التي يضعونها، لذا فان عملية التخطيط تلعب دورا أساسيا في عملية المشاركة السياسية.

الاتجاهات الاجتماعية الحديثة:

نظرية الصراع: تعتبر أن المشاركة السياسية وسيلة لحل الصراع بين المجتمع والدولة من خلال الشرعية، حيث يتميز البناء السياسي للدولة بالسلطة والقوة فلا يمكن أن يظل مجتمع في حالة توتر لذلك يكون الهدف هو الوصول للتوافق.[63]

نظرية الاختيار العقلاني: يقوم حسبها الأفراد بجمع المعلومات الموجودة في ميدان سياسي معين واختيار البديل الأكثر عقلانية حسبهم، وبالتالي فان مشاركتهم السياسية تخضع لهذا الأساس فهم يشاركون في ميدان معين وفقا للخيار الأكثر عقلانية.

فاختيار المشاركة أو عدمها، أو الانتماء لحزب على حساب آخر، آو اختيار مترشح دون مرشح أخر، يعود أساسا لدراسة الأفراد للبدائل المتوفرة واختيار البديل الأكثر عقلانية والأكثر تحقيقا للفائدة.[64]

وهذا ما يتضح جليا من خلال عملية المشاركة السياسية في الانتخابات وعملية التصويت من طرف المشاركين أو الناخبين.

---

[61] - ايغور كون igore Cone، وعي الذات، ترجمة غسان دارب ناصر، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، دون تاريخ، ص 115.

[62]* - ترتكز هذه النظرية على أن الأفراد يقومون بخطط معينة وفقا للمواضيع التي يعالجونها، هذا يؤدي لان يؤثر شكل ومضمون هذه الخطط على كيفية إدراك الفرد لبيئته.

[63] - سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص – ص، 52– 71.

[64] -PASCAL Perrineau ,"modeles d’éxplication du vote ", dictionnaire du vote ,paris, presse universitaires de France ,2011.p.643.

نظرية المباريات[65]*: حسب توماس شيلنج Thomas Shiling : "هذه النظرية معنية بأوضاع يكون فيها السلوك الأفضل لكل طرف معتمد على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر"[66]، تفترض هذه النظرية أن اللاعبين عقلاء وأنهم يسعون لتحقيق اكبر قدر من الفائدة من خلال مشاركتهم في الميدان السياسي.

تركز هذه النظرية على إدارة اللعبة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق هذه المصلحة، وهذا من خلال مراقبة الخصم ومعرفة الأخطاء التي يقع فيها وكيفية مواجهته.

الاتجاهات النسوية: تمثل هذه الاتجاهات التيارات التي تهتم بدور النساء في العملية السياسية وقد عالجت موضوع المشاركة السياسية من هذا الجانب.

الاتجاه النسوي اللبرالي: يركز هذا الاتجاه على أن المشاركة السياسية هي حق متساوي سواء بالنسبة للرجال أو النساء.

الاتجاه النسوي الاشتراكي: تعتبر" روزا لكسمبورغ" Rosa Luxemburg إحدى أهم مناضلات هذا التيار إذ طالبت بحقوق النساء السياسية وفقا لمبدأ المشاركة السياسية في إطار الاشتراكية والتي تجعل من الناس بمختلف أجناسهم وأصنافهم متساوين.

الاتجاه النسوي الماركسي: اتسمت الحركات النسوية الماركسية في العالم بالصراع من اجل المطالبة بالحقوق المتساوية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية والسياسية بمستوياتها المختلفة.

من خلال هذا حاول هذا الاتجاه تحسين ظروف المشاركة السياسية للمرأة عن طريق:

تشجيع المرأة على النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي.

---

[65]* - هذه النظرية هي أداة منهجية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، فهذه النظرية تستخدم في تحليل القرارات وتفسير السلوك السياسي.

[66] - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، د د ن، الجزائر، 2002، ص، 337.

رفض تبعية المرأة للرجل والعمل من اجل استقلالها.

الاندماج في المجتمع كعضو نشيط يهتم بشؤونه وقضاياه.

الاتجاه النسوي الراديكالي ونظرية النوع: حث هذا الاتجاه النساء على دخول مجالات الرجال، خصوصا في ميدان العمل مما يؤدي إلى تخلص المرأة من التبعية للرجل في الميدان الاقتصادي.[67]

المبحث الثالث: الملامح العامة للمشاركة السياسية.

لمفهوم المشاركة السياسية العديد من الملامح العامة التي من خلال معرفتها يمكن فهم المشاركة السياسية بشكل عام، فللمشاركة العديد من الأشكال التي حددها الدارسون للميدانين السياسي والاجتماعي، إضافة إلى مستويات عامة يختلف تحديدها أيضا، وللمشاركة السياسية دوافع ومتطلبات تتعلق بالأسباب التي تدعو للمشاركة في الميدان السياسي.

إضافة إلى ذلك فان لها محددات يجب الالتزام بها وخصائص تخضع لها، وللمشاركة السياسية قنوات تنظمها ومجالات ترتبط بها، كل هذه المضامين سنتطرق لها في هذا القسم من بحثنا.

1) أشكال ومستويات المشاركة السياسية.

للمشاركة السياسية أشكال ومستويات متعددة تختلف حسب اختلاف المنظورات الدارسة لها نجد منها:

أشكال المشاركة السياسية.

تصنيف "رايت"Wright: يرى "رايت" أن هناك ثلاث أشكال للممارسة السياسية وهي كالآتي:

---

[67] -سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص – ص، 88 – 98.

مشاركة حرة: هي قاعدة الديمقراطيات اللبرالية، والتي تكفل للأفراد حرية اختيارهم حول المشاركة أو عدمها، وكيفية هذه المشاركة.

مشاركة مقيدة بالنظام: هذه المشاركة تدعم النظام، هذا الدعم يتم بعملية حشد الجماهير من اجل تقويته والزيادة في سلطته، وتعد الدول الشيوعية أكثر الدول التي شاع فيها هذا النوع.

المشاركة كوسيلة للاستخدام الشخصي: يشيع هذا النوع من الممارسة في دول العالم الثالث، إذ تصير المشاركة السياسية عبارة عن عملية تبعية بين ذوي النفوذ الذين يسعون لاستقطاب الفئات الأخرى من اجل تحقيق مآربهم، كما تنساق الفئات الأخرى لذوي النفوذ من اجل تحقيق مصالحها أيضا.[68]

تقسم المشاركة السياسية أيضا إلى شكلين حسب المعيار الزمني للمشاركة السياسية فنجد:

مشاركة ظرفية: تمارس هذه المشاركة لمدة زمنية معينة، والتي تندرج في إطار موعد سياسي معين كالانتخابات مثلا، وهو ما لاحظناه في إطار عينة دراستنا، إذ أن اغلب المبحوثين أوضحوا بأنهم غير منتمين لأي تنظيمات سياسية ولا يقومون بأي نشاطات خارج فترات الانتخابات.

مشاركة مستمرة: هي الأكثر أهمية، وتتعلق أساسا بالنضال السياسي وهي أهم نوعي المشاركة.[69]

يقسمها "إبراهيم أبرش" إلى ثلاث أقسام:

مشاركة منظمة: تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي.

---

[68] - طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص – ص، 22 - 23 .

2- إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1988، ص-ص، 250 – 251.

مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجاتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات وتظم غير الناشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور.[70]

تقسم المشاركة السياسية أيضا إلى:

المشاركة التعاقدية: سميت بهذه التسمية باعتبار أنها تقوم على أساس العلاقة القائمة بين الأفراد والهيئات والمؤسسات، كالاتفاق الضمني بالولاء وعدم المعارضة.

المشاركة العنيفة: هي كل ما يتعلق بمظاهر العنف السياسي التي تنشط في غياب ممارسات الديمقراطية، كالانقلابات العسكرية والاحتجاجات والمظاهرات والتجمعات، والتي غالبا ما تكون ذات طابع عنيف وتمتاز بها المجتمعات غير الديمقراطية.[71]

مستويات المشاركة السياسية:

يمكن تصنيف المشاركين في العمل السياسي إلى الفئات التالية:

ممارسوا النشاط السياسي، المهتمون بالنشاط السياسي، الهامشيون في العمل السياسي،

والمتطرفون سياسيا: يشمل الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة.[72]

1- لعجال اعجال محمد لمين، (إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر2010 ،ص ص، 237 – 248.

2- شريفة ماشطي، (المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي)، مجلة الباحث الاجتماعي، قسنطينة، عدد10، سبتمبر 2010، ص –ص، (143-170).

[72]- احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ص 12.

وقسم "ليستر ميلبارت" "Lister Milbarth" مستوى المشاركين السياسيين إلى أربعة أنواع:

المجالدون: يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة ويمثلون ما بين 5 % إلى 7%.

المتفرجون: وهم الذين يشاركون في السياسة بحد أدنى وهم إما منتخبون، أو ملاحظون أو مساندون تقدر نسبتهم بحوالي 60 %.

اللامبالون: لا يعيرون أهمية للعملية السياسية وتقدر نسبتهم ب 33 %.[73]

فوفقا لهذا التقسيم فان نسبة عدم المبالين بالعملية السياسية في عينة دراستنا تقدر بـ 56%، وهم الغير مشاركين وبالتالي فهي تزيد عن النسبة التي حددها "ميلبارت" بـ 23 %.

ويقسم "كارل دوتش" Carl Deutsh في دراسة أجراها في بداية الستينات بخصوص المشاركة السياسية مستوياتها إلى ثلاث هي كالتالي:[74]

المستوى الأول: وهو الأعلى، ويتضمن النشطاء في العمل السياسي.[75]

المستوى الثاني: يشمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

المستوى الثالث: يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات أو عندما تكون مصالحهم مهددة.

التصرف من تم.http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pd 15.04.2012a21.50h الوقع التالي

1- شايف بن علي شايف جار الله، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان السياسية في اليمن"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

74 -KARL deutsch, social mobilisation and political developement , in american political science review , (september 1961)p34 .

وإضافة إلى هذه الأشكال والمستويات توجد أخرى تطرق لها مختلف المفكرين والدارسين لموضوع المشاركة السياسية.

2) دوافع ومتطلبات المشاركة السياسية:

دوافع المشاركة السياسية:

ترتبط مشاركة الأفراد في الميدان السياسي بالدوافع التي تجعلهم يتجهون إليها، فالمواطن أو الفرد هو إنسان عاقل يهدف من خلال مشاركته إلى تحقيق غاية يبتغيها من اجل مصلحته الخاصة، والتي تتمثل في تحقيق فائدة مادية أو معنوية.

هذه الدوافع يمكن تقسيمها إلى دوافع عامة وأخرى خاصة ويمكن توضيحها بالشكل التالي :

الدوافع العامة: الشعور أن المشاركة في الميدان السياسي هي واجب إزاء المجتمع، وهو ما يؤدي إلى مشاركة الجماهير فيقومون بالتعبير عن أرائهم ورغباتهم، في عملية اتخاذ القرارات التي تخدم الصالح العام.

الدوافع الخاصة: تحقيق السيطرة والتمتع بالنفوذ، وبالتالي تحقيق الصالح العام للفئة المشاركة.[76]

أيضا يمكن تقسيم دوافع المشاركة السياسية إلى دوافع نفسية، سياسية، دينية، دفاعية، تضامنية، ومن أهم هذه الأنواع نجد:

الدوافع النفسية: يسعى بناء عليها الفرد لإثبات وجوده في المجتمع الذي يعيشه، إذ يمثل له النجاح في العملية السياسية سبب افتخار له.

1- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، دار نشر المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2004، ص، 184

الدوافع السياسية: أي اعتبار المشاركة كواجب سياسي يحتمه الانتماء للوطن، وبالتالي فان التوجه السياسي للمواطن هو دليل على وطنيته.

الدوافع الدينية والعرقية: ينتشر هذا النوع بشكل كبير، إذ تكون المشاركة السياسية فيها بناء على مرجعيات دينية من اجل تحقيق الأهداف الدينية أو العرقية.

دوافع المشاركة السياسية الدفاعية: أي تكون فيها المشاركة السياسية كعملية دفاعية لدرأ خطر قائم أو تجنب آخر محتمل.

المشاركة بدافع التضامن القبلي أو العائلي: أحيانا تكون المشاركة السياسية مجرد دعم لأحد أفراد العائلة رغم الابتعاد عن الميدان السياسي.

المشاركة بدافع الحصول على منصب وظيفي: ويبدو جليا في إطار الحملات الانتخابية إذ تقوم فئة كبيرة بدعم احد المرشحين من اجل الحصول على منصب سياسي أو ترقية معينة في حالة نجاح ذلك المترشح.

المشاركة السياسية خوفا من السلطة: يقوم في هذه الحالة الأفراد بالمشاركة في الميدان السياسي، خوفا من السلطة خصوصا العاملين بالأسلاك التي ترتبط بها، إذ تعتمد أحيانا السلطة أسلوب الترهيب من اجل رفع حصيلة مرشح معين.[77]

متطلبات المشاركة السياسية.

لتحقيق مشاركة سياسية فعالة يجب إتاحة الفرص في الواقع العملي، ذلك أن من شانها أن تساهم في دفع المواطن للتعبيرعن اختياره حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وإعطائه هامشا للمناورة ووضع البدائل.[78]

يقصد بمتطلبات المشاركة السياسية العوامل الواجب توفرها للزيادة من فاعليتها، وتضمن استمرارها مما يدفع إلى تحقيق التنمية ومنها نجد:

---

[77] - إبراهيم أبرش، مرجع سابق، ص-ص، 245-250.

[78]- عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء – الديمقراطية -، دار الفجر، ط1، القاهرة، 2004، ص، 125.

يجب توفير عدد هام من متطلبات الأفراد من الغذاء والسكن والعمل، وتحسين ظروف الصحة والتعليم وإطلاق حرية التعبير.

العمل على رفع مستوى وعي الجماهير، وذلك عن طريق الأفراد أنفسهم أو عن طريق السلطة، ومن ملاحظتنا للانتخابات التشريعية 2012 فان المواطنين يعتقدون بأنهم من خلال مشاركتهم يساهمون في وصول شخص معين للبرلمان وبالتالي تحقيق مصلحة ذلك الشخص، وبالتالي فان تصويته يخدم ذلك الشخص وليس الصالح العام، وهذا من أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية.

الشعور بالانتماء إلى الوطن، وإحساس المواطنين أن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

الإيمان بوجود جدوى للمشاركة أي إحساس المواطن بأهمية مشاركته وفاعليتها بفعل قوة تجاوب المسئولين، يؤدي إلى دفعه الاستمرار فيها.

اقتناع القيادة السياسية بأهمية مشاركة الجماهير، في صنع وتنفيذ السياسة العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وفسح المجال للأفراد من اجل التعبير عن أمالهم وطموحاتهم وآرائهم في قضايا مجتمعهم.

وجود قوانين وتشريعات تضمن المشاركة وكذلك وسائل وأساليب متنوعة تقدم من خلالها الآراء والأفكار والاقتراحات بحرية تامة، دون خوف.[79]

وجود برامج تدريبية لصانعي القرار، من اجل تدريبهم على المهارات اللازمة في عملية صنع القرار.

وضع كفاءات ذات خبرة وحنكة في مختلف الميادين، من اجل أن يكونوا قدوة للبقية قصد تشجيعهم في عملية المشاركة.

---

[79] - احمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص – ص، 17- 19.

رفع مستوى فاعلية المنظمات التطوعية، وذلك كي تنتشر في كل مكان مما يسهل من عملية خدمة المجتمع.

تقوية والزيادة في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، الجامعة، الأحزاب، من اجل غرس قيم المشاركة السياسية عند الجماهير.[80]

تعد هذه العناصر من أهم الدوافع والمتطلبات التي تقتضيها عملية المشاركة السياسية.

3) محددات وخصائص المشاركة السياسية.

محددات المشاركة السياسية: تتأثر المشاركة السياسية بصفة عامة بالعديد من المؤثرات، والتي تحدد السمات العامة لها، ومن اهم هذه المحددات نجد:

المنبهات السياسية: يقصد بالمنبهات تلك المؤثرات التي تدفع الفرد للمشاركة السياسية، تصدر عن وسائل الإعلام الجماهيرية والحملات الانتخابية وغيرها، فمعايشة الإنسان لهذه المنبهات يزيد من علاقته بالمواضيع السياسية، وقابليته للمشاركة.

ففي مقابلة أجريناها مع رأس قائمة حزب الحكم الراشد بولاية تلمسان السيدة ليندة حاميدي، أبرزت لنا بان القنوات الجديدة كالشروق والنهار كان لها الأثر السلبي في مشاركة الشباب في الانتخابات، من خلال البرامج التي كانت تبتها وسبر آراء الشارع والتي بينت من خلاله انه لا جدوى من المشاركة.

المتغيرات الاجتماعية: من بين محددات المشاركة السياسية نجد المتغيرات الاجتماعية المختلفة، كالمستوى التعليمي، المهنة، الجنس، المستوى المعيشي، السن.

فبالنسبة للمستوى المعيشي فان مشاركة أصحاب الدخل المرتفع تكون اكبر من أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض.

---

2 - محمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية، 2003، ص 267.

ويرتفع مستوى المشاركة أيضا بارتفاع المستوى التعليمي، ونفس الأمر بالنسبة للنوع فالرجل أكثر إقبالا للمشاركة من المرأة التي لا تهتم بصفة عامة بالميدان السياسي.

كما ترتفع نسبة المشاركة السياسية بارتفاع السن ويقل عند الشباب وهو ما سنتطرق له لاحقا.

وتبقى هذه المتغيرات مجرد إحصائيات لا يمكن تعميمها على مختلف الفئات، نظرا للطابع البشري الذي يعرف التغيير حتى عند اقرب المتشابهين.[81]

الإطار السياسي: من بين محددات المشاركة السياسية نجد أيضا تلك المتعلقة بالإطار السياسي، كتوفر الحرية من طرف السلطة للأحزاب السياسية، المجالس النيابية وطبيعة الإعلام.

وعن طريق هذه المحددات يمكن معرفة نوعية المجتمع من غربية لتمتعها بإطار دستوري ومؤسسي، إلى شيوعية يهيمن عليها حزب معين، وبالنسبة للدول النامية فهناك دول لا دستور لها ولا مجالس نيابية لها.[82]

خصائص المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية كغيرها من أدوات الفعل السياسي والاجتماعي تمتاز بخصائص معينة، تختلف بها عن غيرها وتميزها ومن بين أهم خصائص المشاركة السياسية نجد:

تتسم المشاركة السياسية بأنها سلوك مكتسب، وليس سلوكا فطريا فالإنسان لا يكون مشاركا في العملية السياسية بطبعه، ولكن نشأته المجتمعية أدت إلى هذه العملية وذلك نتيجة لتعايشه مع أفراد المجتمع ومؤسساته.

---

[81] - عبد العزيز إبراهيم العيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص، 145.

[82] - عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص، 186.

وهي أيضا المشاركة السياسية عملية اجتماعية شاملة متعددة الجوانب والتي تشكل كلا متكاملا، باعتبارها تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في مختلف مراحلها.

من خصائص المشاركة السياسية أنها لا تتقيد بحدود جغرافية ولا مكان محدد فهي قد تكون على نطاق محلي، إقليمي، دولي، أو قومي.

المشاركة السياسية متعددة المجالات فهي لا تقتصر على مجال واحد مقصور على الأفراد بل يستطيع فرد واحد أن يشارك في العديد من المجالات، مثلا رئيس حزب الجمهورية هو رئيس شرفي لحزب جبهة التحرير الوطني.

تتسم المشاركة السياسية أيضا بأنها سلوك ايجابي، إذ أنها تترجم أعمالا فطرية مرتبطة بالحياة فهي تتميز بتنفيذ واقعي.

المشاركة السياسية نشاط إرادي وتطوعي يقوم بها الأفراد، دون ضغوط قانونية أو اجر بل هي راجعة للشعور بالمسؤولية اتجاه القضايا الاجتماعية.

تتميز المشاركة السياسية بأنها حق وواجب على الأفراد.

كما انه من سمات المشاركة السياسية أنها هدف ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف لأنها عمود الحياة الديمقراطية، ووسيلة يهدف من خلالها الأفراد تحقيق مصالحهم الخاصة، كما يهدف من ورائها إلى دفع عجلة التنمية والرقي بالمجتمع.[83]

يضع" ويورد بيرلسن" wireld pirelsen خصائص أخرى للمشاركة السياسية يلخصها في الآتي:

الاهتمام، المناقشة والدافع: والمقصود هنا انه على المواطن أن يكون مهتما بالمسائل السياسية من اجل المشاركة، إضافة إلى قيامه بالمناقشة في هذه المسائل مع وجود دافع للمشاركة السياسية.

---

[83] - عبد العزيز إبراهيم، محمد محمد جاب الله، مرجع سابق، ص، 184.

المعرفة: تعني إلمام الفرد المشارك بمختلف المسائل السياسية مما يؤهله لا تباع خط سياسي برضا منه.

المبدأ: من سمات المشاركة السياسية أن تكون على أساس مبدأ معين يؤمن به صاحبه ويسعى لتحقيقه، وليس انصياعا لتحقيق المصلحة الشخصية.

الرشد: وتعني هنا بلوغ سن معين يختلف من دولة لأخرى للسماح للفرد بالمشاركة في الميدان السياسي، كما يختلف هذا السن حسب الغرض من المشاركة فسن المترشح ليس هو نفسه سن الناخب.[84]

4) قنوات ونسبية المشاركة السياسية.

قنوات المشاركة السياسية.

المشاركة عن طريق التصويت(المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر)[85]:
يعتبر التصويت أهم مظهر من مظاهر المشاركة السياسية ،خصوصا في النظم الديمقراطية، عملية التصويت في الانتخابات ترتبط أساسا بالديمقراطية التمثيلية، إذ يتم التعبير على ممثل الشعب من خلال الفائز بغالبية الأصوات ،ويرتبط نجاح المشاركة السياسية في هذا الإطار بالاعتبارات الآتية: مراقبة ومحاسبة الممثلين، إضافة إلى صدق توجهات الديمقراطية وكذا قبول نتائج الانتخابات.[86]

---

[84] - إبراهيم أبرش، مرجع سابق، ص، 242.

[85]- ناصر محمود رشيد الشيخ، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، أطروحة ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص، 42.

[86] - إبراهيم أبرش، مرجع سابق، ص، 251.

فالتصويت عملية ترتبط أساسا برغبة المواطنين في القيام بواجبهم اتجاه الأمة، و يعبر أيضا على الرضوخ للنظام السياسي القائم ومساندته.[87]

المشاركة السياسية عن طريق الاستفتاء الشعبي: الاستفتاء هو عملية يتم خلالها الاحتكام إلى الشعب في قضية معينة كالاستقلال أو ما يتعلق بمصير دولة ما.[88]

ومن بين صور الاستفتاء نجد:

الاستفتاء المسبق: استشارة الشعب في موضوع معين أو قانون قبل المصادقة عليه.

الاستفتاء اللاحق: يلجا إليه اثر المصادقة على مشروع قانون من قبل البرلمان ليليه الاستفتاء ويأخذ شكلين:

استفتاء المصادقة: عدم وجود قانون محل الاستفتاء إلا بعد موافقة الشعب.

استفتاء الحذف: فيها يطلب من الشعب حذف قانون ساري المفعول.

الاستفتاء التأسيسي: يتعلق بوضع الدستور.

الاستفتاء التشريعي: يتعلق بمشروع قانون عادي أو عضوي أساسي.

الاستفتاء الدستوري: ويتعلق الأمر بتعديل الدستور[89].

المشاركة عن طريق الاعتراض: يمنح هذا الحق للمواطن الاعتراض على قانون معين وذلك وفق فترة زمنية محددة تلحق وضع هذا القانون.

---

[87] - إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص، 356.

4 - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص، 95.

1- إدريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، - الجزائر، 2003، ص، 167.

المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي: يمنح الدستور للمواطنين الحق في اقتراح فكرة معينة أو مشروع قانون يمكن أن يصبح قانونا، لتعرض على الجهات المعنية التي ينص عليها الدستور.

المشاركة عن طريق طلب إعادة الانتخاب.

المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط.

المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني.[90]

نسبية المشاركة السياسية.

تختلف درجة المشاركة السياسية من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر هذا الاختلاف يرجع أساسا لعوامل متعددة تجعل من نسب المشاركة السياسية تختلف بحسب اختلاف هذه العوامل ومنها:

اهتمام المواطنين: يقصد بذلك أن اهتمامات المواطنين تستدعي أن يشارك الأفراد على حسب هذا الاهتمام، فالمشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية تزيد عادة عن المشاركة في التشريعيات وعن المشاركة في المحليات.

اختلاف المكان والزمان: فالمشاركة السياسية في المدن تزيد عن المشاركة السياسية في القرى.

اختلاف نمط المشاركة: هناك من يقوم بالمشاركة الفعلية من خلال المشاركة في الانتخابات أو الإدلاء بأصواتهم، بينما هناك من يكتفي بإبداء آرائه في الميدان السياسي.

كما ترتبط هذه النسبية بالمناخ الفكري، المادي، الاجتماعي الذي يسود فيه المجتمع ففي البلدان الغربية مثلا تعتبر المشاركة السياسية واجبا مدنيا على

---

2 - ناصر محمود رشيد شيخ على، مرجع سابق، ص، 14.

المواطنين[91]، فكلما زادت المشاركة السياسية كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته.

إذ يقترح "إسماعيل سعد" في هذا الإطار تدرجا يمثل المجتمع الجماهيري الحديث، ويشير إلى انه تدرج مفتوح يسمح بالصعود والهبوط، فكل فرد يمكنه أن يصعد سلم المشاركة السياسية وفقا لقدراته ودرجة مشاركته، ويمكنه أن يهبط في ذات السلم إذا لم يستطع أن يستمر.

إذ يشير إلى أن قمة التدرج يحتله من يشغلون المناصب السياسية العليا، ثم المشاركون كأصحاب الأحزاب ثم المصوتون وأخيرا اللامبالون سياسيا.

وكل هؤلاء بإمكانهم الصعود في سلم المشاركة أو الهبوط منه وهو ما يبين مدى نسبية المشاركة السياسية وعدم تباتها.[92]

في هذا الجزء من بحثنا يظهر بان الشباب احد أهم عناصر التركيب السكاني سواء في الجزائر أو في مختلف دول العالم، إذ أن له عدة خصائص تجعل منه قادرا على إحداث التنمية في الميدانين السياسي والاجتماعي، شرط التزامه بالمواطنة ومحاولته الربط بين عناصر التركيب الاجتماعي، وذلك عن طريق الدخول للعملية السياسية، من خلال مشاركته في مختلف القضايا السياسية التي تعنيه، وتعني وطنه من اجل تحقيق الرقي السياسي والمجتمعي.

فعملية المشاركة السياسية بمختلف مفاهيمها، وأطرها النظرية، لها عدة دوافع وأساليب ومتطلبات من خلالها يمكن تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، شرط شمولها لجميع عناصر المجتمع ومنها عنصر الشباب.

وتعد العملية الانتخابية العملية الأكثر تعبيرا عن مفهوم المشاركة السياسية، والتي سوف نتطرق لها في الجزء القادم من بحثنا.

---

[91] - احمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص، 22.

[92] - عطا احمد علي شقفة، مرجع سابق، ص، 52.

الفصل الثاني:

الانتخابات كإطار نظري وإجرائي.

يعد مفهوم الانتخابات احد أكثر المفاهيم تداولا في ميدان علم الاجتماع السياسي، وذلك لما له من علاقة بغيره من المفاهيم كالمشاركة السياسية، الديمقراطية، التنمية السياسية، كما يقترن أساسا بمفهوم الأحزاب السياسية باعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر الفاعل الأساسي في العملية الانتخابية.

وفي الجزائر كان الشكل العام للتشريع الانتخابي دائما محل تغير حسب طبيعة النظام السياسي الجزائري، خاصة أن الجزائر عايشت نظامين انتخابين مختلفين (نظام انتخابي وفقا للأحادية الحزبية وآخر وفقا للتعددية)، مما أدى إلى زيادة حجم التعديلات في الميدان التشريعي، وفقا لخصوصية الأنظمة المختلفة.

هذا التغير في التشريع أدى إلى أن تمر الجزائر بانتخابات تشريعية متميزة اتسمت في غالب الأحيان بتأثير الخلفيات السياسية وهو ما سنورده في الفصل التالي.

المبحث الأول: الانتخابات كمفهوم وإطار نظري.

لمفهوم الانتخاب العديد من الأطر النظرية المتعلقة به، فأهمية هذا المفهوم جعل من دراستها أمرا حتميا عند عديد المفكرين والباحثين، كما أن دراسة الانتخابات كمفهوم يؤدي إلى دراسة غيره من المفاهيم الأخرى كالأحزاب السياسية.

فالأحزاب السياسية هي الوسيلة التي من خلالها تتم المشاركة في الانتخابات، إذ يحتاج المشاركون السياسيون إلى إطار عام للتنظيم وهو المتمثل في الحزب.

وتقوم هذه الأحزاب ومختلف المشاركون في العملية السياسية باختيار آلية لربط أنفسهم بالمواطنين، هذه الآلية هي الحملات الانتخابية والتي من خلالها يعرف الفاعل السياسي نفسه للأفراد.

1) المفاهيم العامة للانتخابات.

بالنسبة للمفهوم العام للعملية الانتخابية، فقد اختلف نظرا لاختلاف سبلها واتصالها بالعديد من الجوانب ومنها:

التعريف الإجرائي للانتخابات: هي مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية المتعددة الأطراف والمراحل، والتي يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية للمجتمع.[93]

التعريف الذي ربطها بالاختيار: الانتخاب هو اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد.[94]

تعريف فقهاء القانون الدستوري: هي الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.[95]

يمكن تعريف الانتخابات أيضا بأنها: "مظهر من مظاهر مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وهي طريقة لاختيار ممثلي الشعب."

يعرفها فقهاء الشريعة بأنها أمانة وشهادة وولاء وبراء.

ومن بين التعاريف التي يمكن إعطائها للانتخاب أنها: "الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة".

---

[93] - سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمان حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، ط1، عمان، 2009، ص، 26-.

[94] -ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص، 103.

[95] - عبد الغني بسيوني عبد الله، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم،منشاة دار المعارف، الإسكندرية، 1990، ص، 7.

تأخذ الانتخابات أشكالا مختلفة منها:

الانتخاب المباشر وغير المباشر:

يقتصر الانتخاب المباشر على انتخاب الممثلين بصفة عامة.

يتم الانتخاب غير المباشر في مرحلتين.

المرحلة الأولى: تقتصر على انتخاب الناخبين.

المرحلة الثانية: هؤلاء الناخبين سيتولون بدورهم انتخاب النائب أو الممثل بصفة عامة.

الانتخاب الفردي والانتخاب على القوائم أو اللوائح:

يتم التصويت في الانتخاب الفردي على فرد واحد فقط فيكون المرشحون عبارة عن أفراد، مما يقتضي ذلك تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة، مثال على ذلك انتخاب أعضاء مجلس النواب في البرلمان الانجليزي.

أما الانتخاب على القوائم أو اللوائح ففيه تجرى العملية الانتخابية على لائحة يختارها الناخب من بين اللوائح المقدمة مما يؤدي إلى توزيع الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة.

وكل لائحة تتضمن مجموعة مرشحين، يتنافسون باسم قائمة راجعة لحزب سياسي أو مجموعة حرة.[96]

الاقتراع في دورة واحدة أو دورتين.

في الاقتراع من دورة واحدة، يفوز في الانتخابات المترشح أو القائمة الحائزة على أغلبية الأصوات في الدورة الأولى.

---

[96] - حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004، ص، 35.

بينما بالنسبة للاقتراع في دورتين، فيقتضي فوز المترشح في الدورة الأولى أن ينال غالبية الأصوات بالنسبة للناخبين المسجلين، بينما يفوز في الدورة الثانية المترشح الذي يحوز الأغلبية البسيطة من الأصوات.[97]

وتصاحب الظاهرة الانتخابية خصوصا في دول العالم الثالث عملية التزوير الانتخابي، التي تحدد في حالات كثيرة نتائج الانتخابات مما يطرح إشكالية جدوى المشاركة السياسية، كما يوضح سبب عزوف الفئات المثقفة خصوصا الشباب عن المشاركة السياسية.

وعملية التزوير الانتخابي هي عملية مدروسة وذات تخطيط، فهو سياق متداخل يتضمن مجموعة الأساليب غير النظامية التي تحصل أثناء تقديم الترشيح، أو وضع قوائم الناخبين، أو عمليات الاقتراع والفرز، ويكون من أهدافها أو مفاعيلها التأثير على نتائج الاقتراع، هذا التأثير ممكن من خلال القانون الانتخابي، كتوقيت إعلانه مثلا.

أو حتى قبل ذلك أثناء عمليات التحضير لإقراره عبر أشكال تقسيم الدوائر الانتخابية وطريقة تأليف اللوائح.

يمكن التمييز بين التزوير وبين الإجراءات غير النظامية بان الطابع الأول هو متعمد عن سابق تصور وتصميم، ما يعني انه منظم، بينما تعني الثانية انتهاك القانون الانتخابي بسبب جهل قواعده، وفي مفهومه المادي يعتبر التزوير تحريفا لإرادة الناس.[98]

2)الأحزاب السياسية كعنصر في العملية الانتخابية.

تتعلق العملية الانتخابية أساسا بالعمل الحزبي، كون الحزب السياسي هو ذلك التنظيم المصغر الذي يحوي الأفراد الذين ينتمون لذات الطبقة السياسية أو الفكرية

---

[97]-حفيظة شقير، نفس المرجع، ص – ص، 36 – 37.

[98] - طوني عطا الله، تقنيات التزوير الانتخابي، دار نشر المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005، ص، 5.

أو الاجتماعية والذين تتقارب رؤاهم فيما يخص الاستراتيجية الواجب إتباعها في العملية السياسية، مما يجعل منه المنبر الذي يتم من خلاله المشاركة في العملية السياسية عن طريق الانتخابات.

من اجل هذا سوف نقوم بإعطاء نظرة ولو بسيطة عن الأحزاب السياسية ودورها في العملية الانتخابية.

مفهـــــــــومـــها: تتعدد التعاريف التي تتطرق لموضوع الأحزاب السياسية ،فيمكن تعريفها على أنها:" تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف، متبنين منهجا سياسيا موحدا في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكاره من اجل كسب ثقة عدد اكبر من الفئات الاجتماعية قصد الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.[99]

تعرف الأحزاب السياسية أيضا بأنها: "جماعة منظمة من الأفراد تتمسك بأهداف مشتركة وتمثل مصالحها، وتهتم بالرقابة على سلطة الحكم، وتسعى للوصول إلى السلطة قصد التأثير على قراراتها وتعد دعامة للزعامة"[100]

يعرف "كولمان" و "رزبرج "الأحزاب السياسية بأنها: "اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول أو الحفاظ على السيطرة الشرعية على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة".[101]

فالأقليات نجدها ممثله بأحزاب خاصة أحيانا لا تنشط إلا في مناطق جغرافية محددة، أين تتواجد الأقليات الممثلة من طرف هذا الحزب.

1-احمد سويقات، (التجربة الحزبية في الجزائر 1962– 2004)، مجلة الباحث، ورقلة، عدد 4، 2006،ص،(123 - 128).

100 -حفيظة شقير، (النساء والأحزاب السياسية)، من الموقع الالكتروني: http://www.arabhdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/chekir1.pdf, 17/02/2014 à 17 :49.

3- جمال منصر، (دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث)، دفاتر السياسية والقانون، ورقلة، افريل 2011،ص428.

فالأحزاب السياسية أداة من أدوات المشاركة السياسية إذ تقوم بدور مهم في إحداث التنشئة السياسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات ووسائل الإعلام، كما تقوم الأحزاب بعملية ربط الاتصال بين المواطنين والنظام السياسي القائم.[102]

والأحزاب هي تنظيم في خدمة فكرة إذ تعتبر مؤسسات لها دورها في الحياة السياسية، بل يعتبرها البعض المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم.[103]

ووجود الأحزاب السياسية أمر ضروري وذلك للأسباب التالية:

ضرورة التنظيم: والمقصود بضرورة التنظيم عدم إمكانية وجود ديمقراطية من دون تنظيم، وبالتالي فان الأحزاب السياسية تمثل ذلك الإطار الذي من خلاله تمارس العملية الديمقراطية.

استحالة حكم الجماهير آليا وفنيا: إذ لا يمكن أن تحكم الجماهير بشكل مباشر وذلك لعددها الهائل واختلاف أراءها، إضافة إلى الوقت الكبير الذي يستلزمه اتخاذ قرار معين.[104]

وقد ظهرت الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث والجزائر جزء منها في إطار ما يسمى أزمات التنمية، ذلك أن هذه الأزمات أدت إلى ضرورة إيجاد إطار قانوني يكفل للتراتبات الاجتماعية المختلفة أن تشارك في العملية السياسية.

من اجل إيجاد حلول للازمات التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث، في صورة أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل، وغيرها من الأزمات التي تعاني منها الشعوب والأنظمة السياسية.[105]

الاتجاهات النظرية الدارسة للأحزاب السياسي:

4-احمد عقلة الحسامي، "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008"،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص- ص،9– 10

5 - سعاد الشرقاوي،الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)،دار نشر مركز البحوث البرلمانية، يونية،2005، ص، 7.

104 -روبرتو ميشال، Roberto Michel، ترجمة منير مخلوف، الأحزاب السياسية، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1،ص–ص، 19 – 22.

[105] - أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث، دار المعرفة، الكويت،سبتمبر 1987، ص 37.

ومن أهم الاتجاهات النظرية التي درست موضوع الأحزاب السياسية نجد الاتجاه الكمي والمتمثل في الأبحاث والدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية والتي تربط ظهور هذه الأحزاب بالرغبة في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والاتجاه الكيفي الذي يدرس تطور الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية، التي تحدث فيها مما يتيح للأحزاب السياسية أن تأخذ وظائف معينة، ومن أهم رواد هذا الاتجاه سيدني فيربا "« Sidney Verba » ، "غابريال الموند "« Gabriel Almond »، "صامويل هنتنجتون".[106] « Samuel Huntington »

ومن اجل ذلك يمكن تقسيم النظريات الدارسة لموضوع الأحزاب السياسية إلى خمس نظريات هي:

نظرية التحديث والتنمية: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية حسب نظرية التحديث والتنمية يتعلق بشكل مباشر بدول العالم الثالث، إذ ترى هذه النظريات بان وجود الأحزاب السياسية يتعلق بالتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات مما جعلهم يشكلون تنظيما سياسيا.

التحليل الطبقي: يتضمن هذا التحليل أبعادا هامة لدراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فهو المدخل الأساسي للتعرف على الأوساط الطبقية والاجتماعية للأحزاب، وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها.

مدرسة التبعية: ظهرت كرد فعل على الانتقادات الموجهة لمدرسة التنمية والتحليل الطبقي، تركز هذه المدرسة على دور العوامل الخارجية في تشكيل الهياكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث.

---

3 - الملتقى الوطني للتحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية، عبد القادر عبد العالي،الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

منظور المجتمع المدني: يشير هذا المنظور إلى مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتشكل فيما بينها شبكة طويلة من التشكيلات من خلال المؤسسات التطوعية التي تنشا وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية وليس بانفصال عن الدولة.

وبالتالي فان هذه المؤسسات تتمثل في الأحزاب السياسية التي تختلف حسب فئات المجتمع المدني.[107]

منظور التحول الديمقراطي: يمكن دراسة الأحزاب السياسية من منطلق التحول الديمقراطي، بالتركيز على عناصر منها:

البحث عن أسباب وخلفيات التحول من النظم الغير ديمقراطية إلى النظم الديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول الديمقراطي في الحالات المعنية.

تحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول.

رصد وتحليل مخرجات عملية التحول الديمقراطي سواء على صعيد الأطر القانونية والدستورية أو الأمنية أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية.[108]

3) المجلس الشعبي الوطني كهيأة ناتجة عن الانتخابات:

المجلس الشعبي الوطني هو هيأة تشريعية مهمتها الأساسية هو التشريع والرقابة على المؤسسة التنفيذية ومن أهم اختصاصاته في الميدان التشريعي نجد:

- عبد الناصر عبد العالي،(الأحزاب السياسية من منظور علم الاجتماع السياسي)، ص – ص، (7 – 10)[107].

1 - عبد الناصر عبد العالي، مرجع سابق.

المبادرة بالتشريع: وهي العمل الذي يضع الأسس الأولى للتشريع ويحدد مضمونه وموضوعه،[109] وذلك بتقديم اقتراحات قوانين موقعة من طرف النواب (20 نائب)، ليتم إيداعها لدى المكتب لتبلغ بشكل فوري الحكومة، التي تقوم بدراستها ومناقشتها وإدراج تعديلات عليها.

القوانين العضوية.

ممارسة الاختصاص التشريعي عن طريق التعديل.

وقد عرفت الجزائر أول مجلس شعبي وطني سنة 1977، والذي شرع له دستور 1976، وقد كان كل نوابه من حزب جبهة التحرير الوطني، ليصبح هذا المجلس مجرد أداة لتنفيذ إرادة الحزب.[110]

وبعد إقرار التعددية سنة 1989 تم إجراء عدة انتخابات تشريعية من خلالها أصبح المجلس الشعبي الوطني يحمل خليطا من الأحزاب لا حزبا واحدا.

ليصبح منذ ذلك الوقت الوصول الى المجلس الشعبي الوطني ضرورة تعمل من اجلها الاحزاب السياسية، وذلك من اجل فرض وجودها في الساحة، لذا فإنها تنشط بشكل كبير في العمليات الانتخابية من اجل تحقيق طموحاتها السياسية.

4) الحملات الانتخابية كوسيلة في الانتخابات.

تستعمل الأحزاب السياسية المتنافسة والمترشحة، الدعاية الانتخابية للتأثير على الناخبين ووسائل متعددة ومختلفة للفوز في الانتخابات، وتضمنت التشريعات المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية منها مبدأ المساواة بين المترشحين ومبدأ حياد الإدارة.[111]

- عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 124.[109]

[110]- JEAN Luca , Jean Claude Vatin, L Algerie Politique : Institution et rigime , imprimerie chirate, France, 1975, p 60 .

1 - فريدة مزياني، (الرقابة على العملية الانتخابية)، مجلة المفكر، بسكرة، عدد 7، ص (72 – 88).

نظرا لكون الحملات الانتخابية تمثل الوسيلة الدعائية التي تعتمدها سواء الأحزاب السياسية، أو الأشخاص في العملية الانتخابية من اجل نشر أفكارهم وبرامجهم المقترحة قصد استمالة الطبقة المنتخبة من المواطنين، فإننا سوف نقوم بدراسة هذه العملية وكيفية القيام بها والدور الذي تلعبه في النتائج الانتخابية.

مفهوم الحملات الانتخابية: يقوم المترشح بالحملة الانتخابية للتأثير على الطبقات الاجتماعية المختلفة وذلك باعتبارها الوسيلة الدعائية له وقد عرفها "دنيس ماكويل" Denis Macueilبأنها: "جهود اتصالية تمتد إلى مدة زمنية تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافقا مع المعايير والقيم السائدة، بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا مثل التصويت".[112]

كما يعرفها "بيسلي": "أنها نشاطات مقصودة للتأثير في معتقدات واتجاهات وسلوك الآخرين عن طريق استخدام أساليب استمالة إعلامية تؤثر في الجمهور، وان مفهوم إعادة التشكيل يعد من أهم السمات التي تميزها بوصفها نشاطا إتصاليا سواء كان ذلك على مستوى البناء الاجتماعي أو على مستوى الحياة الفردية".[113]

تعرف الحملات الانتخابية بأنها: " مجموعة الأعمال التي يقوم بها الحزب أو المرشح بغرض إعطاء صورة حسنة للجماهير والناخبين عن سياسته وأهدافه، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة من خلال قنوات الاتصال الجماهيري، وذلك بقصد تحقيق الفوز في الانتخابات".[114]

خصائصها: تتميز الحملات الانتخابية بالخصائص التالية:

---

[112]- DENIS macuil ,mass communication , theory and introduction, 6thed ,i wtd bristol,1985, p190.

3 - زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص – ص، 11 – 12 .

[114]- محمد كمال القاضي، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري، دار نشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987)،ص117.

ذات أهداف سياسية: هي نشاط اتصالي سياسي تسعى لتحقيق الفوز بالانتخابات عن طريق تحقيق النسبة المطلوبة، لذلك فالهدف من الحملة الانتخابية هو الحصول على نسبة كبيرة من أصوات الناخبين.

استخدام كافة وسائل الاتصال: لابد أن تستخدم وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي معا، من اجل حملة انتخابية ناجحة.[115]

كثافة التغطية: تتمثل في الجهود المكثفة والمستمرة في عملية الدعاية لمدة زمنية محددة مع استخدام كافة الأساليب والوسائل للوصول للهدف، لذلك يجب إقناع الجمهور بآراء وأفكار المرشح والحزب.

ذات إدارة منظمة: أي حضور التخطيط في العمل الدعائي كي يرسم طريق العمل المؤدي إلى الهدف، من جمع للمعلومات والبيانات لمضمون النشاط الدعائي.

ذات مدة زمنية محددة: هي التي تبدأ من تاريخ دعوة الناخبين للاقتراع حتى يوم إجراء الانتخاب.

من خلال ملاحظتنا للحملة الانتخابية التي قامت بها التشكيلات السياسية في انتخابات ماي 2012، بولاية تلمسان فان اهم الوسائل التي اعتمدت عليها تتمثل في:

فتح مكاتب خاصة بالتشكيلات السياسية: قامت معظم التشكيلات السياسية بفتح مكاتب لها في التجمعات الشعبية الضخمة بالولاية، تم فيها عرض برامجها، وتوزيع صور رؤساء القوائم باعتبار انها التي ستكون موجودة في القائمة التي يتم الانتخاب بها.

القيام بجولات جماعية بالسيارات: وتغليفها بصور المترشحين او رئيس الحزب، من اجل التعريف بالتشكيل السياسي لدى المواطنين.

العمل على نيل استعطاف الصحافة: سواء المكتوبة او السمعية البصرية، لما لها من تأثير على المواطنين.

---

[115] - زكرياء بن صغير، مرجع سابق، ص- ص، 16 - 17.

هذه اهم الوسائل المعتمدة من طرف التشكيلات السياسية في حملاتها الانتخابية قبيل انتخابات ماي 2012.

المبحث الثاني: الأطر التشريعية للانتخابات.

عرفت الجزائر منذ استقلالها العديد من التغييرات على المستوى التشريعي، إذ اختلفت الدساتير والقوانين المصاحبة لها.

وفي ميدان التشريع الانتخابي فقد اختلفت التشريعات المصاحبة لها منذ الاستقلال إلى اليوم سواء في فترة الأحادية أو فترة التعددية.

لذا فقد قمنا بوضع دراسة شاملة للقانون الانتخابي الجزائري، وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء من بحثنا.

1) البيئة التشريعية للانتخابات قبل التعددية:

جاءت النصوص التاريخية الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة التحريرية مؤكدة لمكانة حزب جبهة التحرير الوطني، ومنها دستور 1963، ميثاق الجزائر 1963، دستور عام 1976، مما أكد الشرعية التاريخية والثورية الممنوحة للحزب.[116]

إذ تضمن أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمقرر بتاريخ سبتمبر 1963، دراسة للميدان الانتخابي وذلك في المادة رقم 27 مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري، في انتخابات المجلس الشعبي الوطني، على أن يوكل أمر اقتراح المرشحين إلى الحزب(جبهة التحرير الوطني).

وهذا ما أكد في النص القانوني المطبق لأحكام دستور 1963، وذلك وفقا للمرسوم رقم 306/63 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات، مقررا مبدأ الاقتراع العام والمباشر في المادة الأولى والثانية منه إذ يعد هذا القانون

---

[116] - المواد أرقام 23، 24، 26 من دستور 1963 والمادة 95 من دستور 1976.

سابق في تاريخ إصداره للدستور، إذ يعتبر أول نص يؤرخ للنظام الانتخابي في الجزائر.[117]

التنظيم الانتخابي وفقا لدستور 22 نوفمبر 1976:

نص هذا الدستور في مادته رقم 105 على أن انتخاب رئيس الجمهورية يكون وفقا للاقتراع العام المباشر والسري، ويتم انتخاب المرشح بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين، والذي يقترحه حزب جبهة التحرير وفقا لقانونه الأساسي، على أن يحدد القانون الإجراءات الأخرى للانتخابات الرئاسية.

بالنسبة للانتخابات التشريعية فقد حددت أحكامها وفقا للمادة 128 التي تنص على: "ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء على ترشيح من قيادة الحزب، عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري".

قانون رقم 08/80 في 25 أكتوبر 1980: تضمن هذا القانون قانون الانتخابات القاضي في مادته رقم 66 بوضع قائمة وحيدة للمرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني، والتي تشتمل على عدد مرشحين يساوي ضعف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية والولائية، وعدد من المرشحين يساوي ثلاثة أضعاف المقاعد المطلوبة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني ويعد هذا القانون أول قانون خاص بالانتخابات وشامل لها باعتباره يشمل كافة أنواعها.

وقد عدل هذا القانون ثلاث مرات:

الأولى في: 13 جوان 1981 بموجب قانون 81 – 06.

الثانية في: 09 نوفمبر 1984 بموجب قانون 84 – 20.

---

1 - عبد الجليل مفتاح، (البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري)، الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، ص (168 – 176)

والثالثة في: 11 أكتوبر 1988 بموجب الأمر 88 – 01.[118]

هذه أهم القوانين التي كانت تنظم الميدان الانتخابي في فترة الأحادية الحزبية والتي كان حزب جبهة التحرير الوطني هو المسيطر الأساسي على رسمها، مما لم يتح لقوى أخرى وأفكار جديدة أن تصل إلى تسيير المجلس الشعبي الوطني وبالتالي المؤسسة التشريعية.

2) قانون الانتخابات سنة 1989 وتعديلاته.

كرس دستور فيفري 1989 التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في المادة الأربعين منه الآتي نصها:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية ".[119]

صدر قانون الانتخابات بتاريخ 7 أوت 1989 وحمل الرمز رقم 89/13، وقد صدر هذا القانون بعد ستة أشهر من صدور دستور 23 فبراير 1989، ويعد هذا القانون احد أهم القوانين الانتخابية التي صاحبت الحياة السياسية في الجزائر.[120]

جاء هذا القانون اثر الأحداث التي عرفتها البلاد في شهر أكتوبر عام 1988، والذي أعقبته أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، خصوصا بعد سوء تقدير احتياط الصرف الجزائري، والانحدار الذي عرفته أسعار البترول مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين.

عدل هذا القانون بقانون 06/90 المؤرخ في 27 مارس 1990، والذي من خلاله تم إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة، واعتماد نظام الانتخاب بالقائمة وفقا لقاعدة التمثيل النسبي، بعدما كان النظامين معتمدين.

1- عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق.

2 - صالح زياني، (الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية)، دفاتر السياسة والقانون،ورقلة، افريل 2011، ص، (309 – 329)

3- إسماعيل لعبادي، (اثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد الثاني عشر، 2006، ص، 70.

عدل القانون 13/89 بالقانون 06/91 المؤرخ في 12 افريل 1991، وهو التعديل الذي أدى إلى تحرك الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى القانون 07/91 المؤرخ في 03 افريل، إذ أظهرت الأحزاب معارضتها للقانونين.[121]

ومن أهم سمات القانون الانتخابي المؤرخ سنة 1989 والذي يرمز له بـ 13/89، انه جاء مطابقا للحريات التي نص عليها الدستور، وقد احدث قانون الاقتراع النسبي في القانون الانتخابي قطيعة بين الأحزاب الجديدة طور التأسيس والنظام السياسي.[122]

ذلك أن المادة 62 أقرت انه: "إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، فإنها تحوز على جميع المقاعد وإذا حازت على الأغلبية البسيطة تحصل على (50%+1) من المقاعد 342 ويحسب الكسر لصالح هذه القائمة كمقعد كامل، وما تبقى من المقاعد يوزع على القوائم التي حصلت على أكثر من 10 % من الأصوات المعبر عنها".

ما أثار احتجاج الساحة السياسية فأخذت الأحزاب تطالب بتأجيل الانتخابات لان أمر الفائز محسوم، وقد ذهب بعض النواب إلى حد القول بعدم دستورية التأجيل، ورغم الاختلاف تم تأجيل الانتخابات ووجد النواب فرصتهم إلى الدفع بعجلة الإصلاح مرة أخرى، فعدلت مواد القانون الانتخابي ومن بينها المادة 62 في 1990/03/19.[123]

الأحكام المتعلقة بالناخبين: أكدت المادة 3 من قانون 13/89 على الشروط المتطلبة في الناخب حيث قرر أن يكون سن الراشد ثماني عشر عاما، وذلك من

---

1 - ميلود عروس، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر(1990 – 2006)، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 – 2010، ص، 172.

2- نبيلة اقوجيل – عفاف حبة،(القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف)، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، عدد 4،ص، 373

3 - نبيلة اقوجيل – عفاف حبة، مرجع سابق.

اجل توسيع مجال مشاركة الشباب، وزيادة نسب المشاركة، وأوضحت المادة 5 من نفس القانون إيجاد فئات محرومة من الحق الانتخابي.[124]

وقد وضع المشرع قسما كاملا متعلقا بضبط القوائم الانتخابية ومراجعتها وذلك لتجديد شروط التسجيل ومن بين هذه الشروط نجد:

ضبط ومراجعة القوائم الانتخابية مراجعة دورية ودائمة خلال الثلاثي الأخير من كل سنة أي 1 أكتوبر من كل سنة، والمراجعة الاستثنائية تقرر بمقتضى مرسوم رئاسي.

نصت المادة 16 على عملية إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها، فعدلت بموجب القانون (91- 06) إذ تتم العملية في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية مكونة من قاضي يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا رئيسا، والمجلس الشعبي البلدي عضوا وممثل الوالي عضوا.

إمكانية اطلاع الناخب على القائمة الانتخابية التي تعنيه وكذا الممثلون الشرعيون للجمعيات ذات الطابع السياسي وهذا ما نصت عليه المادة 17 من قانون (91-06).

بالنسبة لبطاقة الناخب فبعد أن كانت في السابق تسلم من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي صارت وفقا للمادة 22 من النص القانوني الجديد من اختصاص إدارة الولاية.

بالنسبة للأحكام المتعلقة بالاقتراع يمكن إجمالها في الأحكام المتعلقة بالأعمال التحضيرية للاقتراع وأخرى متعلقة بعملية التصويت بالوكالة، فيمكن للناخبين الذين لا يستطيعون التصويت لسبب من الأسباب المذكورة في المادتين 50 و 51 من قانون (91 /06) أن يوكلوا آخرين عنهم يتمتعون بحقوقهم الانتخابية.

---

4 - محمد ارزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 71.

إلا أن المادة 52 تضع عقبات تعرقل تحقيق الغاية من الوكالة فتشترط تحرير الوكالة أمام رئيس اللجنة الإدارية الانتخابية، مع وجوب انتقال أمين اللجنة للإشهاد بحالة الأشخاص المتعذر انتقالهم للانتخاب وان يكون في صورة عقد محرر أمام مدير المستشفى بالنسبة للمرضى، فكان من الفروض الاكتفاء بشهادة طبية تثبت الحالة الصحية لهؤلاء وتفادي تلك الإجراءات المعقدة والمرهقة.

فتضييق الوكالة يحول دون تطبيق حرية الانتخاب فالحرية لا تقتصر على حرية اختيار وإنما تمتد إلى الأسلوب المعبر به عن اختياره.[125]

بالنسبة للأحكام المتعلقة باختيار أعضاء المجلس الشعبي الوطني، فان الأسلوب المتبع في انتخاب أعضائه هو الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.[126]

ويعتبر المترشح فائزا في الدور الأول إذا حاز الغالبية المطلقة للأصوات المعبر عنها (المادة 84 مكرر 2)، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين في الدور الأول على الأغلبية المطلقة فانه ينظم دور ثاني خلال 21 يوم تلي تاريخ الدور الأول، يشارك فيه المترشحان الحائزان على اكبر قدر من الأصوات المعبر عنها (المادة 84 مكرر 3)، وفي حالة تساوي الأصوات في الدور الثاني يكون الفائز المرشح الأكبر سنا.

وتضيف المادة 91 من قانون (06/91) مع مراعاة الشروط الواجب توفرها قانونا يجب أن تتم الموافقة صراحة على القائمة المذكورة ضمن المادة 89 من القانون، من طرف جمعية أو عدة جمعيات ذات طابع سياسي وفي حالة عدم تقدم المترشح تحت رعاية جمعية ذات طابع سياسي، فانه يلزم تدعيم ترشحه بخمسمائة إمضاء من ناخبي دائرته الانتخابية تتم المصادقة على هذه الإمضاءات حضوريا

---

[125] - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 1990،ص، 321.

2 - بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دار الآفاق، الجزائر، 2003، ص، 03.

أمام رئيس اللجنة الإدارية، المنصوص عليها في المادة 16 من هذا القانون مع توضيح أسماء وألقاب وعناوين أصحاب الإمضاءات.[127]

بعد صدور هذا القانون ثم تقديم مشروعي قانون جديدين من طرف حكومة مولود حمروش، واللذين صادق عليهما البرلمان مما أثار ضجة واسعة في الأوساط السياسية، ذلك أن القانونين أقرا تقسيما جديدا للدوائر الانتخابية على أساس الإطار الجغرافي لا الكثافة السكانية.[128]

3)القانون الانتخابي لسنة 1997.

يحمل هذا القانون تسمية الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997، إذ صيغ قبل الانتخابات التشريعية لسنة 1997، وقد جاء هذا القانون مغايرا لقانون الجمعيات 13/89.

وقد صاحبه القانون رقم 08/97 المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، والقانون 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية، وقد أكد على ضرورة حياد الإدارة و اتبع هذا القانون بإصلاح للنظام الانتخابي سنة 2004 إذ تم إلغاء المكاتب الخاصة، وكذا إلغاء التصويت داخل الأجهزة النظامية والعمل بنظام الوكالة لدى القوات النظامية، كما تضمن إصلاح 2004 التقليل من عدد المكاتب المتنقلة، كما أكد ذات القانون على ضرورة حياد المؤسسة العسكرية وتشديد الرقابة السياسية.

واهم ما جاء به القانون الانتخابي لسنة 1997 نجد:

تحقيق الشرعية للنظام السياسي وتجديد النخبة المسيرة.

---

[127] - نبيلة اقوجيل، مرجع سابق، ص، 371.
- محمد ارزقي نسيب، مرجع سابق، ص، 84.4

مبدأ التداول السلمي على السلطة.

انفتاح النظام السياسي على المعارضة.

اشتراط الطرف الإسلامي في المؤسسات الرسمية للبلاد ومنها البرلمان.

المساهمة في تحول كبير في الثقافة السياسية في الجزائر.

تحقيق التعايش بين القوى السياسية والأحزاب الأخرى.[129]

ومن أهم التغييرات التي طرأت على قانون 1997 بالمقارنة مع قانون 1989 نجد:

إضافة فقرة ثانية للمادة 11 والمتعلقة بالانتخابات الرئاسية والاستشارات الإستفتائية والانتخابات التشريعية، والمتعلقة بالتسجيل بالنسبة للقوائم الانتخابية للتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية للجزائر، إذ يتم التسجيل في هذه القوائم في بلد الإقامة بالنسبة للناخب.

إضافة فقرة جديدة للمادة 15 وتتمثل في التالي: "في حالة وفاة الناخب خارج بلدية إقامته، يتعين على بلدية مكان الوفاة إخبار بلدية إقامة المتوفى بجميع الوسائل القانونية ".[130]

وضع تغيير في القسم الثاني والمتعلق بالقوائم الانتخابية يتمثل في تغيير التسمية من الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى الأحزاب السياسية، وهو ما يظهر في النص التالي: "لكل ناخب الحق في الاطلاع على القوائم الانتخابية الممثلون المعتمدون قانونا للأحزاب السياسية وللمرشحين الأحرار".

---

[129]- رابح لعروسي، (الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطور البرلماني)، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 06، جانفي 2012، ص، 65.

[130] - زينب بليل، مرجع سابق، ص، 97.

تغيير في الفصل المتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية وذلك في القسم الأول الخاص بالأحكام المشتركة، يتمثل في إضافة فقرة للمادة 75 تتمثل في الآتي: "غير أن العهدة النيابية الجارية تمتد تلقائيا في حالة تطبيق التدابير المنصوص عليها في المواد 90،93،96 من الدستور".

تغيير فيما يخص توزيع المقاعد إذ نص قانون 13/89 على ان تفوز القائمة ذات الأغلبية المطلقة بكل المقاعد كما أسلفنا، وفي حالة الحصول على الأغلبية البسيطة يكون لها نصف المقاعد ولا تكون قاعدة التناسب إلا في حالة بقاء مقاعد للتوزيع، بينما اقر القانون الجديد قاعدة التناسب منذ البداية.

التطرق للمعامل الانتخابي في المادة 77 من القانون 07/97 والذي لم يكن موجودا في القوانين السابقة.[131*]

تم تغيير فكرة الدور الثاني في انتخابات المجلس الشعبي الوطني واستبدلت بالاقتراع النسبي على القائمة.

إضافة بعض الشروط تتمثل في عدم استعمال مكونات الأمة الإسلام، العروبة، الأمازيغية لأغراض سياسية، إضافة إلى تبني الوحدة الوطنية والحفاظ عليها.[132]

4)القانون الانتخابي سنة 2012.

يحمل هذا القانون تسمية الرقم 12 – 01 وهو مؤرخ في 18صفر 1433 هجري الموافق لـ 12 يناير 2012 وهو متعلق بنظام الانتخابات في الجزائر.

وهو صادر عن رئيس الجمهورية بناء على رأي مجلس الدولة و أخذا برأي المجلس الدستوري، وصودق عليه من البرلمان.

---

*[131]- المعامل الانتخابي = عدد الأصوات/عدد المقاعد: الأحزاب التي لا تتحصل على المعامل الانتخابي تعتبر مقصاة بينما تتحصل الأحزاب التي تجاوزت المعامل الانتخابي على عدد المقاعد بحسب مضاعفة أصواتها للمعامل الانتخابي.

[132]- زينب بليل، مرجع سابق، ص، 98.

وقد قسم هذا القانون إلى ستة أبواب عنى كل منها بموضوع معين.

ومن أهم ما نلاحظه من خلال دراستنا للقانون الانتخابي الجديد ما يلي:

جاء هذا القانون ليكرس وضوح مبادئ الحياد والشفافية، وقد اعتمد على جملة من التدابير قصد تحقيق أهدافه منها:

الالتزام بالحياد بالنسبة للإدارة.

تحري الشفافية في العملية الانتخابية.

تقديم الضمانات الكافية بالنسبة للمشاركين في العملية الانتخابية وتدعيم الهيئات الرقابية.

توسيع التمثيل وزيادة عدد المقاعد الانتخابية.

ولتحقيق هذه التدابير يجب القيام بالتالي:

تحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين في العملية الانتخابية مع تجريم كل الأعمال غير القانونية، التي من شانها المساس بسلامة المسار الانتخابي والالتزام بحياد أعوان الإدارة.

تدعيم ووضع جملة من الضمانات والإجراءات المعززة لشفافية العمليات الانتخابية، لاسيما تسليم محاضر الفرز والقوائم الانتخابية قصد مراقبتها.[133]

تعزيز وسائل وهياكل المراقبة مع تخويلها صلاحيات واسعة في مجال الإشراف والمراقبة، وذلك بإحداث لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات مشكلة حصريا من قضاة ولجنة وطنية لمراقبة الانتخابات، وذلك بفروع محلية على مستوى الولايات والبلديات، من جهة أخرى فقد أوكلت رئاسة كل اللجان الإدارية الانتخابية لقضاة قصد الإشراف على تطهير القوائم الانتخابية.

---

[133] - زينب بليل، مرجع سابق، ص، 99.

التشجيع على تشبيب تشكيلة المجالس المنتخبة بفتح المجال أمام الشباب لدخول المعترك الانتخابي في كل المجالس المنتخبة.

تم وضع سن 25 سنة كسن أدنى بالنسبة للمجالس المنتخبة بينما بالنسبة لمجلس الأمة فقد صار السن 35 سنة.

زيادة عدد المقاعد المنتخبة بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية إلى ما بين (13-43)عوضا عن ما بين (07-33) وبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني إلى 462 عوضا عن 389.

توسيع التمثيل النسوي من خلال إقرار نظام الحصص سواء ضمن قوائم الأحزاب أو في المجالس المنتخبة إذ تتضمن على الأقل:

30 % في المجالس المنتخبة التي تتشكل من 5 مقاعد أو أكثر

35 % في المجالس المنتخبة التي تتشكل من 14 مقعد أو أكثر.

40 % بالنسبة للمجالس المنتخبة التي تتشكل من 32 مقعد أو أكثر.

50 % بالنسبة للمقاعد المخصصة للجالية الجزائرية بالمهجر.

ومن أهم ما جاء به القانون الانتخابي لسنة 2012 نجد:

استعمال صناديق شفافة.

تم تقليص التوقيعات بالنسبة لقبول الترشح بالنسبة لانتخابات الرئاسية من 75000 إلى 60000.

سن الترشح للمجالس الشعبية البلدية والولائية 23 سنة بدلا من 25.

إمكانية اضطلاع الناخبين والمرشحين والأحزاب على اللائحة الانتخابية الخاصة بهم.

استبدال توقيعات الناخبين بالبصمات على خلاف القانون السابق.[134]

هذا أهم ما يتعلق بالإطار التشريعي الذي عرفته الانتخابات في الجزائر منذ استقلالها الى اليوم.

المبحث الثالث: الواقع الانتخابي الجزائري في ظل التجربة التشريعية.

عرفت الجزائر منذ استقلالها العديد من الانتخابات التشريعية، وان كانت هذه الانتخابات في فترة الأحادية لا تأخذ العديد من الأهمية باعتبار أن حزب جبهة التحرير الوطني كان الحزب الوحيد الموجود في الساحة السياسية، إلا أن إقرار

[134]- الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان، مارثا سميتلي Martha Smitley وآخرون، الإصلاح السياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر، 2012، ص، 14.

التعددية أعطى للانتخابات التشريعية دورا مهما في الساحة السياسية الجزائري، وذلك ببروز مبدأ المنافسة وما صاحبها من أحداث عرفتها الجزائر.

هذه التغيرات التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية جعل من دراستنا للتطور التاريخي للانتخابات التشريعية أمرا حتميا في موضوعنا وهو ما سنقوم به في هذا الجزء من الدراسة.

1) - الانتخابات التشريعية في فترة الأحادية.

عرفت الجزائر التجربة الحزبية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد مرت التجربة الحزبية الجزائرية بمرحلتين، الأولى منذ الاستقلال إلى 1989 تاريخ إقرار التعددية، والثانية من تاريخ إقرار التعددية إلى يومنا هذا، وسوف نقوم في هذا القسم من بحثنا بالتطرق للمرحلة الأولى وهي مرحلة الأحادية.

صدر قانون بتاريخ 1962/12/31 تحت رقم 157/62 متضمنا سريان التشريع الفرنسي مخافة الوقوع في فراغ تشريعي.

سريان هذا التشريع السامح بقيام تشكيلات سياسية انتهى مع مرسوم 297/63 الصادر في 14 أوت 1963، إذ تضمن منع إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وذلك للحفاظ على طلائعية حزب جبهة التحرير الوطني.[135]

وقد عرفت الجزائر بعد استقلالها صراعا كبيرا وصل لحد الحرب الأهلية بين قيادات الثورة خصوصا العسكريين بعد انسحاب يوسف بن خذة، فبعد الاستقلال دخلت قيادات جبهة التحرير في صراع داخلي بين احمد بن بلة ومحمد خيضر لينتهي هذا الصراع باستقالة هذا الاخير.[136]

- احمد سويقات،التجربة الحزبية في الجزائر 1962 – 2004،(مجلة الباحث ،عدد 04،2006)، ص، 124.[135]

136 - خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2006"،ص، 90.

ليلقى احمد بن بلة دعما كبيرا من قبل قيادة جيش التحرير الوطني، هذا الصراع الذي جمع بين ما أطلق عليه جماعة وجدة وجماعة القبائل، والذي انتهى بإعطاء زعامة الحزب والبلاد لأحمد بن بلة، مما أعطى قوة لحزب جبهة التحرير الوطني باعتبار أن قيادته هي ذاتها القيادة السياسية للدولة الجزائرية المستقلة حديثا.[137]

ورغم هذا فقد أنشئت أحزاب في الخفاء لم تتخذ جانب الرسمية، ولا يمكنها المشاركة في الانتخابات غير أنها كانت منبرا لمعارضة الأطراف الحاكمة التي اتخذت حزب جبهة التحرير مرجعا وحيدا للمشاركة السياسية، ومن بين هذه الأحزاب نجد حزب الثورة الاشتراكية الذي أنشاه محمد بوضياف بعد رفضه الدخول في المجلس التأسيسي، إلا أن أعضاءه عانوا من القمع مما منع الحزب من تأسيس أي معارضة ضاغطة على النظام الحاكم.

بعد كثرة الحديث عن التغيير بالمضي من الأحادية إلى التعددية، ثم اقتراح توسيع حزب جبهة التحرير الوطني وذلك في المؤتمر السادس نوفمبر 1988، والذي رأى أن التعددية في الظروف الراهنة تمثل خطرا على الوحدة الوطنية، ولهذا اهتدت النخبة الحاكمة في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف بالاستراتيجية الجبهوية التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات السياسية.[138]

تعد هذه اهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني في فترة الاحادية الحزبية، وقبل التطرق للانتخابات التشريعية التي كانت عبارة عن تحصيل حاصل باعتبار ان الفائز مهما كانت هويته من الافراد يعتبر ممثلا للجبهة وللبرنامج السياسي ذاته.

---

[137] - خالد توازي، نفس المرجع، ص- ص، 87 - 89 .

138 - مصطفى بلعور، حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، (مجلة الباحث، عدد 04، 2006)، ص، 101.

مما يوحي بعدم وجود البرلمان كمؤسسة ممثلة للشعب بل مجرد هيكل يوافق على ما يقره الرئيس، سوف نتطرق لبنية النظام السياسي الجزائري في فترة الاحادية الحزبية.

بنية النظام السياسي الجزائري في فترة الاحادية:

يمكن القول بان النظام السياسي الجزائري في فترة الاحادية والتي تبدا منذ اقرار قانون اوت 1963 الى غاية اقرار التعددية سنة 1989، مر بثلاث مراحل تتعلق كل منها برئيس من الرؤساء والذي اختلفت ادارتهم لمؤسسات صنع القرار الثلاث والمتمثلة في الجيش الحزب والسلطة.

فترة الرئيس احمد بن بلة:

يعتبر الرئيس الاسبق احمد بن بلة احد الرؤساء الذين يتمتعون بشخصية كارزمية، وهو ما دفع بالجيش الى دفعه لكي يكون اول رئيس للجزائر وذلك لكونه طرفا مدنيا متحالف مع الجيش.[139]

بناء على ذلك فقد تمتع الرئيس الاسبق بالقدرة على الجمع بين منصبه كرئيس للبلاد وكذا رئاسة الحزب وتحالفه مع الجيش والذي كان يلقى دعما من قيادته، وذلك الى غاية الانقلاب العسكري 1965، بعد اتهامه بالاستئثار بعملية صنع القرار على حساب مساندية من قيادات الجيش في صورة العقيد هواري بومدين، وكذا مختلف القيادات المدنية كعبد العزيز بوتفليقة، ومحاولته تقوية الحزب قصد إنهاء هيمنة الجيش.[140]

ليقود مجموعة من العسكريين والسياسيين انقلابا عسكريا يتزعمهم العقيد هواري بومدين، إضافة إلى عبد العزيز بوتفليقة و الطاهر الزبيري وغيرهم ممن أسسوا فيما بعد ما يعرف بمجلس الثورة، والذي عوض الرئيس المخلوع احمد بن

139- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية، قالمة : منشورات جامعة 8 ماي 1945 ، 2006، ص، 88.

[140] - ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص، 89.

بلة ...، لتصير قيادة البلاد بيد هذا المجلس الذي وضع العقيد هواري بومدين كرئيس له.

فترة الرئيس هواري بومدين:

بعد انقلاب 19 جوان تم تعيين هواري بومدين كقائد لمجلس الثورة لتزيد بذلك قوة الجيش في ادارة البلاد على حساب الحزب، ذلك ان مجلس الثورة وضع كبديل عن مختلف المؤسسات الخاصة بالحزب والتي كانت تقوده سابقا، اذ يعتبر هذا المجلس جهاز تنفيذي وتشريعي يهيمن على جميع التشكيلات بما فيها الحزب، الذي ابعد عن جميع مراكز صنع القرار ما ترتب على ذلك منعه من تجميع المصالح.

وقد برز سيطرة العسكريين على صناعة القرار في عهد الرئيس هواري بومدين من خلال تركيبة المجلس الذي ضم 12 شخصية عسكرية وشخصيتين مدنيتين.

ليبسط العسكريون سيطرتهم على الحزب بحد ذاته، إذ ضمت تشكيلته التي ظهرت في 20 جويلية 1965 مجموعة من الأعضاء الموالين للرئيس الجديد هواري بومدين.[141]

فالحركة الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965 والتي أطاحت بالرئيس احمد بن بلة لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري، وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة وترجيح كفة القوة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة.

فقد برز الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وتم إحلال مجلس الثورة محل

---

[141] - خالد توازي، نفس المرجع، ص، 91.

الرئيس في النظام السابق، ليعتبر هذا المجلس فيما بعد الهيأة التشريعية التي كانت تحل محل المجلس الشعبي الوطني.[142]

وقد استطاع الرئيس هواري بومدين الذي كان يعتبر رئيسا لمجلس الثورة الى غاية سنة 1976 تاريخ اول انتخابات رئاسية في الجزائر، والتي اختير فيها رئيس مجلس الثورة رئيسا للجمهورية، استطاع ان يتحكم في جميع المؤسسات الموجودة في البلاد وقد اعتمد في ادارته للدولة بشكل اكبر على العسكريين الذين تقلدوا مناصب مدنية، خصوصا ما يعرفون بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي.[143]

وقد استمر الرئيس بومدين في ادارته للبلاد الى غاية وفاته سنة 1988.

فترة الشاذلي بن جديد(1979 – 1989):

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين كثر الحديث عمن يكون في خلافته، خصوصا ان الرئيس كان له نفوذ كبير في جميع الميادين باعتبار انه كان رئيسا للجمهورية والحكومة وامين عام للحزب وقائدا للقوات المسلحة.

ليكون الصراع كبيرا بين اصحاب الشرعية التاريخية في صورة الدبلوماسي عبد العزيز بوتفليقة، والمسؤول عن الحزب محمد الصالح يحياوي.

الا ان المؤسسة العسكرية رجحت كفة شخصية عسكرية متمثلة في الشاذلي بن جديد الذي لم يكن له ماضي تاريخي كبير مثل الشخصيات المذكورة انفا، ليبدا عهد الرئيس الجديد بهرج كبير حول احقيته بمنصب الرئاسة.[144]

وبعد تولي الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية حاول جاهدا ان يضع لنفسه مكانة سواء لدى الحزب او الجيش، وهذا ما ظهر من خلال اعطائه قيادة الحزب لـ"محمد الشريف مساعدية"، والذي يعد احد اقوى الرجال في الحزب مما اعطى

---

[142] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص، 90.

[143] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص، 67

[144] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص، 95.

الحزب قوة اكبر، كما حاول الشاذلي بن جديد وضع صورة جديدة في تنظيم الجيش، الذي صار عبارة عن فرق تقليدية وليست مناطق صغيرة.

وقد قام الرئيس بهذه التغييرات قصد إنقاص قوة الجناح العسكري وإعطاء توازن بينه وبين الجناح السياسي.

وقد قام الرئيس الشاذلي بعدة إصلاحات في ميدان الديمقراطية تحسب له ومن بينها إطلاق سراح المسجونين السياسيين، لينهي هذه الإصلاحات بإقرار التعددية الحزبية من خلال وضع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، والملحوق بقانون الانتخابات لسنة 1989 والذي كان عبارة عن أول قانون تعددي يسمح بمشاركة تنظيمات جديدة في الانتخابات المختلفة.[145]

الانتخابات التشريعية في فترة الأحادية:

يمكن القول بان الحياة التشريعية في الجزائر قبل إقرار التعددية كانت تعرف حالة من الركود، لدرجة أن اغلب الوثائق التي تطرقت لفترة الأحادية لم تتطرق لسير الانتخابات بقدر ما تطرقت لطبيعة السلطة التنفيذية والتي كانت المسيطرة على نظيرتها التشريعية باعتبار أن الثانية تابعة للحزب الذي يتبع بحد ذاته للرئيس.

اول مجلس حمل تسمية المجلس الشعبي الوطني يعود لسنة 1977، وذلك بعد إقرار دستور 1976.[146]

في المقابل عرفت الجزائر سنة 1962 في عهد الرئيس احمد بن بلة انتخاب مجلس وطني تأسيسي، والذي انتخب من قائمة ضمت اعضاء من الحزب يمثلون ضعف عدد المقاعد المطلوبة، ويصوت المواطنون على العدد المطلوب باختيار

---

[145] - ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص، 96.

146 - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، 2008، ص، 65.

ممثليه من القائمة، والمترشحون الذين يحصلون على الترتيب المناسب وفقا للأغلبية البسيطة يكونون نوابا في المجلس الوطني التأسيسي.

علما ان هذه القوائم كانت توزع حسب الدوائر الانتخابية، كل دائرة ينتخب منها ممثلون لهذه الدائرة، ليكون مجموعهم 196 مقعد 180 منها للمقيمين داخل الوطن بينما 16 مقعد موزع على 15 دائرة انتخابية خارج الوطن.[147]

والملاحظ في هذه الانتخابات بان المجلس الوطني التأسيسي المنبثق عنها كان معدا له من طرف جبهة التحرير الوطني، باعتبار ان مكتبها السياسي هو الذي وضع قائمة المرشحين دون اي مناقشة، مبعدا معارضي الرئيس احمد بن بلة لتمنع بذلك المعارضة من المشاركة في مؤسسات الدولة وتحرم من وضع مشروع الدستور لسنة 1963.

هذا ما دفع اغلبية المعارضين الى الخروج من الجزائر وتكوين احزاب غير معترف بها وذلك للبقاء ضمن اجندة العمل السياسي.

بعد الانقلاب على الرئيس احمد بن بلة والذي يعرف بالتصحيح الثوري ثم احلال مجلس الثورة محل المجلس التأسيسي، والذي صار الهيأة المشرعة في البلاد وضم اغلبية من العسكريين.

بقي الوضع على ما هو عليه الى غاية اقرار دستور1976 الذي تمخض عليه اجراء انتخابات تم من خلالها انتخاب اول مجلس شعبي وطني كما اسلفنا، وذلك بتاريخ 25 فبراير 1977 عن طريق الاقتراع المباشر والسري على قائمة واحدة في مختلف الدوائر الانتخابية.

147- عبدالرزاق سويقات، اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رشادة وديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010)، ص، 90.

وقد جدد هذا المجلس بتاريخ 08 فيفري 1982 اذ ضم 280 نائبا منهم 4 نساء ليرتفع العدد في انتخابات 27 فيفري 1987 الى 295 نائب ويصبح عدد النساء 7.[148]

من الملاحظ ان التجربة التشريعية في فترة الاحادية، كان معها كل النواب من جبهة التحرير الوطني، يتم ترشحهم من قبل اللجنة المركزية للحزب، وبالتالي فان المجلس المتمخض عن هذه الممارسة يعتبر مجرد ممثل لإرادة الحزب وبالتالي السلطة التي يعتبر زعيمها بحد ذاته منبثقا من الحزب ومسيطرا عليه، وذلك رغم تمتعه بالسلطة المطلقة من الناحية الدستورية.

وبالتالي فانه لا يمكن الحديث في ظل هذا النظام المتبع على عملية الفصل بين السلطات بمعناها السياسي، بل تبقى هذه العملية مجرد أداة تنظيمية.

فالمادة 128 من دستور 1976 ترى بانه ينتخب اعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء على ترشيح من قادة الحزب، عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر ".

فالمترشح لا يحمل اي برنامج ينتخب من اجله، وهذا ما يبين الضعف الذي كانت تتميز به المؤسسة التشريعية، اذ يعبر المجلس الشعبي الوطني على سياسة جبهة التحرير الوطني ومصلحته فهو لا يمثل الشعب بشكل حقيقي.[149]

هذا ما ادى الى احداث خطيرة عرفتها الجزائر بأكتوبر 1988، مما دفع الرئيس الشاذلي بن جديد الى وضع اصلاحات تم من خلالها اقرار نظام التعددية الحزبية محل الاحادية، وهذا ما ادخل الجزائر في عهد جديد اثر على الميدان السياسي والاجتماعي وكانت له خصائص مختلفة عن الفترة السابقة.

2) - الانتخابات التشريعية في الجزائر في فترة التعددية.

---

[148] - عبد الرزاق سويقات، نفس المرجع، ص – ص، 90 – 91 .

149- عبد الرؤوف بورزق، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009-2010، ص، 53.

عرفت الجزائر في أواخر الثمانينات تغييرا كبيرا في البيئة السياسية وذلك اثر إقرار قانون الجمعيات الذي تم من خلاله الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية.

هذا التغير أدى بشكل مباشر إلى تغيير النظام الانتخابي بشكل تام، نضرا لبروز تشكيلات سياسية زاحمت حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان حزبا طلائعيا يعد المسير الوحيد في ما يخص المؤسسة التشريعية لمدة راوحت 27 عاما.

هذا القانون كان ناتجا عن الأحداث التي عرفتها البلاد في أكتوبر 1988 بقيام مظاهرات حاشدة شملت التراب الوطني مطالبة تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صارت تعيشها الجزائر خصوصا بعد أزمة انهيار أسعار البترول، والتي حتمت إحداث تغيير سوسيو سياسي يبعث الأمل من جديد في تحسن أوضاع الجزائريين.[150]

وقد عرفت هذه الفترة زيادة نشاط التيارات الإسلامية مما أوحى بأنها ستكون عاملا مهما في اللعبة السياسية.

وبمجرد إصدار القانون الجديد الذي يتيح إنشاء تشكيلات سياسية جديدة، ظهرت العديد من الأحزاب السياسية في فترة وجيزة إذ وصلت في مارس 1990 إلى ما لا يقل عن 20 حزبا سياسيا جديدا، ليصل هذا العدد مع نهاية سنة 1991 إلى 52 حزبا.[151]

ويمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى نوعين:

- أحزاب معارضة قديمة موجودة قبل عهد التعددية:

---

[150] - توازي خالد، نفس المرجع، ص 104.

151 - العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر، 1999، ص(1 – 18) من الموقع الالكتروني:
http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Political%20Pluralism%20in%20Algeria%20.pdf, 12/04/2014 à 17 :30

والتي كانت تنشط في حالة السرية ثم خرجت للعمل السياسي العلني بموجب الإصلاحات السياسية، وبالرغم من أن عدد هذه الأحزاب قليل الا أنها تعتبر من بين التشكيلات السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الوطنية ومن أهمها:

جبهة القوى الاشتراكية:

الذي يعتبر أقدم حزب معارض رغم نشاطه بشكل غير قانوني ابان فترة الاحادية، والذي يعد زعيمه احد اكبر القيادات اثناء الثورة التحريرية والممثل لمنطقة القبائل المتمثل في شخص السيد حسين ايت احمد، ليتجه للتيار المعارض خصوصا بعد تفجر الخلاف بينه وبين الرئيس احمد بن بلة.

الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري: يعود انشاؤها الى كريم بلقاسم احد قياديي الثورة التحريرية والذي فضل الانسحاب للعيش خارج الوطن خصوصا بعد نزاعه مع قيادات البلاد بعد تحرر الجزائر.

حزب الطليعة الاشتراكية:

امتداد (للحزب الشيوعي الجزائري) وقد جمع بين مناضلين من الحزب الشيوعي وبعض اليساريين من جبهة التحرير الوطني، وانشا منذ سنة 1966 عقب الانقلاب العسكري على الرئيس احمد بن بلة.

الحزب الاشتراكي للعمال:

وهو ذو توجه تروتسكي، والذي يمثل اوساط العمال وطلبة الجامعات، مما جعله يبقى من الاحزاب المحصورة في هذا الوسط، مما جعله محدود التأثير والذي عرف فيما بعد انقساما ليظهر منه حزبان منفصلان هما حزب العمال بقيادة لويزة حنون والحزب الاشتراكي للعمال.[152]

[152] - العياشي عنصر، نفس المرجع.

اما الصنف الثاني من الاحزاب فيتمثل في تلك الاحزاب التي ظهرت بعد التعددية، والتي تنقسم بدورها حسب ثقلها الى مجموعتين:

الاولى: تضم احزابا لها وزن ثقيل وتأثير كبير وهي:

حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية:

ظهر قبل الاعلان رسميا عن قانون الجمعيات السياسية وهو ذو اتجاه علماني رسمي، تتركز قاعدته بشكل خاص في بلاد القبائل وبعض المناطق الاخرى من الوطن حيث يتواجد السكان من اصل امازيغي، كما انه يستقطب عددا مهما من المناصرين والمتعاطفين بين الشرائح الوسطى والمثقفين بشكل خاص.

الجبهة الاسلامية للإنقاذ:

تشكل تجمعا لعدد من جماعات الاسلام السياسي ذات الاتجاهات المختلفة كالسلفية والاخوانية، وتعتبر هذه الجبهة اكثر الاحزاب تأثيرا ووزنا في الاوساط الشعبية بسبب ممارساتها لمعارضة راديكالية للنظام وكذا بالنسبة لأيديولوجيتها الشعبوية ذات الطابع الديني لتستقطب بذلك معظم الناقمين على النظام.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي:

ذو توجه لبرالي ويضم اصحاب الاعمال، والمهن الحرة وكذا اول حزب يقدم ملف اعتماده وينظم مؤتمره التأسيسي.

حركة النهضة الاسلامية:

يتبع التيار الاسلامي الإخواني، لكنه ذو توجه محلي قائده سعد عبد الله جاب الله، وقد كان ينشط خصوصا بين طلبة الجامعات والذي انقسم في افريل 1999.

حركة المجتمع الاسلامي:

هو ممثل التيار الإخواني في الجزائر واحد اقوى احزاب التيار الاسلامي بعد حل جبهة الانقاذ في 1991، يستقطب مناضلين ومناصرين بين شرائح الطبقة الوسطى من المتعلمين وبخاصة الجامعيين، واصحاب المهن الحرة، يمتد تأثيره ليشمل مختلف مناطق البلاد ولكن له تأثير اوضح في المناطق الوسطى وفي الجنوب.

اما بالنسبة للمجموعة الثانية فتضم عددا كبيرا من الاحزاب المجهرية بالنظر الى محدودية تأثيرها وقلة نشاطها وصغر قاعدتها ، وهي لا تظهر الا في المناسبات الانتخابية مثلا، وكثيرا ما تستعملها السلطة في تحالفات ظرفية محاولة بذلك ممارسة الضغط على الاحزاب المؤثرة.[153]

ومن الملاحظ ان الخارطة السياسية في الجزائر قد تعرضت للتعديل عدة مرات بفعل التطورات الحاصلة في المسار السياسي الجزائري.

أولا : الانتخابات التشريعية 1991.

تعد الانتخابات التشريعية لسنة 1991 أولى الانتخابات التشريعية التي صاحبت فترة التعددية الحزبية وأهمها على الإطلاق، كما أنها عرفت نهاية مأساوية أدخلت البلاد في أزمة واسعة دامة عشرية كاملة.

اذ تم إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991 والتي كان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب الفائز بها، إلغاء هذه الانتخابات أدى إلى إقصاء أعضاء هذا الحزب وجعله حزبا محظورا، مقصى من العمل السياسي مما جعل قياس صداها لدى الناخبين أمرا مستحيلا.[154]

نتائج الانتخابات:

---

[153] - العياشي عنصر، نفس المرجع.

154 -المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، تقييم اطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والجماعية)، ص 11.

يمكن تمثيل نتائج الدور الاول في انتخابات 1991 كالاتي:

شكل رقم 2:

عدد الناخبين .	13.258.554	النسبة المئوية.%
عدد المصوتين.	7.882.625	% 59
عدد الممتنعين.	5.929.554	% 41
عدد المقاعد الإجمالي .	.430	
عدد المقاعد في الدور الأول	.231	%.53,72
الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	.188	%.81,38
جبهة القوى الاشتراكية.	.25	%.10,82
جبهة التحرير الوطني.	.16	%.6,92
المستقلون .	.03	%.1,29

جدول يبين نتائج الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991.[155]

لعل ما يمكن استخلاصه من نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991 أن المجتمع مقسم إلى ثلاث مجموعات كبرى:

تمثل المجموعة الأولى الغالبية الرافضة للتعددية الحزبية والالتزام سياسيا بقواعد اللعبة الديمقراطة 41 %، وهي فئة الممتنعين عن المشاركة في الانتخابات، وربما من أهم الأسباب المفسرة لمثل هذا الموقف وجود انشغالات أخرى ملحة لدى هذه الفئات، إضافة إلى الطابع المحلي والجهوي لكثير من الأحزاب.

المجموعة الثانية تتمثل في أولئك الذين يسعون إلى تحقيق التداول على الحكم بطريقة ديمقراطية وتقدر بنسبة 30,5 % من الناخبين، لكنها مجموعة مشتتة بين عدة تيارات وتشكيلات سياسية متعارضة ومتناحرة، ولا يجمع بينها سوى عداؤها لجبهتي التحرير والإنقاذ.

---

[155]- الجريدة الرسمية للج ج د ش، سنة 1991.

أما المجموعة الثالثة فتتكون من أقلية كبيرة تمثل 28,5 % من الناخبين الذين يعتبرون النظام السياسي السائد بسبب كل الماسي والآفات وغير صالح إطلاقا، لذلك ينبغي تحطيم الدولة ومؤسساتها، واستبدالها بدولة دينية تقوم على رؤية مخالفة تماما للسلطة، ولمصدر الشرعية، وطبيعة الحكم معتمدة في ذلك على تفسير سلفي للإسلام ولمسالة الحكم، والعلاقة بين المجتمع والدولة.[156]

اما عن النتائج العامة فيمكن القول بان الجبهة الاسلامية للإنقاذ حقق نتائج باهرة، لم يكن يتوقعها اصحاب القرار في الجزائر، مما جعلهم لا يقبلون بنتائج الانتخابات وصعود قوة جديدة وهذا ما يمثل السبب الرئيسي لإلغائها.

ثانيا: الانتخابات التشريعية 1997.

جرت الانتخابات التشريعية لسنة 1997 في ظروف خاصة، فالجزائر كانت تعرف مرحلة خطيرة وذلك بسبب تفشي ظاهرة الارهاب، وقد عرفت الجزائر قبل هذه الانتخابات انتخابات رئاسية وذلك سنة 1995 فاز بها الرئيس اليمين زروال، والذي قام بإصلاحات دستورية وسياسية، كما صاحب هذه الانتخابات ظهور قوة جديدة تتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي، وتعد هذه الانتخابات من اهم الانتخابات التي عرفتها الجزائر باعتبار انها كانت عبارة عن بوابة لرجوع الاوضاع على ما كانت عليه في الفترة التي سبقت الانفلات الامني الذي عاشته الجزائر منذ الغاء انتخابات 1991.[157]

نتائج الانتخابات:

عرفت هذه الانتخابات مفاجأة من الحجم الثقيل وذلك بحصول الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي على الصدارة، ليكون بذلك حزبا ولد عملاقا، بينما جاء حزب جبهة التحرير الوطني في المركز الثالث مما اوحى الى احتمال زوال

---

[156] - عنصر العياشي، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات، 1996، ص 4.

157- عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، طبع دار القصبة للنشر، الجزائر، د س ن، ص- ص، 209 - 215.

اسطورة الحزب العتيد، وحافظ التيار الاسلامي على وجوده في البرلمان وذلك بحلول حركة مجتمع السلم ثانية، وحركة النهضة بقيادة سعد جاب الله رابعة، اذ حصد التيار الاسلامي 103 مقعد، ما يمثل حوالي 30 % من المقاعد رغم غياب الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي حازت على اغلبية المقاعد في الدور الاول من انتخابات 1991 مما يبين طبيعة الاتجاه السياسي للجزائريين.

بالمقابل حافظت الاحزاب الممثلة لمنطقة القبائل على تزعمها للمنطقة.

الشكل رقم 3:

عدد الناخبين.	16.773.087	النسبة المئوية %
عدد المصوتين.	10.983.985	% 65,49
عدد الممتنعين.	5.789.102	% .34,51
عدد المقاعد الاجمالي.	.380	
التجمع الوطني الديمقراطي.	.155	% .40,79
حركة مجتمع السلم.	.69	% .18,16
جبهة التحرير الوطني.	.64	% .16,84
حركة النهضة.	.34	% .8,95
جبهة القوى الاشتراكية.	.19	% .5.00
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.	.19	% .5,00
حزب العمال.	.04	% .1,05
احزاب اخرى.	.05	% .1.31
المستقلون.	.11	% .2.89

جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997.[158]

ثالثا: الانتخابات التشريعية 2002.

[158]- الجريدة الرسمية للج ج د ش، العدد 40، تاريخ 1997/06/11.

الأجواء العامة قبل الانتخابات: انطلقت التحضيرات للانتخابات التشريعية برفع عدد المقاعد إلى 389 أي بزيادة تسع مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة، وتشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات مكونة من ممثلي الأحزاب فقط.

وقد تم تسجيل مشاركة 23 حزبا سياسيا من مجموع 28 حزب متواجد على الساحة السياسية، إذ قدمت 1004 قائمة منها 829 متعلقة بالأحزاب بينما بلغ عدد قوائم الاحرار175، وبلغ عدد المرشحين 10741 مترشح، بينما تم إلغاء 256 قائمة تضم في غالبيتها ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وذلك بعد تلقي شكاوي من عائلات ضحايا الارهاب.[159]

نتائج الاقتراع: توجه الناخبون إلى 40 ألف مركز اقتراع حيث أدى 400 ألف ناخب من القوات النظامية واجبهم الانتخابي، وأدلى الناخبون في المناطق النائية بأصواتهم في مكاتب خاصة هذه الأخيرة انخفضت من 5 آلاف إلى 500 صندوق بناء على طلب الأحزاب بسبب شكوك حول استخدامها لتزوير النتائج، ورفض تنظيم العروش المشاركة في الانتخابات واصدر نداء لجعل منطقة القبائل منطقة ميتة لهذا جرت العملية الانتخابية في المنطقة وسط إجراءات أمنية استثنائية.

كما قاطعت أربع أحزاب سياسية العملية الانتخابية وهي جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين ايت احمد والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي، والحركة الاجتماعية الديمقراطية (الحزب الشيوعي الجزائري سابقا) والجبهة الديمقراطية غير المرخص لها بقياد احمد غزالي، وحركة الوفاء (غير المرخص لها) بزعامة احمد طالب الإبراهيمي.[160]

وأسفرت النتائج النهائية للانتخابات عن فوز كبير لجبهة التحرير الوطني بحصولها على 199 مقعد من أصل 389، وكانت النتائج كالتالي:

---

[159] - عنصر العياشي ، نفس المرجع .

[160] - عنصر العياشي ، نفس المرجع.

شكل رقم 4:

عدد المسجلين.	17.951.128
عدد المصوتين.	8.288.536
نسبة المشاركة.	%46,17
الناخبون الممتنعون.	9.288.536
عدد الأصوات المعبر عنها	7.420.867
عدد الأصوات الملغاة	867.669

جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2002.[161]

وتعتبر نسبة المشاركة الأقل منذ الاستقلال ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل، وتراجع الصوت النسائي بسبب القانون الانتخابي الجديد الذي يفرض قيودا مشددة على التصويت بالوكالة.

شكل رقم 5:

القوائم الانتخابية الحزبية .	عدد الأصوات المحصل عليها.	عدد المقاعد المحصل عليها.	النسبة المئوية. %
جبهة التحرير الوطني.	2.618.003	199	% 51,15
التجمع الوطني الديمقراطي.	610.461	47	% 12,08
حركة الإصلاح.	705.319	43	% 11,05
حركة مجتمع السلم.	523.464	38	% 9,76
المترشحون الأحرار.	365.464	30	% 7,71
حزب العمال.	246.770	21	% 5,40
الجبهة الوطنية الجزائرية.	113.700	8	% 2,05
حركة النهضة.	48.132	1	% 0,25
حزب التجديد الجديد.	19.973	1	% 0,25

[161] - الجريدة الرسمية للج ج د ش، العدد 43، بتاريخ 2002/06/23.

حركة الوفاق الوطني.	14.465	1	% 0,25
المجموع.	5.274.781	389	% 100

جدول يبين التشكيلات السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية 2002.[162]

يلاحظ على هذه النتائج تدحرج التجمع الوطني الديمقراطي إلى المركز الثاني لصالح جبهة التحرير الوطني حيث فقد 107 مقعد دفعة واحدة النتائج التي تحصل عليها في انتخابات 1997 ويعود ذلك إلى قدرة جبهة التحرير الوطني المتجددة على إقناع الجماهير، وقد تراجع الإسلاميون عن فكرة قيام دولة إسلامية.

بينما ركزت بعض التحاليل على أن التخوف من قيام حزب إسلامي جديد في صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كان السبب في تبني الكثير من المواطنين خيار دعم جبهة التحرير الوطني.[163]

رابعا: الانتخابات التشريعية 2007.

تعد الانتخابات التشريعية لسنة 2007 إحدى أهم الانتخابات التشريعية في تاريخ الجزائر المستقلة، ذلك أن الأحزاب الجزائرية عرفت إبان هذه الفترة عدة انقسامات وحركات تصحيحية، مما جعل التساؤل كبيرا حول حفاظها على مكانتها في السلم الانتخابي الجزائري.

كما اعتبرت هذه الانتخابات عبارة عن عامل جديد لقياس مستوى المشاركة السياسية عند الشعب الجزائري بمختلف طوائفه وفئاته.[164]

السمات العامة لانتخابات 2007.

---

[162] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، بتاريخ 2002/06/23..

[163] - عامر صبع، نفس المرجع، ص، 102.

1 - بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ 2007: مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية، (الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية)، 18 يناير 2007

بداية الحملة الانتخابية:

عرفت الحملة الانتخابية بالنسبة لتشريعيات 2007 حالة من التشرذم والقيل والقال والتي انتقلت من التطرق للبرامج إلى التطرق للشرعية، وذلك بزيادة عدد الحركات التصحيحية التي نجحت في بعض الاحزاب في صورة حركة الإصلاح الوطني والتي حكم القضاء بنزع قيادة الحزب من رئيسه المؤسس السيد عبد الله جاب الله واحالتها الى متزعم الحركة التصحيحية السيد بولحية.

بينما استطاعت جبهة التحرير الوطني ان تتجاوز الصراع الدائر حولها بين التصحيحيين بقيادة عبد العزيز بلخادم، والذين انقلبوا سابقا على رئيس الحكومة الأسبق والمترشح للانتخابات الرئاسية سنة 2004 السيد علي بن فليس، والموالين لهذا الأخير والذين لم يرضوا بتراس بلخادم للافلان حتى بعد مضي هذه الفترة، الا انه رغم هذا فقد استطاعت جبهة التحرير الوطني ان تدخل الانتخابات وتشارك فيها بشكل قوي في الولايات الثماني والاربعين للجمهورية.

اضافة الى هذا فقد اعلنت بعض الاحزاب عن مقاطعتها للانتخابات في صورة جبهة القوى الاشتراكية بزعامتها التاريخية التي يقودها حسين ايت احمد وكذا الحركة الديمقراطية الاجتماعية المنبثقة من " الباكس" والتي قامت بتوزيع مناشير تدعو لمقاطعة الانتخابات.

كما دخل حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ المحضورة في اطار التشكيلات السياسية المقاطعة للانتخابات، وذلك اثر دعوة قيادته المتمثلة في عباسي مدني وعلي بلحاج لذلك، اذ وصف الاول الانتخابات بالمهزلة، بينما اوضح الثاني ان الانتخابات ليست الا مجرد تبرير للظلم والتزوير والممارسات القمعية، وهي تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية ووسيلة لنهب المال العام والاسراف والتبذير وشراء الذمم.[165]

[165] -قراءة في بيان علي بلحاج، الشروق اليومي، 2007/05/15.

بالنسبة للوضع الامني قبل الانتخابات فان الجزائر كانت تمر بفترة انتقالية عرفت معها نوعا من السلم الاجتماعي بعد المصالحة الوطنية، الا ان هذا لم يمنع بقاء قانون الطوارئ الذي يمنع القيام باي مظاهرات او عمليات سياسية قد تشكل خطرا على امن وسلامة البلاد.

المسار الانتخابي وقراءة في النتائج:

ضمت الهياة الناخبة في الجزائر خلال تشريعيات 2007 ما يساوي 18 مليون و 760 الف و 400 ناخب، لم يصوت منها يوم 17 ماي 2007 سوى 6 ملايين و 687 الف و 838، لتبلغ نسبة المشاركة ما يساوي 35,67 % لتنخفض النسبة مقارنة بتشريعيات 2002 التي قدرة بـ 46,17 %.

وقد تم الغاء قرابة المليون ورقة (961 الف و 751 ورقة)، هذا الرقم من الاوراق الملغاة ادى الى اختزال الاصوات المعبر عنها في حدود خمس ملايين و 726 الف و 87 ناخبا، اي بنسبة 75,62 % من المنتخبين.[166]

ليقاطع بالتالي ما اجماله 12 مليون ناخب الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والتي تعد احدى اضعف نسب المشاركة منذ الاستقلال.

بالنسبة للحصيلة العامة لانتخابات 2007 فقد حافظ فيها حزب جبهة التحرير الوطني على اغلبيته التي منتحته القدرة على التحكم في البرلمان وقد كانت النتائج مبينة بالشكل الاتي وفقا للجدول التالي:

شكل رقم 6:

القوائم.	عدد المقاعد المحصل عليها.
1 - حزب جبهة التحرير الوطني .	136.

166 - بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ 2007: مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية، (الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 18 يناير 2007)

2 – التجمع الوطني الديمقراطي .	.62
3 – حركة مجتمع السلم .	.51
4 – الاحرار .	.33
5 – حزب العمال .	.26
6 – التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.	.19
7 – الجبهة الجزائرية الوطنية.	.15
8 – الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو.	.08
9 – حركة النهضة.	.05
10 – الحركة الشعبية والديمقراطية.	.05
11 – التحالف الوطني الجمهوري.	.04
12 – حركة الوفاق الوطني.	.04
13 – حزب التجديد الجزائري.	.04
14 – حركة الإصلاح الوطني.	.03
15 – حركة الانفتاح.	.03
16 – الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام.	.03
17 – عهد 54.	.02
18 – الحزب الوطني للتضامن والتنمية.	.02
19 – الحركة الوطنية للأمل.	.02
20 – التجمع الوطني الجمهوري.	.02
21 – التجمع الجزائري.	.01
22 – الجبهة الوطنية الديمقراطية.	.01
23 – الحركة الديمقراطية الاجتماعية.	.01

هذا الجدول يبين النتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2007.[167]

تم تثبيت هذه النتائج من طرف المجلس الدستوري بعد مداولاته وذلك بتاريخ 2007/05/21، وقد اعلن عنها وزير الداخلية والجماعات المحلية يزيد زرهوني.

1 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الش د، العدد 45، بتاريخ 2007/07/11..

ومن خلال دراسة للنتائج المحصل عنها نلاحظ الاتي:

- شارك في البرلمان الجديد 23 تشكيلة سياسية بعد ان كان العدد 10 تشكيلات في تشريعيات 2002.

- تراجع نسبة حزب جبهة التحرير الوطني مقارنة بالانتخابات السابقة اذ خسر 21 مقعدا، بينما ارتفعت حصيلة التجمع الوطني الديمقراطي بـ 15 مقعد، وحركة مجتمع السلم بـ 14 مقعد.

- صعود قوى جديدة بعيدة عن احزاب السلطة.

- تعزيز بعض الاحزاب المحسوبة على المعارضة من تواجدها في البرلمان وذلك بزيادة عدد مقاعدها في صورة حزب العمال وحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وحزب الجبهة الجزائرية الوطنية.

- كما حصلت الاحزاب الصغيرة والجديدة التي لا تعود لشخصيات كبيرة على 26 مقعدا، لتغزو هذه التشكيلات الجديدة البرلمان.[168]

خامسا: الانتخابات التشريعية 2012.

جرت هذه الانتخابات بتاريخ 2012/05/10 وهي الانتخابات التشريعية الخامسة في فترة التعددية، وقد جاءت هذه الانتخابات عقب القانون الانتخابي الجديد الذي اقر انظمة جديدة لم تكن مقرة من قبل كقانون الكوطة، وكذلك عقب السماح بإنشاء احزاب سياسية جديدة، وقد عرفت هذه الانتخابات حملة اثارت الكثير من الهرج خصوصا مع التغييرات التي عرفتها البيئة الدولية العربية بنجاح عدة قوى جديدة في الانتخابات التي عرفتها تونس، مصر، ليبيا، والمغرب والي كان اغلبها اسلاميا.

---

[168] - قوي بوحنية، نفس المرجع.

هذا ما اوحى لإمكانية حدوث ذات السيناريو بالجزائر خصوصا بعد الثورات التي عرفت بالربيع العربي.

عرفت هذه الانتخابات مشاركة ما يقارب 500 ملاحظ دولي والذي مثلهم فريق من الامم المتحدة، منظمة الوحدة الافريقية، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الاسلامي، الاتحاد الاوربي، مركز كارتر وغيرهم، وقد بلغ عدد المقاعد المتنافس عليها 462 مقعد.

ورغم التنبؤات التي صاحبت الحملة الانتخابية بوجود نتائج متقاربة بين الاحزاب المشاركة خصوصا المسماة كبيرة منها، الا ان النتائج عرفت سيطرة مطلقة لحزب جبهة التحرير الوطني ويليه التجمع الوطني الديمقراطية، وقد كانت النتائج كالتالي:

شكل رقم 7:

القوائم المتنافسة.	الاصوات المحصل عليه.	عدد المقاعد.
جبهة التحرير الوطني.	.1.324.363	.221
التجمع الوطني الديمقراطي.	.524.057	.70
تكتل الجزائر الخضراء.	.475.049	.47
جبهة القوى الاشتراكية.	.188.275	.21
حزب العمال.	.283.585	.17
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	09
جبهة العدالة والتنمية	232.676	07
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	06
حزب الفجر الجديد	132.492	05
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	114.372	04
جبهة التغيير	173.981	04
عهد 54	120.201	03

حزب التحالف الوطني الجمهوري	109.331	03
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.223	03
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	114.481	03
التجمع الجزائري	117.549	02
التجمع الوطني الجمهوري	114.651	02
الحركة الوطنية للأمل	119.253	02
جبهة المستقبل	174.708	02
حزب الكرامة	192.427	02
حزب المواطنين الاحرار	115.631	02
حزب الشباب	102.663	02
حزب النور الجزائري	48.943	02
حزب التجديد الجزائري	111.218	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101.643	01
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	107.833	01
حركة الانفتاح	116.384	01
قوائم الاحرار	671.190	19
المجموع.	9.339.026	462

جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2012.[169]

تقييم نتائج الانتخابات:

من الملاحظ فيما يخص نتائج الانتخابات بان حزب جبهة التحرير حافظ على صدارة تمثيله في المجلس الشعبي الوطني، اذ استحوذ على ما يقارب نصف المقاعد 221، بينما حاز التجمع الوطني الديمقراطي الذي حل ثانيا على 70 مقعدا، مما

1 - ج ج د ش، الجريدة الرسمية، العدد 32 ،الموافق لـ26 ماي 2012،المتضمن نتائج انتخابات اعضاء المجلس الشعبي الوطني، ص - ص، 5 – 7 .

جعل هذين الحزبين مجتمعين يحققان الاغلبية في البرلمان الذي كان تعداد التشكيلات الحزبية الممثلة فيه يبلغ 29 حزبا زيادة على 19 قائمة حرة.

مما يطرح حجما من التساؤلات حول وزن بقية الاحزاب في الساحة السياسية وكيف لحزبين ان يحققا الاغلبية من بين خمسين حزبا مشاركا في الانتخابات، ومن الملاحظ ان قانون الغاء الاصوات بالنسبة للأحزاب التي لم تستوفي الخمسة بالمائة جعل نتائج جبهة التحرير تكون اكثر حجما.

3) المسار التاريخي للانتخابات التشريعية في ولاية تلمسان.

مرت ولاية تلمسان كغيرها من الولايات منذ استقلالها بالعديد من الانتخابات التشريعية سواء في فترة الأحادية أو التعددية نذكر منها:

الانتخابات بولاية تلمسان في فترة الأحادية:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 اتجهت نحو الأحادية الحزبية، لتعرف ولاية تلمسان أول انتخابات بلدية سنة 1967 وولائية سنة 1969، وتم الانتخاب على قائمة تضم ضعف عدد المقاعد، يتم اختيار النصف منهم حسب رغبة المنتخبين، وقد كان حجم المشاركة السياسية في انتخابات 1969 كبيرا ويمكن توضيحها في الجدول التالي.

شكل رقم 8:

السنة.	1969.
عدد المسجلين.	194600
عدد المصوتين.	145400.
نسبة المشاركة.	%74,71

جدول يبين نسبة المشاركة في انتخابات 1969.

لتتواصل الانتخابات في فترة الأحادية بنفس الصيغة إلى غاية إقرار التعددية الحزبية.

الانتخابات التشريعية في فترة التعددية بولاية تلمسان:

الانتخابات التشريعية لسنة 1991: عرف المجتمع التلمساني بعد إقرار التعددية نشاطا كبيرا في المجال السياسي، مما أدى إلى بروز ممثلين للتشكيلات السياسية الجديدة في الولاية، وابرز هذه التشكيلات نجد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهذا نظرا للطابع المحافظ للولاية.

استطاعت الجبهة أن تستقطب قلوب المواطنين لتنجح بشكل كبير في الانتخابات البلدية، وبعد ذلك في الدور الأول من الانتخابات التشريعية لسنة 1991، إذ حصدت اغلب مقاعد الدوائر الانتخابية لولاية تلمسان بينما كانت منافسة في باقي الدوائر، ذلك أن الولاية كانت مكونة من 13 دائرة انتخابية هي: تلمسان(1)، تلمسان (2)، المنصورة، سيدي الجيلالي، سبدو، مغنية، الرمشي، باب العسة، صبرة، أولاد ميمون، ندرومة، الغزوات، الحناية.[170]

وقد انتهى الدور الاول من هذه الانتخابات بحيازة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 7 مقاعد بينما لم تفز جبهة التحرير الوطني إلا بمقعد وحيد، كما هو مبين في الجدول التالي:

شكل رقم 9:

[170] - **خيرالدين** قاضي، "المشاركة السياسية في ولاية تلمسان 1989- 2012"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2011/2010، ص 41.

الدائرة الانتخابية.	الحزب.	اسم المنتخب.
تلمسان (2).	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	لعريبي عبد المجيد.
تلمسان (2).	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	هدام أنور.
المنصورة.	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	كروم بومدين.
أولاد ميمون.	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	بلعيد مصطفى.
الرمشي.	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	عمارة بوعزة.
مغنية.	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	شيخ مصطفى.
ندرومة.	الجبهة الإسلامية للإنقاذ.	تيانتي محمد.
سيدي الجيلالي.	جبهة التحرير الوطني.	بوترفاس احمد.

جدول يبين الفائزين في الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991 بولاية تلمسان.[171]

ليبقى الصراع بين الجبهتين مشتعلا من اجل الحصول على المقاعد الخمس المتبقية في الولاية، وذلك بوجودهما معا في الدور الثاني، الا ان القرارات التي اتخذنها السلطة السياسية في الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في الغاء نتائج الانتخابات وحل حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، ادى لعدم اجراء الدور الثاني وعدم انتخاب مجلس شعبي وطني لتعرف البلاد مرحلة انتقالية تميزت فيها بعدم الاستقرار وظهور ظاهرة الارهاب، والتي عانت منها ولاية تلمسان بشكل كبير، خصوصا في مناطق بني بوسعيد، فلاوسن، عين يوسف وغيرها.

وقد كانت الدوائر الانتخابية المعنية بالدور الثاني هي:

الغزوات، الحناية، سبدو، باب العسة، صبرة، وذلك بعد نتائج الدور الأول، كما هو مبين في الجدول التالي:

شكل رقم 10:

الدائرة الانتخابية.	اسم المترشح.	اسم الحزب.	عدد الاصوات	النسبة
سبدو.	بشري عبد القادر.	ج إسلامية للإنقاذ.	5756	%42.44

[171] - خير الدين قاضي، مرجع سابق، ص 76.

	باي حمزة.	ج التحرير الوطني.	5738	% 42,31
صبرة.	بلعباس علي. بن عيسى محمد.	ج التحرير الوطني. ج الإسلامية للإنقاذ.	6312 6247	%46,70 %46,22
الغزوات.	عدنان عبد اللطيف صالح ابو بكر.	ج إسلامية للإنقاذ. ج التحرير الوطني.	7258 5610	% 43,67 %33,75
باب العسة.	بوزي حسان. بوعيزم يحي.	ج الإسلامية للإنقاذ. ج التحرير الوطني.	3506 2848	%46,35 % 37,65
الحناية.	عرزازي احمد. سبع فتحي.	ج الإسلامية للإنقاذ ج التحرير الوطني.	6238 4571	%44,50 % 32,61

جدول يبين الدوائر الانتخابية المعنية بالدور الثاني وفقا لنتائج الدور الاول.[172]

الانتخابات التشريعية لسنة 1997 بولاية تلمسان:

جرت هذه الانتخابات وسط نفور شعبي بسبب الاوضاع الامنية المضطربة التي كانت تعرفها المنطقة، اضافة الى عدم الثقة في المشاركة من جديد بعد الغاء نتائج الانتخابات السابقة.

تم تغيير تقسيم المقاعد من التقسيم على أساس الدوائر الانتخابية داخل الولاية الواحدة إلى التقسيم على حسب عدد السكان للولاية بأكملها ليكون نصيب ولاية تلمسان 11 مقعد، وقد أسفرت الانتخابات التشريعية لسنة 1997 على النتائج المبينة في الجدول كما قدرة نسبة المشاركة بـ74,43%،رغم ملاحظة عزوف المواطنين

[172] - خير الدين قاضي، نفس المرجع، ص 70.

عن المشاركة، وانتهت الانتخابات بحيازة التجمع الوطني الديمقراطي على 5 مقاعد، متبوعا بحركة مجتمع السلم، ثم جبهة التحرير الوطني، حركة النهضة وحزب العمال، وهي نتائج مشابهة للنتائج العامة للانتخابات التشريعية في 1997 في الجزائر.

شكل رقم: 11.

التشكيل السياسي.	عدد المقاعد.	اسماء المنتخبين.
التجمع الوطني الديمقراطي.	5.	- قنطاري محمد. - كرزابي ربيعة. - خالدي بومدين. - براحو عبد الرحمان. - بوعقل حمزة.
حركة مجتمع السلم.	2.	- جنان خالد. - بومشرة عبد الحق.
جبهة التحرير الوطني.	1.	- بوترفاس احمد.
حزب العمال.	1.	- زناقي عمار.
حركة النهضة.	1.	- قريشي مصطفى.
الحزب الجمهوري التقدمي.	1.	- بقيوي عبد القادر.

جدول يبين عدد المقاعد المتحصل عليها عن ولاية تلمسان.[173]

من ناحية الفائزين في الانتخابات عن الولاية من الملاحظ أن التمثيل الذكوري في المجلس الشعبي الوطني كان بنسبة 92 % أي 10 مقاعد كاملة لتمثل النساء بمقعد وحيد، اما بالنسبة للفئات الشابة فلم تعرف أي تمثيل في البرلمان إذ كان كل الفائزين يتجاوزون الأربعين سنة، وهو ما يبين غياب سياسة التمكين لفئتي الشباب والنساء.

الانتخابات التشريعية 2002.

[173] - الجريدة الرسمية للج ج د ش، العدد 40، بتاريخ 1997/06/11.

تعتبر هذه الانتخابات التشريعية اول انتخابات في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عرفت ظهور لأول مرة ما يعرف بأحزاب التحالف الرئاسي، والممثلة بجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم.

عرفت هذه الانتخابات حملات انتخابية قوية مقارنة بسابقتها، كما عرفت عودة اقبال الجماهير على المشاركة السياسية طمعا في تحسن الاوضاع.

بلغت نسبة المشاركة في الولاية في هذه الانتخابات 57,57 % وحقق فيها حزب جبهة التحرير الوطني الأغلبية المطلقة وذلك بفوزه بـ7 مقاعد، ليتم اختيار راس قائمته "الطيب لوح" وزيرا ويحل محله في المجلس الشعبي الوطني السيد "مشماش محمد" صاحب المرتبة الثامنة.

ومن الملاحظ أيضا في هذه الانتخابات فوز القائمة الحرة فلاوسن بمقعد رغم أنها حملت تسمية منطقة من مناطق الولاية، وهذا ما جعل أبناء المنطقة يلتفون حولها وهذا ما يظهر الطابع العروشي للانتخابات في ولاية تلمسان.[174]

بالنسبة للتمثيل الشبابي في هذه الانتخابات فقد عرفت فوز الفئة (30 – 40) سنة بمقعدين، بينما حصلت الفئات الأخرى الأكبر سنا على أغلب المقاعد: (41 – 50)،

4 مقاعد، و(51 – 60) بـ 5 مقاعد، وهذا ما يبين سيطرة فئة الكهول على فئة الشباب التي رغم كبر حجمها إلا أنها لم تستطع أن تجد مكانا لها في التمثيل السياسي في ولاية تلمسان.

شكل رقم: 12.

التشكيلات السياسية.	عدد المقاعد.	اسماء المترشحين المنتخبين.
جبهة التحرير الوطني.	7.	- الطيب لوح.

[174] - خير **الدين** قاضي، مرجع سابق، ص، 105.

		- باغلي عبد الوهاب. - بشلاغم احمد. - مزياني امينة زوجة قيداري. - هاملي محمد. - بلقاسمي احمد. - نجاري احمد.
حركة مجتمع السلم.	2.	- بومشرة عبد الحق. - حسين محمد.
حركة الإصلاح الوطني.	1.	- ودان سالم.
فلاوسن -الأحرار-.	1.	- رحوي خير الدين.

جدول يبين توزيع المقاعد في تشريعيات 30 ماي 2002 بولاية تلمسان.[175]

الانتخابات التشريعية 2007:

عرفت انتخابات 2007 نسبة مشاركة منخفضة إذ حددت بـ38,59 %، لتكون اضعف مشاركة بالولاية منذ الاستقلال، شاركت معظم الاحزاب الكبرى بالولاية وغابت حركة الاصلاح الوطني بفعل حالة الانقسام التي سبقت الانتخابات، لتنتهي بمحافظة جبهة التحرير الوطني على ريادتها للولاية إذ حصدت 5 مقاعد، متبوعة بحزب العمال بمقعدين.

وقد كان التمثيل النسوي من بين المترشحين الإحدى عشر بامرأة واحدة، بينما تقلص تمثيل فئة الشباب إلى مترشح وحيد، وهو ما يبين دائما ضعف تمثيل هاتين الفئتين في ولاية تلمسان.

[175] - الجريدة الرسمية للجمهورية ج د ش ، العدد 43، بتاريخ 2002/06/23.

إذ يلاحظ بان تهميش فئة الشباب تواصل، بينما الفئة الغالبة بالنسبة للفائزين بمقاعد المجلس الشعبي الوطني هي الفئة من (41 – 60 سنة)بـ 9 مقاعد كاملة.

شكل رقم: 13.

التشكيلات السياسية.	عدد المقاعد.	اسماء الفائزين عن ولاية تلمسان.
جبهة التحرير الوطني.	5.	- لوح الطيب. - بخشي محمد. - مشماش محمد. - قاسم جيلالي. - نجاري احمد.
حزب العمال.	2.	- بدراوي مليكة. - عبيد احمد.
الجبهة الوطنية الجزائرية.	1.	- بن حمو محمد.
الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو.	1.	- عماري حسين.
المستقبل.	1.	- شيخ محمد.
حركة مجتمع السلم.	1.	- خنافو عبد الله.

جدول يبين توزيع المقاعد في الانتخابات التشريعية 2007 بولاية تلمسان.[176]

كانت هذه أهم الانتخابات التشريعية التي عرفتها الولاية منذ الاستقلال وقبل انتخابات 2012، وقد عرفت في معظمها بقاء السيطرة للحزبين الكبيرين المحسوبين على السلطة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، مع فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول من انتخابات 1991 والتي ألغيت نتائجها.

مشاركة التشكيلات السياسية في الانتخابات بولاية تلمسان:

[176] - الجريدة الرسمية للج ج د ش ، العدد رقم 45، بتاريخ 2007/07/11.

من خلال ملاحظتنا لمشاركة التشكيلات السياسية في الانتخابات بولاية تلمسان منذ اقرار التعددية، لاحظنا بان اغلبها يتجه للمشاركة في الانتخابات التشريعية، املا في زيادة نفوذها في السلطة واحتلالها مركزا في صنع القرار، ثم المشاركة في الانتخابات البلدية املا في فرض برنامجها في بلديات معينة في حال فازت بالأغلبية، بينما يقل تمثيل التشكيلات السياسية في المجالس الولائية، وهذا ما يمثله الجدول التالي:

السنة.	المجلس المنتخب.	عدد الاحزاب المشاركة في الانتخابات.	عدد القوائم الحرة	المجموع
1997	م ش ب	8	6	14
	م ش الولائي	4	6	10
	م ش الوطني	14	0	14
2002	م ش ب	20	1	21
	م ش الولائي	9	0	9
	م ش الوطني	22	4	26
2007	م ش ب	11	1	12
	م ش الولائي	8	0	8
	م ش الوطني	23	3	26

جدول يبين تواجد التشكيلات السياسية في المجالس المنتخبة بولاية تلمسان.[177]

4) مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية:

177 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة بخصوص التشكيلات السياسية المتواجدة بالمجالس المنتخبة في فترة التعددية.

بقيت المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات أمرا غامضا نظرا للنقص الكبير في الأبحاث التي توجهت لدراستها ورغم ذلك حاولنا أن نقدم بعض المعلومات المتوفرة في هذا الإطار، لمعرفة حجم المشاركة الشبابية في الانتخابات التشريعية السابقة.

ففي الانتخابات التشريعية 1997، وحسب دراسة للأستاذ ناصر جابي فان حجم التمثيل في المجلس الشعبي الوطني، بالنسبة للشباب من بين كل التشكيلات السياسية المشاركة قد بلغ 108 نائب أي ما يعادل نسبة 28,42%، إذا ما سلمنا بان سن الشباب ينتهي في حدود الأربعين سنة.[178]

شكل رقم 14:

فئـــة الـــــــسـن.	عدد النـــــواب.	النسبة المئوية.
40/31 سنة.	.108	%28,42
50/41 سنة.	.191	%50,26
60/51 سنة.	.72	%18,94
+ 60 سنة.	.09	%2,36
المجموع.	.380	% 100

جدول يوضح سن النواب المنتخبين في تشريعيات 1997.[179]

بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2002 و 2007 والتي عرفت تغييرا في القانون الانتخابي بخفض سن النواب إلى 28 سنة، فقد عرف تمثيل الشباب في القوائم المنتخبة والذين لم يبلغ سنهم أربعين سنة ما يعادل 55,27 % سنة 2002 أي ما مجموعه 5556 مترشح من بين 10052.

---

[178] - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص، 114.

[179] - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص، 277.

لتتراجع هذه النسبة في انتخابات 2007 إلى 44,31 % بما مجموعه 5417 شاب تقل أعمارهم عن 40 سنة من بين 12225 مترشح، وهذا ما يتضح في الجدول الاتي:

شكل رقم 15:

	انتخابات سنة 2002.		انتخابات سنة 2007.	
السن.	التكرار.	النسبة%	التكرار.	النسبة %
اقل من 30 سنة.	.939	% 9,34	.768	% 6,28
من30الى40 سنة.	.4617	% 45,39	.4649	% 38,03
من40الى50 سنة.	.3155	% 31,39	.4584	% 37,50
من 50الى 60سنة.	.1004	% 9,99	.1910	% 15,62
أكثر من 60 سنة.	.337	% 3,35	.314	% 2,57
المجموع.	.10052	% 100	.12225	% 100

جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2002 و 2007 حسب الفئات السنية.[180]

من الملاحظ أن نسبة الشباب في الانتخابات التشريعية 2002 كانت تفوق 50 %، إلا أنها انخفضت في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، إذ بلغت حوالي 42 %،فنسبة الشباب تبقى مرتفعة في قوائم الأحزاب، إلا أنها تنخفض لدى ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني.

[180] - خير الدين قاضي، مرجع سابق، ص 89.

في هذا الجزء من بحثنا يظهر جليا بان عملية الانتخابات بمختلف مفاهيمها، تحتاج لأطر يمكن معها ممارسة هذه العملية والتي تتمثل في الأحزاب السياسية، وأداة إعلامية لإنجاحها تتمثل في الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب والمرشحين للانتخابات، بهدف الوصول لتحقيق الهدف منها والمتمثل وفقا لبحثنا في الوصول للتواجد بالمجلس الشعبي الوطني.

وللتواجد في المجلس الشعبي الوطني، لابد من وجود اطر تشريعية تنظم الكيفية التي تتم بها العملية الانتخابية، والطريقة التي من خلالها يتم انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وفي الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم، مرت انتخابات المجلس الشعبي الوطني بمرحلتين، الأولى هي مرحلة الأحادية الحزبية والتي دامت إلى غاية 1989 وعرفت سيطرت مطلقة لحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الشرعي الوحيد، والثانية هي مرحلة التعددية الحزبية والتي ابتدأت سنة 1989 ودامت إلى اليوم وعرفت أحداثا كثيرة، بدءا بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتخابات 1991، وإلغاء نتائج هذه الانتخابات.

تم فوز التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات 1997 وتحقيقه المفاجأة، تم عودة جبهة التحرير الوطني للسيطرة على المجلس الشعبي الوطني منذ سنة 2002 إلى اليوم، كل هذا في ظل ضعف عنصر الشباب وعدم فعاليته في نتائج الانتخابات التشريعية.

الفصل الثالث:

واقع المشاركة السياسية للشباب في ولاية تلمسان.

تكتسي ولاية تلمسان أهمية بالغة وذلك لامتيازها بعدة خصائص في جميع الميادين، السياسية، الاجتماعية، الديموغرافية و الثقافية، هذه الأهمية جعلت من الانتخابات فيها محل مراقبة من متتبعي الشأن السياسي في الجزائر، خصوصا مع وجود صراع شديد سواء بين التشكيلات السياسية بالولاية، أو بين التراتبات الاجتماعية من جهة أخرى.

ولان الولاية تعد منطقة شبابية بامتياز، فانه من الضروري معرفة التأثير الشبابي فيها من الناحية السياسية، خصوصا في الانتخابات التشريعية الماضية.

المبحث الأول: دراسة مونوغرافية لولاية تلمسان.

تتميز ولاية تلمسان، بخصائص جغرافية فريدة إذ تشتمل على مناطق سياحية، وأخرى داخلية، وسهبية، كما أن لها ماضي تاريخي كبير فقد كانت منطقة مهمة بالنسبة لمختلف الدول التي تعاقبت على الجزائر، فهي قديمة التأسيس بازغة في تاريخ المغرب العربي، ولولاية تلمسان خصائص كثيرة من الجانب السكاني بتعدد أعراقها، واستقطابها لعدد كبير من السكان، يتمسكون بالعادات والتقاليد.

كل هذا أعطاها أهمية كبيرة إذ تعد من أهم الولايات الجزائرية وأكثرها شهرة، واستقطابا لأنظار الآخرين.

1) الإطار التاريخي والجغرافي للولاية.

التسمية: تختلف الروايات حول أسباب تسمية تلمسان، فيرجعها البعض إلى الموقع الجغرافي، إذ يرون أن تلمسان هي جمع "تلمسين" وهو المكان الذي يستقر به الماء، وذلك بسبب كثرة عيونها وآبارها.[181]

يفسر ابن خلدون تسميتها على أنها تتكون من مقطعين، "تلم" ومعناه تجمع، و"سان" ومعناه اثنان[182] أي البر والبحر، بينما يرى البعض أن الاسم مشتق من لغة البربر ويضم مقطعين "تلم" تعني تجمع، و"سن" وتعني اثنان، أي تجمع التل والصحراء.[183]

مدينة تلمسان تاريخيا: كانت تلمسان عاصمة للمغرب الأوسط لما يناهز الثلاثة قرون، إذ ازدهر في هذه الفترة الفكر والحضارة والعمران، لتصبح قبلة للناس، بدء ازدهار المدينة مع العهد المرابطي (1079 – 1145)، حيث كانت مقسمة إلى قسمين الأول هو اكادير في الشمال الشرقي، والثاني تاكرارت التي تشمل مركز المدينة، بعد ذلك حاصر المرينيون مدينة تلمسان ما بين(1299 – 1307) إذ بنوا أثناء الحصار مدينة المنصورة فيها.

وقد عرفت تلمسان أوج ازدهارها في العهد الزياني(1235 – 1554) رغم الاضطرابات الخطيرة التي حامت حول المدينة، هذه الاضطرابات وقعت بسبب المطامع التوسعية للدول التي نشأت بعد سقوط دولة الموحدين، وهي الزيانية في المغرب الأوسط، المرينية في المغرب الأقصى والحفصية في المغرب الأدنى، لتغتنم اسبانيا فرصة الخلافات لتهاجم المنطقة بعد نزولها في المرسى الكبير.[184]

---

[181] - الفرد بل، دائرة المعارف الإسلامية، د د ن، القاهرة، ج5، 1933، ص، 456.

[182] - عبد الرحمان ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ج7،دار الفكر، بيروت، 1971، ص، 86.

[183] - ابن عبد الحكم أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992، ص، 345.

[184] - يحي بوعزيز، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004، ص، 15.

بعد نزول الاسبان بتلمسان تم طلب العون من الأتراك الذين حلوا بفعل ذلك محل الاسبان ليستقروا بالمدينة وأصبحوا المسيطرين عليها وقد أدى تزاوج الأتراك مع التلمسانيين إلى ظهور فئة سميت بالكراغلة لتبقى هذه الفئة منتشرة إلى اليوم.

في عهد الاستعمار الفرنسي اتخذ الأمير عبد القادر غرب الجزائر مركزا لمقاومته وقد كانت آخر معركة للأمير عبد القادر قرب مدينة ندرومة بتلمسان ضد الجنرال بيجو، لينهزم الأمير ويسير الجنرال الفرنسي إلى مدينة تلمسان لتصبح هذه الأخيرة تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، ابتداء من سنة 1837 أصبحت تلمسان في عهد الاستعمار الفرنسي تابعة إداريا لمقاطعة وهران.[185]

نتيجة لاندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 قامت فرنسا بوضع إصلاحات جديدة وذلك قصد إدماج الجزائريين في المنظومة الفرنسية، لتستحدث تقسيم إداري جديد بموجب مرسوم 20 ماي 1975 والذي بموجبه أصبحت تلمسان مقاطعة إدارية تتكون من خمس دوائر هي: تلمسان، مغنية، بني صاف، غزوات وسبدو.

وقد نظمت انتخابات تشريعية سنة 1958 وذلك إبان الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي أسفرت فوز ثلاث منتخبين عن الدائرة الانتخابية لمنطقة تلمسان هم: أيفون غراسي، سليمان بالعابد، عباس مولسهول، ليفوز بالتالي منتخبين ذوي أصول جزائرية مما يمثل نجاحا باهرا، لتنال تلمسان استقلالها مثل باقي مناطق الجزائر بتاريخ 5 جويلية 1962

بالنسبة للمناطق الاخرى المعروفة في ولاية تلمسان، فنجد بان بعضها كانت له جذور تاريخية والبعض حديث التأسيس ومن اهمها نجد:

ندرومة: يرجع تأسيسها لما بين القرنين الثالث والخامس الهجري، اذ شيدت سنة 875م في عهد سليمان شقيق ادريس الاول، وسميت فلاوسن نسبة الى جبل فلاوسن، ويجهل مؤسسها الحقيقي، يرى سكانها ان تسميتها تعود الى قبيلة اسمها

---

[185] - خير الدين قاضي، مرجع سابق، ص، 67.

ندرومة، ويرى البعض بانها تعود الى مجابهتها للرومان فسميت من كلمتين "ند" و"رومة"، اي انها ند لرومة، إلا أن أصل تسميتها وتاريخ تأسيسها امر مختلف فيه.[186]

منطقة مسيردة: تعد منطقة مسيردة احدى المناطق التاريخية في ولاية تلمسان، والتي تضم اربع بلديات هي: مرسى بن مهيدي، باب العسة، مسيردة الفواقة، سوق الثلاثاء، عرفت منطقة مسيردة نظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط تواجد العديد من الحضارات كالرومان، الوندال، الفينيقيون والعرب، ويظهر ذلك من خلال بعض المناطق التاريخية الموجودة في المنطقة، ويرى الكثيرون بانها تعد مركزا مهما لأبحاث المنقبين عن الاثار.[187]

مغنية: كانت مدينة مغنية قلعة أو ثكنة عسكرية إبان الاحتلال الروماني للجزائر وأطلق عليها اسم نوميروس سيروروم NUMERUS SYRORUM بمعنى "سير" نسبة إلى الجيوش التي جيء بها إلى المنطقة من بلاد الشام.

وتسمية مغنية نسبة الى اسم امرأة قيّمة وشديدة الورع من شدة إيمانها كانت تحج سنويا، وفي إحدى المرات توقفت في هذه المنطقة فأعجبت بها إعجابا شديدا وعندما عادت من الحج قررت البقاء بها، وفعلا بقيت فيها حتى ماتت وتركت سلالة من بعدها، فتكونت القرية من حول بيتها في بادئ الأمر ثم حول قبرها، وحملت اسمها.

دخل الإسلام منطقة مغنية خلال القرن السابع ميلادي عن طريق البدو الرحل من القبائل العربية التي استوطنت المنطقة بحثا عن العيش والاستقرار.

---

[186]- مجلة الموحدية المحافظة على التاريخ، ندرومة عبر التاريخ، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، د ت ن، ص-ص، 2-3.

187- التيجاني الزاوي،" الاغنية الفلكلورية بمسيردة"، اطروحة ماجستير في الادب الشعبي، جامعة وهران، 1987، ص، 12.

الدخول الفرنسي إلى مغنية كان سنة 1836 م عن طريق الجنرال "بيدو" والذي أقام فيها ثكنة عسكرية على أنقاض ما تركه الرومان مع بعض الترميمات وحفر الخنادق، وغير الاسم " نوميروس سيروروم " NUMERUS SYRORUM ، الثقيلة على اللسان إلى لآلة مغنية عندما وجد قبة المرأة الصالحة قرب الثكنة وكان ذلك سنة 1844 م، وظلت المدينة "عسكرية" حتى سنة 1922 حين أسس أول مجلس بلدي ذي الأغلبية اليهودية حذفت كلمة "لآلة" واستبدل الاسم بـ: مغنية MARNIA حتى لا تكون له دلالة عربية.

جغرافية ولاية تلمسان:

تقع ولاية تلمسان في اقصى الشمال الغربي للجزائر، يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط، غربا المغرب، شرقا، ولايتي سيدي بلعباس وعين تموشنت و جنوبا ولاية النعامة، تبلغ مساحتها 9017,69 كلم مربع، وشريطها الساحلي 120 كلم.

التضاريس: تتميز ولاية تلمسان بمجوعة من التضاريس نفصلها كالاتي:

الجبال: تتواجد بولاية تلمسان عدة سلاسل جبلية، منها جبال ترارة، من اكبرها جبل فلاوسن 1136متر وجبل زندل 600 متر، كما تضم ولاية تلمسان مجموعة من الجبال تقطعها من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب منها جبل دار الشيخ 1616 متر، جبل تنوشفي 1843 متر، جبل كنوش 1526 متر، جبل راس عصفور 1502 متر، جبل ورقلة 1717 متر، جبل الناضور 1579 متر.

السهول: تتواجد بولاية تلمسان العديد من المناطق السهلية منها نجد: سهول مغنية، سهول سيدي العبدلي وسهول عين تالوت.

المناطق الرعوية: تعتبر المنطقة الجنوبية المحادية لولاية النعامة منطقة رعوية وتمثل هذه المنطقة 3/1 مساحة ولاية تلمسان.

المناخ: مناخ ولاية تلمسان هو مناخ متوسطي نضرا لإطلالها على البحر الابيض المتوسط، اذ يسود المنطقة طقس حار صيفا ودافئ ممطر شتاء، بينما يسود المنطقة الجنوبية المناخ الداخلي البارد شتاء والحار والجاف صيفا.

عرفت ولاية تلمسان اكبر نسبة لتساقط الامطار سنة 2003 اذ بلغت 498,2 ملمتر، اما السنة التي عرفت اقل تساقط للأمطار فهي سنة 1998 ب204,9 ملمتر.[188]

2) تلمسان السكان، الثقافة والاقتصاد.

بلغ التعداد السكاني في ولاية تلمسان في إحصاء سنة 2008 ما يوافق 949132 نسمة، ويتوزع التعداد السكاني عبر بلديات الولاية بالشكل التالي:

أكثر من 40000 نسمة: تلمسان، مغنية، الرمشي، شتوان، سبدو، منصورة.

ما بين 20001- 40000: الغزوات، ندرومة، أولاد ميمون، سواحلية، صبرة، الحناية.

اقل من 2000: باقي بلديات الولاية وعددها 41 بلدية.[189]

ويوضح الجدول التالي تصنيف بلديات الولاية حسب التعداد السكاني.

الشكل رقم 16:

التعداد السكاني.	البلديات.
+40000.	تلمسان، مغنية، الرمشي، شتوان، منصورة، سبدو(6 بلديات).
20001 –	أولاد ميمون، الحناية، غزوات، سواحلية، ندرومة، صبرة (6

[188] - République Algérien Démocratique et Populaire, Monographie, Tlemcen par les chiffres , site internet : http://www.andi.dz/PDF/monographies/Tlemcen.pdf

[189] - République Algérien Démocratique et Populaire, Monographie, Tlemcen par les chiffres ,. site internet : http://www.andi.dz/PDF/monographies/Tlemcen.pdf

40000.	بلديات.)
10001 – 20000.	بني مستار، عمير، عين فزة، عين تالوت، بن سكران، سيد العبدلي، بني ورسوس، عين يوسف، حمام بوغرارة، بني بوسعيد، بني سنوس. (11 بلدية.)
– 10000.	سوق الثلاثاء، الفحول، السواني، جبالة، القور، واد الشولي، زناتة، باب العسة، دار يغمراسن، فلاوسن، العزايل، سبع شيوخ، تيرني بني هديل، عين النحالة، مسيردة الفواقة، عين فتاح، العريشة، سيدي مجاهد، مرسى بن مهيدي، سيدي الجيلالي، بني بحدل، البويهي، هنين، تيانت، أولاد رياح، بوحلو، بني خالد، عين غرابة، بني صميل، عين الكبيرة. (30 بلدية).

جدول يبين تقسيم البلديات في ولاية تلمسان حسب الكثافة السكانية.[190]

بالنسبة للفئات العمرية فقد تميزت الولاية بارتفاع عدد الذكور مقارنة بعدد الاناث، وعدد الشباب مقارنة بعدد الشيوخ، وهذا ما يتبين في الجدول الآتي:

الشكل رقم 17:

الفئات.	ذكور.	إناث.	مجموع.	النسبة %
0 – 19 سنة.	168693	.163277	331970	% 34,97
20 – 29 سنة.	.97718	.91490	.189208	% 19,93

- احصائيات سكان ولاية تلمسان سنة 2008، مديرية التنظيم لولاية تلمسان سنة 2008، يوم 2014/06/10.

30 – 39سنة.	.77269	.73019	.150288	% 15,83
40 – 49 سنة.	.55903	54965	110868	% 11,68
50 – 59 سنة.	42671	.39773	.82444	% 8,68
+ 60 سنة.	.40111	.44248	.84359	% 8,88
المجموع.	.482365	.466772	.949132	% 100

جدول يبين متغيري السن والجنس وفقا لمجموع السكان في إحصائيات 2008 بولاية تلمسان.[191]

بالنسبة لفئة الشباب المدروسة فأنها تمثل فئة مهمة في المجتمع التلمساني إذ أن العينة المدروسة في بحثنا هذا والممثلة في الفئة من (18 إلى 40 سنة) تمثل ما نسبته أكثر من 36 % من حجم السكان.

وإذا أقصينا العينة من (0 الى18 سنة) باعتبارها غير معنية بالعملية السياسية، فان فئة الشباب المشارك في العملية السياسية بولاية تلمسان، تشكل أكثر من نصف الناخبين، اي حوالي 57 %، وهذا ما يبرز الأهمية القصوى لهذه الفئة في قلب نتائج أي عملية سياسية تشارك فيها.

الشكل رقم 18:

1 - monographie, ibid .

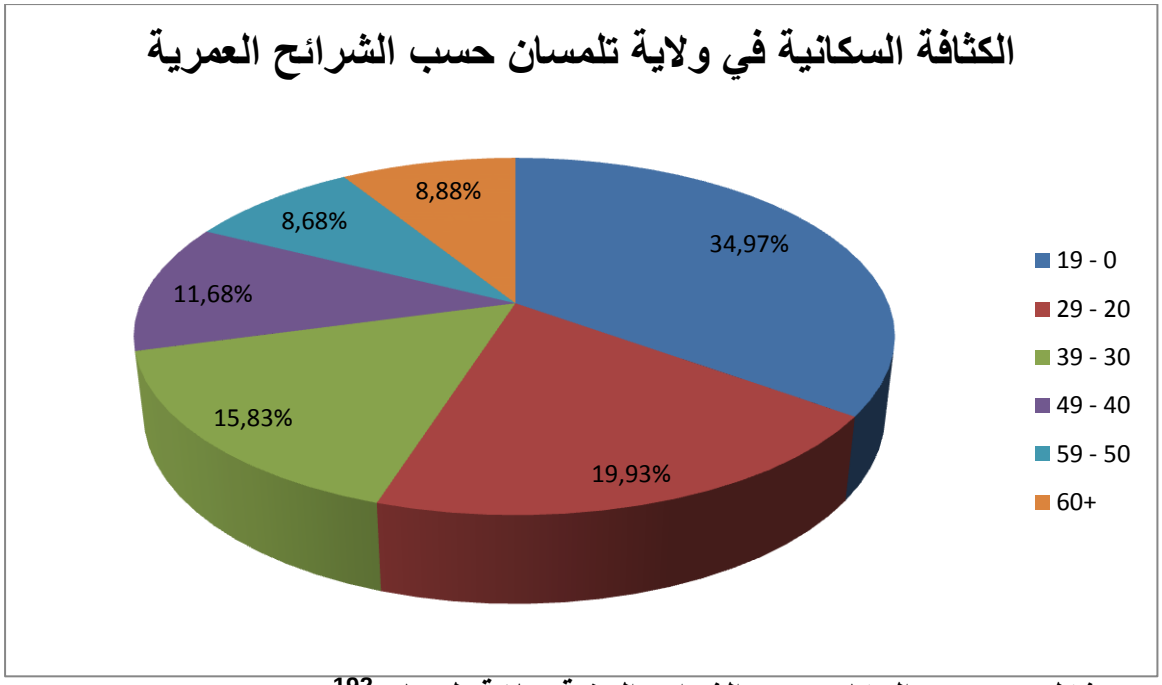

شكل يبين حجم السكان حسب الشرائح السنية بولاية تلمسان.[192]

الثقافة والتعليم:

بالنسبة للميدان الثقافي عرفت مدينة تلمسان إبان الفترة الفرنسية عدة نشاطات ثقافية وسياسية، وقد أنشئت عدة نوادي في الولاية في هذا الميدان كانت موجهة أساسا للشباب نذكر منها:

نادي الشبيبة الجزائرية: إذ يعد هذا النادي الأول في الجزائر تأسس سنة1907 من قبل المعلمين وكان مقره باب الجياد.

النادي الإسلامي: أسس هذا النادي سنة 1920 بعد الخلاف الذي نشا بين المعلمين وذلك بعد مجيء الأمير خالد لتلمسان وذلك في محاضرة ناقش فيها موضوع مستقبل الجزائر السياسي، إذ كان يرى البعض أن مستقبل الجزائر مع فرنسا، ليستقيل رافضي هذا الاتجاه مثل الشيخ مرزوق ويكونوا النادي الإسلامي وكان مقر هذا النادي مقابل نزل المنصورة حاليا، وفي سنة 1921 كون أعضاء هذا النادي حركة الشبيبة الإسلامية.

192 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، احصائيات السكان لسنة 2008 لولاية تلمسان، يتاريخ 2014/06/08.

الجمعية السنوسية الخيرية: أنشئت هذه الجمعية سنة 1924 كان مقرها بحي زقاق الرمان في دريبة زرار بين شارع خلدون وشارع ديبون حاليا، يعتبر محمد مرزوق رئيسها واحد مؤسسيها وكان آنذاك عضوا مستشارا ببلدية تلمسان ومن أهم أعضائها(عبد الكريم بربار، محمد الهبري مولسهول الشافعي، السيد بن عودة بوعياد، السيد عبد القادر قاراجه، الشيخ السعيد الزاهري، الشيخ محمد الهادي السنوسي).[193]

احتضنت ولاية تلمسان سنة 2011 تظاهرت تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، التي دامت سنة كاملة عرفت من خلالها الولاية العديد من النشاطات الثقافية.

في المجال التعليمي تضم ولاية تلمسان 446 ابتدائية، 113 متوسطة و 47 ثانوية، كما تضم 6 اقطاب جامعية طاقة استيعابها 25375.

الاقتصاد:

في الميدان الاقتصادي، انتشرت بولاية تلمسان العديد من الحرف التقليدية كصناعة النسيج وذلك من الصوف والحرير والكتان.[194] إضافة إلى الفخار التقليدي بمنطقة مسيردة، وصناعة الحلي التقليدية.

ورغم احتواء الولاية على العديد من الصناعات خصوصا الصناعات الغذائية، إضافة إلى مصانع في ميادين أخرى، كصناعة الفخار، والصابون، وتحليل التربة، والزنك إلا أن مداخيل الولاية تبقى ضعيفة إذ أنها تعتمد أساسا على ميزانية الدولة

---

[193] - محمد الطمار، تلمسان عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 35.

- نوال بن صديق، " التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطالب التجديد"، ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013/2012، ص 63. [194]مذكرة

التي تزيد أو تنقص حسب ريع البترول، لذا تبقى ولاية تلمسان كغيرها من ولايات الوطن تحتاج إلى تنمية في الميدان الصناعي.[195]

3) الهيأة الناخبة لولاية تلمسان.

بلغ الوعاء الانتخابي لولاية تلمسان في انتخابات 2012 ما تعداده:636311.

ونقصد بالوعاء الانتخابي المواطنين الذين بلغوا سن الثمانية عشر فأكثر والمسجلون في اللوائح الانتخابية، وهو ما يتيح لهم حق الاقتراع في الانتخابات بمختلف أشكالها.

إذا قارنا بين إحصاء السكان لسنة 2008 و الوعاء الانتخابي لسنة 2012 نجد بان عددا كبيرا من الشباب غير مسجل في اللوائح الانتخابية للولاية، وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 19:

الفئات العمرية.	إحصائيات السكان لسنة2008	الهيأة الناخبة لسنة 2012
21 – 30 .	.189208	121872
31 – 40.	.150288	158217
41 – 50.	110868	134919
51 – 50.	.82444	.99120
60 + سنة.	.84359	.111849

[195] - République Algérien Démocratique et Populaire, Monographie, Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, site internet : www.aniref.dz/monographies/ar/tlemcen.pdf

المجموع.	617162	.625977

جدول يبين الفرق بين إحصائيات السكان لولاية تلمسان سنة2008، مع الهيئة الناخبة للولاية سنة 2012.[196]

فالفئة العمرية بين 20-29 والتي تضم 189208، ليس مسجلا منها في الهيأة الناخبة إلا 121873 أي بفارق 68000، وهو عدد كبير جدا يوضح عدم الاهتمام اتجاه القضايا التي تخص المجتمع.

عكس الفئة العمرية بين 30 – 39 سنة التي تضم 150288، بينما بلغ عدد المسجلين في الهيأة الناخبة الخاصة بها 158217 سنة 2012 أي بزيادة حجم هذه الفئة، لنلاحظ الاهتمام بالتسجيل في الوعاء الانتخابي لها.

ولا يمكن أن نغفل أن تحليلنا لن يكون دقيقا باعتبار الفرق في تاريخ إحصاء السكان 2008 وتاريخ إحصاء الهيأة الناخبة 2012، إلا أن الملاحظ في الفئات العمرية كبر حجم الفئة الأصغر سنا مما يبين بأنه بعد مرور السنوات ستكون الفئة القادمة اكبر وليست اصغر.

ومن الملاحظ زيادة التسجيل في الوعاء الانتخابي كلما اتجهنا لفئة الكهول والشيوخ، ففي الفئة بين 40 – 49 يبلغ عدد المسجلين 134919 سنة 2012، بينما كان تعداد حجم السكان سنة 2008 يبلغ 110868، وهذا ما يوضح زيادة حجم الهيأة الناخبة مقارنة بتعداد السكان لهذه الفئة بين 2008 و 2012.

لذا ففئة الشباب الأقل إقبالا على تسجيل نفسها في اللوائح الانتخابية مقارنة بالفئات الأخرى، خصوصا فئة الشباب الأقل من 30 سنة، وهو ما يوضح عدم

196- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، جدول مقارنة بين التعداد السكاني سنة 2008 و الهيئة الناخبة لولاية تلمسان 2012، بتاريخ 2014/06/07.

اهتمامها بالعملية السياسية، رغم أن تعداد الشباب المثقف خريج الجامعات كبير في الولاية فقد وصل عدد المسجلين بجامعة تلمسان سنة 2009 إلى 34345 طالب.[197]

توزيع الهيئة الناخبة حسب بلديات الولاية: تضم ولاية تلمسان 20 دائرة و 53 بلدية، ويبلغ حجم الهيأة الناخبة في ولاية تلمسان ما تعداده 636311.[198]

تتصدر بلدية تلمسان الهيأة الناخبة في الولاية إذ يبلغ تعدادها 107874 ناخب، وتليها بلدية مغنية بـ 66787 ناخب، بينما تعد بلدية سوق الثلاثاء الأقل عددا بـ1851، وهذا ما يظهر التفاوت الكبير في تعداد السكان عبر بلديات الولاية، ويمكن تقسيم الهيأة الناخبة في ولاية تلمسان حسب عدد المسجلين بها، وذلك وفقا للجدول الآتي:

الشكل رقم 20:

حجم الهيأة الناخبة.	البلديات حسب حجم الهيأة الناخبة.
+50000	تلمسان، مغنية.(بلديتان).
10000 – 50000.	الرمشي، شتوان، منصورة، سبدو، الغزوات، الحناية، ندرومة، أولاد ميمون، صبرة، السواحلية، بني مستار، سيد العبدلي. (12 بلدية).
5000 – 10000.	حمام بوغرارة، عين يوسف، بن سكران، بني وارسوس، عين تالوت، عمير، بني بوسعيد، بني سنوس، عين فزة، جبالة، سيدي الجيلالي، البويهي، العريشة، القور، فلاوسن، باب العسة، بني خالد.(17 بلدية).

[197] - www .univ- tlemcen .dz le 28 /06/2014 à 18 :30

[198] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة تبين تعداد الهياة الناخبة لولاية تلمسان في الانتخابات التشريعية 2012.

3000 – 5000.	السواني، دار يغمراسن، الفحول، سيدي مجاهد، هنين، تيرني بني هديل، عين فتاح، مرسى بن مهيدي، عين النحالة، واد الشولي، العزايل، بوحلو، بني صميل، مسيردة الفواقة، عين غرابة، سبع شيوخ. (16 بلدية)
– 3000.	تيانت، عين الكبيرة، زناتة، أولاد رياح، بني بحدل، سوق الثلاثاء.(6 بلديات).

جدول يبين حجم الهيأة الناخبة في بلديات ولاية تلمسان.[199]

من الملاحظ وفقا لهذا الجدول بان الهيئة الناخبة في ولاية تلمسان تتوزع على بلدياتها الـ 53 بشكل غير متساوي، اذ يظهر هوة كبيرة بين البلديات.

لذا فان تقسيم البلديات في الجزائر والذي يعتمد على الحيز الجغرافي لا على الكثافة السكانية، جعل من بلديات الولاية بالنسبة للمرشحين عبارة عن مستويات، يمكن تقسيمها كالآتي:

بلديات كبرى: لها كثافة سكانية عالية وبالتالي هيئة ناخبة كبيرة يكفي حصد الأصوات بها للحصول على عدد معتبر من المقاعد، مثل: تلمسان، مغنية، الرمشي، منصورة، شتوان، الغزوات، ندرومة، سبدو.

بلديات متوسطة الكثافة: هذا النوع من البلديات يتميز بكثافة سكانية متوسطة كما أنها لا تزال تحافظ على الطابع القروي باعتبار أن اغلب سكانها ينتمون لعرش واحد مما يسهل عملية استقطاب أفرادها في الحملة الانتخابية، اذا ما وجد ابن المنطقة مثل: أولاد ميمون، سيد العبدلي، بن سكران، عين يوسف، باب العسة.

بلديات ضعيفة الكثافة: هذه البلديات لا تعتبر أولوية في الحملات الانتخابية لدى اغلب المرشحين باعتبار أنها لا تضمن للمرشح تحقيق نتائج جيدة لضعف هيأتها

199- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة تبين تعداد الهياة الناخبة لولاية تلمسان حسب البلديات في الانتخابات التشريعية 2012.

الناخبة، لذا تعتمد فيها اغلب التشكيلات السياسية على ابن المنطقة الموجود في قوائمها وهنا يظهر بشكل كبير طابع العروشية والجهوية.[200]

ومن الملاحظ بان اغلب المرشحين يتوجهون في حملاتهم الانتخابية إلى البلديات الكبرى، محاولين نيل استعطاف وقبول الشارع، لكون هذه البلديات تضمن بشكل كبير الفوز في الانتخابات.

فالهيأة الناخبة في بلدية تلمسان، تفوق الهيأة الناخبة لبلديات(الفحول، السواني، واد الشولي، زناتة، دار يغمراسن، العزايل، سبع شيوخ، تيرني بني هديل، عين النحالة، مسيردة الفواقة، عين فتاح، سوق الثلاثاء، سيدي مجاهد، مرسى بن مهيدي، بني بحدل، هنين، تيانت، أولاد رياح، بوحلو، عين غرابة، بني صميل، عين الكبيرة، بني خالد، باب العسة، فلاوسن، القور) مجتمعة أي 26 بلدية.

إذ تقدر فيها بـ 107874 ناخب بينما تبلغ في مجموع البلديات الستة وعشرون 105135 ناخب.

كما أن استقطاب ناخبي هذه البلديات يضمن للمرشح مقاعد دون أن ينتظر نتائج البلديات الأخرى، فإذا علمنا أن نسبة الخمسة بالمائة والتي تسمح للتشكيلات المشاركة الحصول على مقاعد قدرت في ولاية تلمسان في انتخابات 2012 بـ 12278 صوت، فانه يمكن تحصيلها في حالة الحصول على خمس الناخبين في بلدية مغنية فقط والتي تبلغ الهيئة الناخبة فيها 66787 ناخب.

هذا التفاوت الكبير في حجم الهيئة الناخبة في الولاية، جعل معدي قوائم مختلف التشكيلات السياسية يركزون على أن يكون المترشح من البلدية التي تحوي اكبر قدر من الناخبين، زيادة على فاعليته في مدينته مما يسمح باستقطاب اكبر قدر منهم.

---

[200] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة تبين تعداد الهيأة الناخبة في الولاية حسب البلديات.

إذ نلاحظ بان اغلب المراكز الأولى في مختلف التشكيلات السياسية لا تخرج عن بلديات تلمسان، مغنية، الرمشي، شتوان، منصورة، الغزوات، سبدو، هذا الأمر جعل أغلب الشخصيات المعروفة في البلديات الصغرى يغيرون مقر إقامتهم من بلدياتهم إلى عاصمة الولاية، أو لإحدى المدن الكبرى فيها، كما فعل رئيس حزب الكرامة "محمد بن حمو" بتغيير مقر سكناه من بلدية السواني إلى بلدية تلمسان.

المبحث الثاني: تصويت الشباب في الانتخابات التشريعية 2012.

عرفت مشاركة الشباب في ولاية تلمسان، كغيرها من ولايات الجزائر ضعفا واضحا، ونظرا لعدم القدرة على إعطاء إحصائيات دقيقة بخصوص حجم مشاركة الشباب، لعدم وجود مؤسسات مسؤولة عن جمع الإحصائيات، حاولنا أن نقترب من حجم المشاركة السياسية للشباب ونوعها.

من خلال إعطاء رأي الشباب حول نظرتهم لميدان المشاركة السياسية، والواقع السياسي الذي تعيشه الجزائر، معتمدين على وضع عينة دراسة تضم مجموعة من الشباب المبحوثين.

1) مجتمع الدراسة:

قمنا بوضع استمارة استبيان وتوزيعها على الشباب واضعين فيها عدة أسئلة تتيح لنا التعرف على آرائهم.

وفي تقييم إجمالي لنتائج العينة المبحوثة وجدنا أن نسبة المشاركة بالنسبة للعينة المدروسة هي 46,49%، كانت قريبة من تلك المعلنة من وزارة الداخلية في الولاية إذ بلغت 48,35%[201]

[201] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية تلمسان، مديرية التنظيم والشؤون العامة، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2012/05/10، بتاريخ 2014/06/02.

يتضح من خلال العينة المدروسة بان الاهتمام بالمشاركة السياسية من قبل الشباب في الولاية يبقى ضعيفا نظرا لوجود عدد معتبر من المبحوثين (25) لا يمتلكون بطاقة الناخب، بينما تتجاهل فئة كبيرة من المبحوثين عملية المشاركة في الانتخابات إذ من أصل 114 مبحوث شارك في الانتخابات 53 فقط.

فئة كبيرة من المشاركين لم تكن أصواتهم معبر عنها باعتبار أنها ملغاة وعددهم 16 من أصل 53 مشارك. (ارجع للملحق رقم 2)

وفي الإجابة على التساؤلات، أبان المبحوثين على اضطلاع واسع بنوعية الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية، أما بخصوص إمكانية إحداث نتائج الانتخابات التشريعية تغيير من حيث فاعلية البرلمان الجديد، فنلاحظ بان اغلب المشاركين يعتقدون عدم إمكانية حدوث أي تغيير، وهذا ما يوضح ضعف الثقة.

بخصوص جدوى المشاركة السياسية فـ 47,36% من العينة المبحوثة ترى بان هناك جدوى من المشاركة السياسية بالنسبة للشباب، وذلك من اجل عدم حصرها عند فئة الشيوخ.

يرى اغلب المبحوثين بان للشباب دور كبير في العملية السياسية، باعتبار أنهم الفئة الأكبر في المجتمع والتي تسمح بإحداث فرق في نتائج أي انتخابات، ولكن شريطة التحلي بالنزاهة وإعطائهم الفرصة لتولي مناصب قيادية.

2)المشاركة التصويتية للشباب حسب الجنس:

تختلف مشاركة الشباب في العملية الانتخابية حسب الجنس، إذ نلاحظ زيادة الاهتمام بالنسبة للذكور عن الإناث، ويتضح ذلك جليا في سحب بطاقة الانتخاب، إذ أن عدد الذكور المسجل في الهيأة الناخبة في الفئة (18 – 40 سنة) يبلغ 165607 مسجل، بينما يبلغ عدد الإناث 124816، رغم أن نسبة الجنسين متقاربة فيما يخص التعداد السكاني بالنسبة لذات الفئة العمرية.

ففي هذا الإطار قمنا بوضع عينة من 114 فرد، 60 ذكرا و54 أنثى من الدوائر 20 للولاية، والتي لا حظنا من خلالها ما يلي:

امتلاك بطاقة ناخب: أعلنت 13 أنثى من أصل 54 أنهن لا تمتلكن بطاقة انتخاب، أي بنسبة 24,07% ، بينما هناك 12 ذكرا فقط من أصل 60 أي بنسبة 20% لا يمتلكون بطاقة انتخاب، وهذا ما يظهر عنصر الاستعداد للمشاركة السياسية إذ يكثر عند الذكور مقارنة بالإناث.

بالنسبة للترشح للانتخابات التشريعية فقد اظهر الاستبيان بان هناك شابان من المبحوثين ترشحا للانتخابات برفقة حزبي جبهة القوى الاشتراكية، وحزب الشباب الديمقراطي بينما اقتصر التمثيل النسوي على فتاة واحدة ترشحت برفقة حزب الفجر الجديد.

من مجموع العينة البحثية هناك 21 شابة فقط من أصل 54 قامت بالاقتراع، بينما بلغ عدد المنتخبين الذكور 32 أي أكثر من نصف العينة، إذ يظهر جليا كبر حجم مشاركة الذكور مقارنة بالإناث.

أثناء عملية الاقتراع صوت 23 شابا فقط لتشكيلات سياسية من أصل 32 مصوت أي حوالي 70 % من المصوتين قام بوضع ورقة ملغاة، بينما صوتت 14 شابة من أصل 21 على تشكيلات سياسية ووضعت 7 منهن ورقة ملغاة.

الشكل رقم 21:

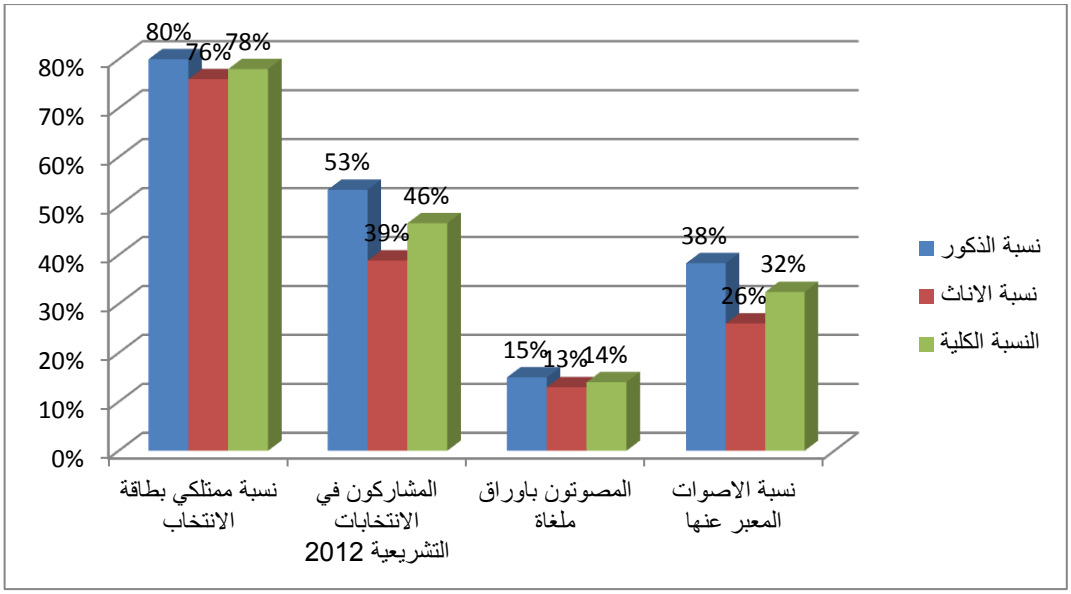

اعمدة بيانية تبين نسبة المشاركة السياسية للشباب حسب الجنس في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.[202]

بالنسبة للثقافة السياسية فقد اظهر الذكور أنهم أكثر اضطلاعا من الإناث على القضايا السياسية، ذلك أن 92 % منهم يعرفون السنة التي أجريت فيها آخر انتخابات تشريعية بينما تقل هذه النسبة عند الإناث إلى 79 %، كما أن 64 % من الذكور يعرفون عدد مقاعد ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني، و تقل هذه النسبة عند الإناث إلى 54 %.

في حين اظهر الجنسين معرفة بمهام أعضاء المجلس الشعبي الوطني والمتمثلة في التشريع وتمثيل المواطنين وايصال اهتماماتهم.

فيما يخص القضايا السياسية المتعلقة بنتائج الانتخابات التشريعية 2012، فقد كانت تصورات الشباب من الجنسين متقاربة بشكل كبير، فبالنسبة للرضا على نتائج الانتخابات التشريعية 2012 فقد اظهر كلا الجنسين عدم رضاه على النتائج النهائية إذ اعتبرت فئة كبيرة من الجنسين أنها نتائج مزورة.

202- دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص نسبة المشاركة السياسية حسب الجنس بولاية تلمسان في الانتخابات التشريعية 2012.

اما عن فاعلية المجلس الشعبي الوطني الجديد فقد اظهر الجنسين بأنه كسابقيه ولن يحدث أي تغيير، بينما أبان الذكور على أكثر معرفة بممثلي ولاية تلمسان في البرلمان مقارنة بالإناث، رغم أن عدد الذكور الذين صرحوا بمعرفتهم بالمنتخبين الجدد لا يتجاوز20%، بالمقابل أظهرت ضرورة المشاركة السياسية وان لها فائدة في تغيير الواقع السياسي للجزائريين، بنسبة تفوق الذكور.

الشكل رقم 22:

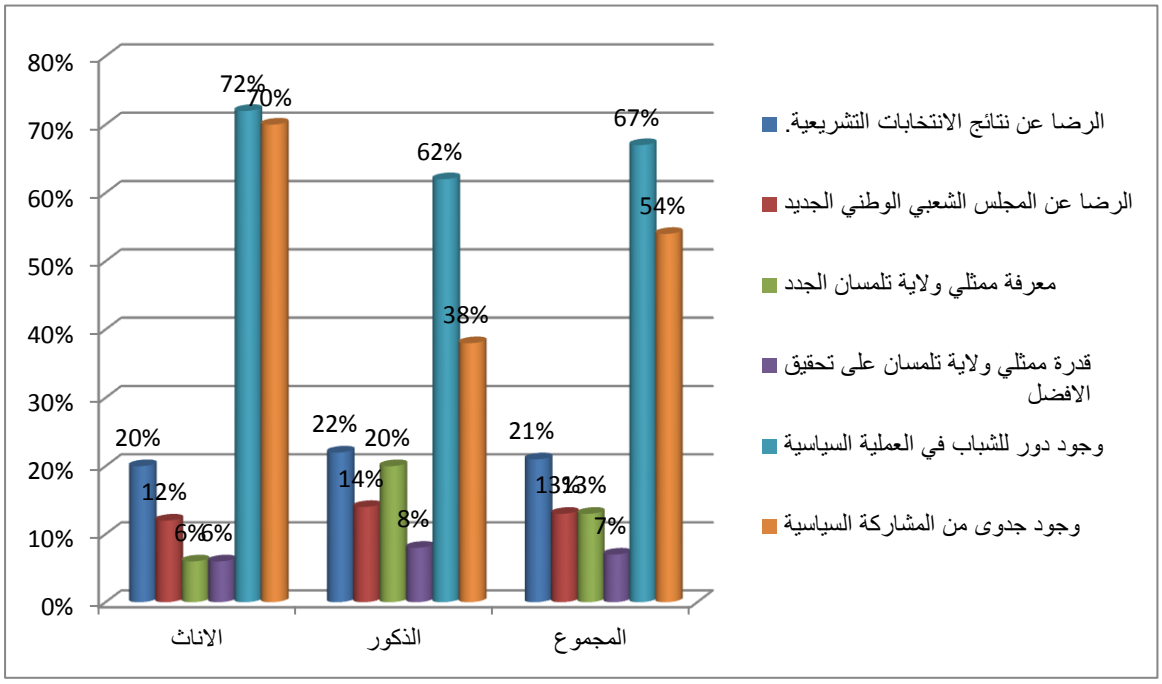

اعمدة بيانية تبين اتجاهات الشباب فيما يخص القضايا السياسية المتعلقة بالانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.[203]

ومن الملاحظ انه رغم أن الذكور أكثر مشاركة من الإناث، إلا أن الإناث أكثر فاعلية من الذكور وأكثر ثقة في أهمية مشاركتهم عكس الذكور الذين شاركوا ربما فقط من اجل التخوف من الحاجة لبطاقة الانتخاب في مجالات معينة.

---

[203] - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان متعلقة بالقضايا السياسية المتعلقة بالانتخابات التشريعية 2012.

3)المشاركة السياسية للشباب حسب الفئات العمرية:

في دراستنا لمشاركة الشباب حسب فئاتهم العمرية قسمنا عينتنا المبحوثة الى خمس فئات، وذلك لمعرفة الاختلافات الموجودة بين فئات عنصر الشباب ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الشكل رقم 23:

الفئة العمرية.	التكرار.	ممتلكي بطاقة الناخب.	عدد المصوتين.	الاصوات المعبر عنها.
20 – 18	21 فرد.	% 52,38	% 19,04	% 19,04
25 – 21	24 فرد.	% 70,83	% 37,5	% 20,83
30 – 26	23 فرد.	% 73,91	% 60,86	% 34,78
.35 – 31	22 فرد.	%95,42	%45,45	% 36,36
.40 – 36	24 فرد.	% 95,83	% 66,66	% 50
المجموع.	114 فرد.	% 78,07	% 46,49	% 32,45

جدول يبين المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية 2012.[204]

يظهر الجدول أن الاهتمام بالمشاركة السياسية يتزايد بالنسبة للفئات الأكبر سنا، وذلك من خلال التسجيل في الهيأة الناخبة وقد أوضح اغلب المبحوثين المتحصلين على بطاقة الناخب حاجتهم لها في مختلف الميادين الإدارية، بينما أرجع مبحوثوا الفئة العمرية (18 -20) سنة عدم تسجيلهم بسبب ضيق الوقت وكذا عدم اهتمامهم بالقضايا السياسية.

[204] - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص اتجاه الشباب للمشاركة السياسية بولاية تلمسان.

بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 فنلاحظ انخفاضها الشديد للفئة العمرية الأصغر(18 - 20) بينما تتقارب بالنسبة للفئات الأخرى إذ تتراوح بين 37 % إلى 66 %، ورغم هذا إلى أن اغلبهم لم تكن مشاركتهم فعالة باعتبار تفضيلهم وضع أوراق ملغاة بدل اختيار تشكيل سياسي معين.

الشكل رقم 24:

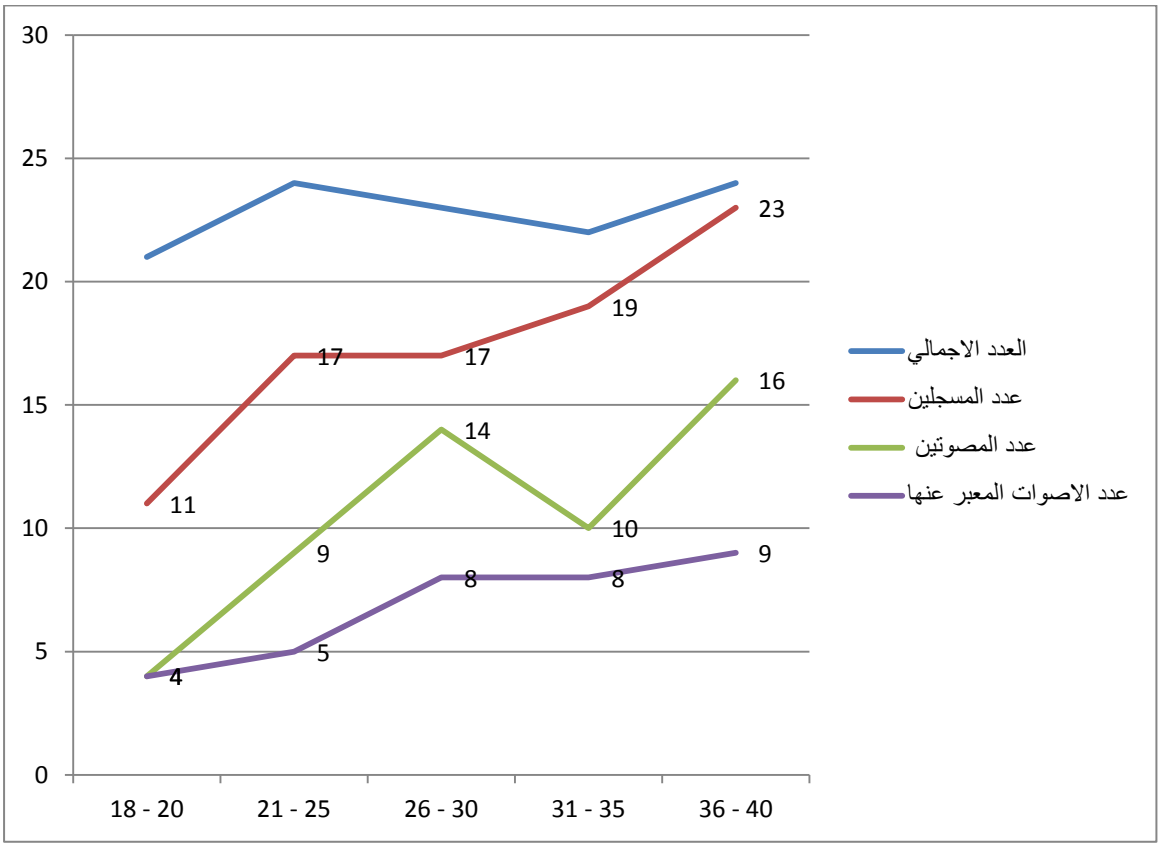

منحنى بياني يوضح اختلاف المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب الشرائح العمرية.[205]

بالنسبة لنظرة الشرائح العمرية حول نتائج الانتخابات التشريعية 2012، فان معظم الممتنعين عن الاجابة هم من الفئة العمرية(18 – 20 سنة) وهذا يوضح عدم اهتمامهم بالقضايا السياسية المتعلقة بالولاية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، كما أبانت الفئة العمرية (36 – 40) عن اضطلاع واسع بممثلي ولاية تلمسان في

205 - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص قابلية الشباب للمشاركة في الانتخابات المتعلقة بالشرائح العمرية.

البرلمان الجديد ومدى نشاطهم في الميدان الاجتماعي و السياسي، وقد كانت الاكثر مطالبة بالمشاركة في العملية السياسية موضحة أنها ضرورية لتغيير حالة الشباب.

4)المشاركة السياسية حسب المستوى التعليمي والاجتماعي:

بالنسبة للمستوى التعليمي فان نوعية دراستنا حتمت علينا اختيار فئة مهمة من الشباب الجامعي، إذ ضمت عينتنا 88 جامعيا، بينما كانت العينة المتبقية من مستوى التعليم الثانوي والمتوسط، ويمكن توزيع هذه العينة وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم 25:

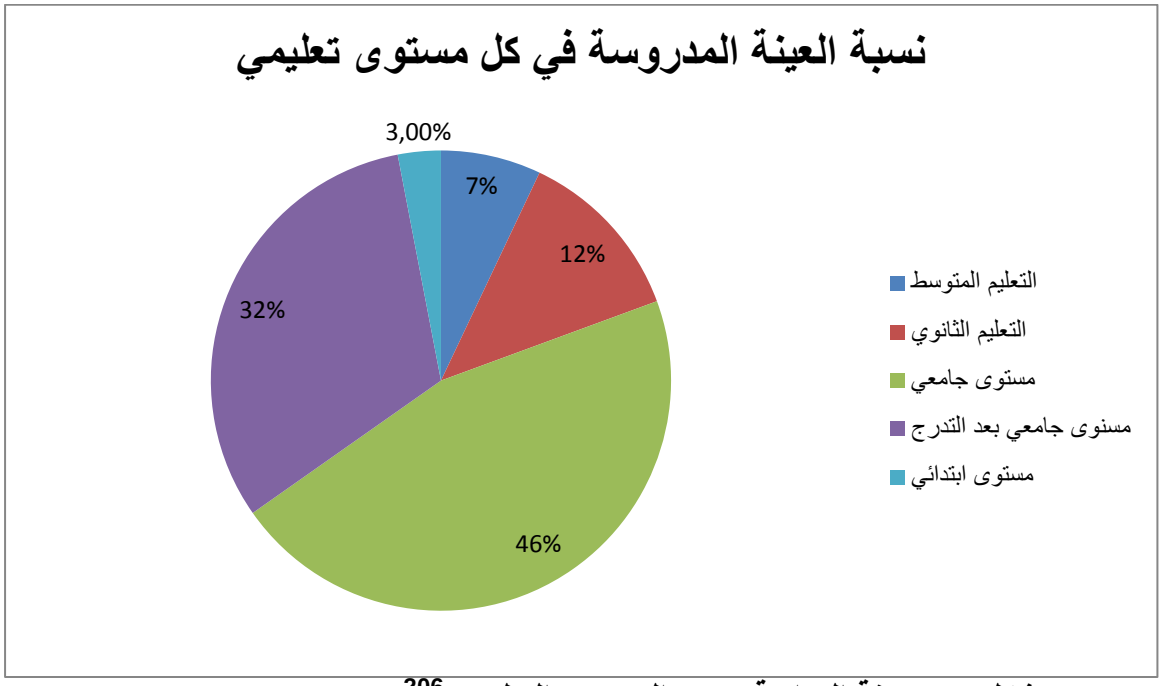

شكل يبين عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.[206]

مما لاحظناه في نتائج الدراسة، أن المشاركة السياسية تزيد عند من يمتلكون المستوى الجامعي، مقارنة بالمستوى الثانوي ومستوى التعليم المتوسط، بالنسبة للتسجيل في اللوائح الانتخابية نلاحظ بأنه يقل عند الطلبة مقارنة بالمتخرجين او من انهوا دراستهم في مستويات متقدمة.

206 - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي في الانتخابات التشريعية 2012

كما أظهرت الدراسة بان اغلب المبحوثين لا يثقون في نتائج الانتخابات، ويرى المتخرجون من الجامعات بأنه لا جدوى من المشاركة السياسية لان الشباب مغيب من العملية السياسية، بينما يرى اغلب من لم يكملوا دراستهم بان الشباب غير مؤهل للعمل السياسي، باعتبار أنهم لا يهتمون إلا بملذات الحياة، وربما يبين هذا القطيعة الموجودة بين جيل واحد متنوع الثقافة.

فيما يخص نتائج الانتخابات التشريعية 2012 فقد اظهر المبحوثون بأنهم لا ينتظرون الكثير من المنتخبين الجدد إذ يرون بأنهم لن يخدموا إلا مصالحهم الخاصة، كما أعرب معظمهم عن عدم معرفتهم بممثليهم في المجلس الشعبي الوطني الجديد.

الشكل رقم 26:

بالنسبة لدراسة الشباب حسب وظائفهم فقد كانت عينتنا ممثلة بالشكل الاتي:

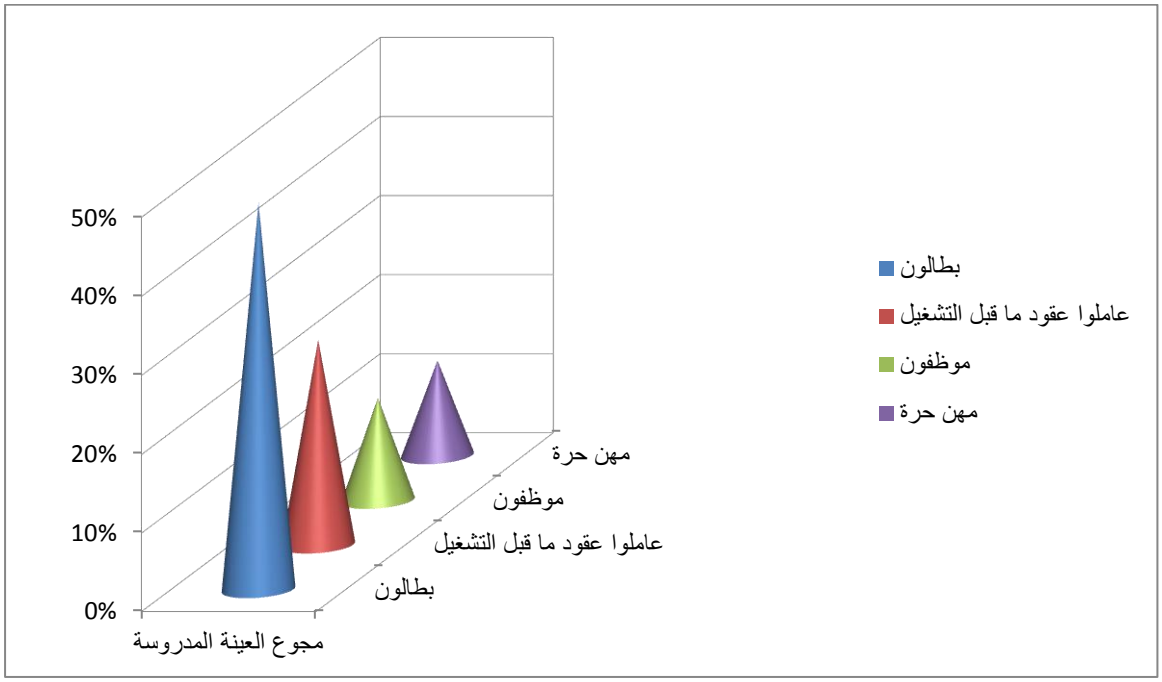

شكل يبين العينة المدروسة حسب الوظائف.[207]

[207] - دراسة ميدانية للانتخابات التشريعية 2012 عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص وظائف العينة المبحوثة.

غالبية العينة المدروسة من الشباب البطال، وهذا يظهر جليا بالنسبة للذين تقل اعمارهم عن 25 سنة، بينما بالنسبة للفئة التي تتواجد بين 25 و 30 سنة فان اغلبها من عاملي عقود ما قبل التشغيل.

وقد كانت نتائج مشاركة الشباب المنتخب من خلال متغير الوظيفة محددة وفقا للجدول التالي:

الشكل رقم 27:

الوظيفة أو المهنة.	التكرار.	المسجلون في القوائم الانتخابية.	المصوتون في الانتخابات التشريعية .	الأصوات المعبر عنها.
بطال.	.49	% 71,42	%26,53	% 14,28
عامل عقود ما قبل التشغيل.	.29	% 68,96	% 58,62	% 24,13
عامل عند الدولة	17	%100	% 76,47	% 76,47
مهن حرة	.19	% 89,47	%52,63	% 52,63
المجموع.	114	% 78,07	% 46,49	% 32,45

جدول يبين المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب الوظيفة.[208]

من خلال هذا الجدول يتضح بان المشاركة السياسية تزيد بشكل كبير عند الشباب العامل مقارنة بالشباب البطال، وعند الشباب الموظف في مؤسسات الدولة مقارنة بأصحاب المهن الحرة، كما نلاحظ بان العمال المتعاقدين رغم مشاركتهم الكبيرة في الانتخابات إلا أن اغلبهم كانت مشاركتهم غير فعالة بسبب وضعهم لأوراق ملغاة.

208 - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب وظائفهم.

يبدو أن المشاركة بالنسبة لفئة الموظفين في مؤسسات الدولة سواء بصفة دائمة أو المتعاقدين، ترجع لقضية المراقبة التي يتعرضون لها في هذه المؤسسات.

يمكن القول ايضا بان اغلب الموظفين تصبح لديهم ميول سياسية لاتجاهات معينة، وذلك بسبب قربهم من الفاعلين سياسيا، كأعضاء المجالس المحلية او انضواء بعضهم في نقابات عمالية والتي لمعظمها علاقات مع احزاب سياسية.

5) المشاركة السياسية حسب التقسيم الجغرافي:

عملنا اثناء اختيارنا لعينة دراستنا على تمثيل جميع مناطق الولاية، فوزعنا استمارتنا على الدوائر العشرين الموجودة في الولاية بمعدل 5 افراد عن كل دائرة، وبناء على التشابه الذي تعرفه البيئة السكانية بين بعض الدوائر واختلافها مع دوائر اخرى، قمنا بوضع تحليلنا حسب خمس مناطق جغرافية في لولاية.

هذه المناطق هي:

المنطقة الشمالية الساحلية وهي المطلة او القريبة من البحر الابيض المتوسط، تضم دوائر مرسى بن مهيدي، الغزوات، هنين، ندرومة، والتي مثلة ب21 فرد في عينة دراستنا.

المنطقة الجنوبية ذات الطبيعة السهبية والمحادية او القريبة من ولاية النعامة، وتضم دائرتي سبدو و سيدي الجيلالي، ممثلة ب11 فرد.

المنطقة الغربية ذات الطبيعة الداخلية والقريبة او المحادية للمغرب الاقصى، التي تضم الدوائر التالية: مغنية، بني بوسعيد، بني سنوس، باب العسة. ممثلة ب23 فرد.

المنطقة الشرقية ذات الطبيعة الداخلية ايضا المحادية لولايتي سيدي بلعباس وعين تموشنت، تضم دوائر الرمشي، بن سكران، اولاد ميمون، عين تالوت، ممثلة ب22 فرد.

المنطقة الوسطى ذات الطبيعة الداخلية التي توجد في مركز ولاية تلمسان، مكونة من دوائر تلمسان، شتوان، منصورة، صبرة، الحناية، فلاوسن، و ممثلة ب37 فرد.

ويمكن توضيح تقسيم العينة بالشكل التالي:

الشكل رقم 28:

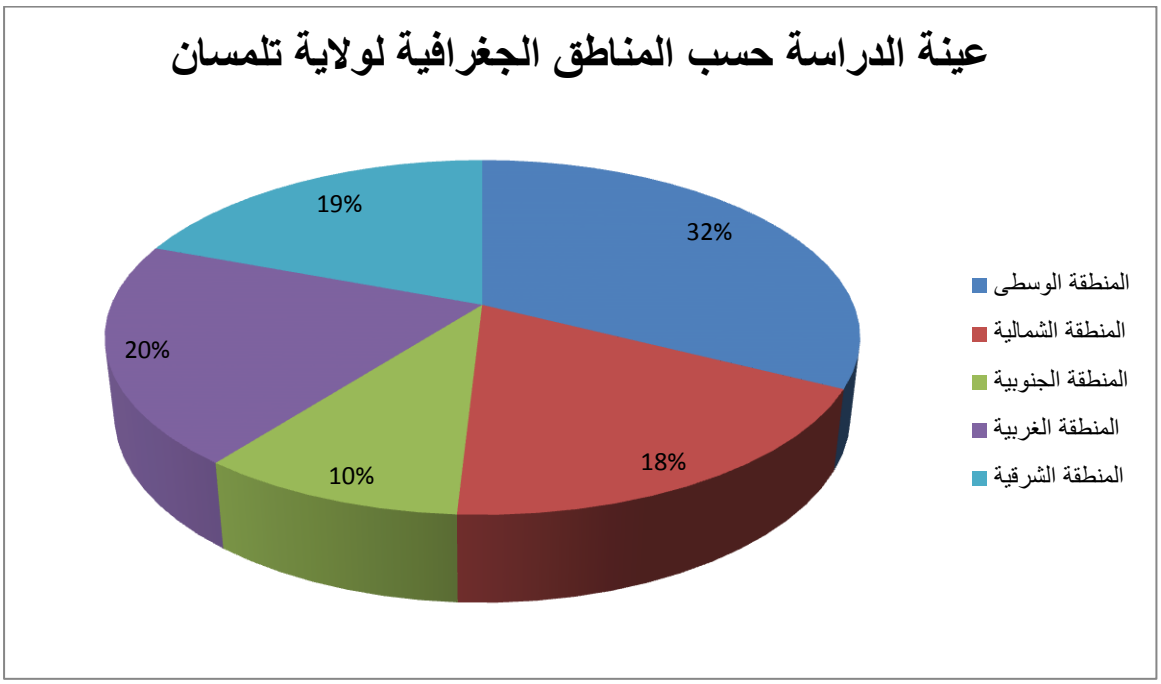

شكل يوضح حجم العينة المدروسة حسب التقسيم الجغرافي لولاية تلمسان. [209]

تقسيم العينة اتى متفاوتا بسبب ضعف الكثافة السكانية في جنوب الولاية مقارنة بالمناطق الاخرى، مما جعل اغلب الدوائر ترتكز بوسط الولاية، نظرا لكثرة عدد السكان.

بالنسبة لملاحظاتنا حول المشاركة السياسية للعينة المدروسة حسب التقسيم الجغرافي فيتضح بان سكان المنطقة الوسطى هم الاكثر استعدادا للمشاركة

209- دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب التقسيم الجغرافي للولاية.

السياسية، اذ من اصل 37 مبحوث 32 منهم يمتلكون بطاقة الناخب اي بنسبة 86,48 %، بينما تتقارب نسبة استخراج بطاقة الناخب في المناطق الاخرى، اذ تبلغ النسبة في المنطقة الغربية 73,91 % والشرقية والجنوبية 72,72، وتزيد قليلا في الشمالية 76,19 %، ويمكن توضيح عملية المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2010 بولاية تلمسان حسب المناطق الجغرافية بالجدول الاتي:

الشكل رقم 29:

المناطق الجغرافية للولاية.	ممتلكي بطاقة الناخب.	المنتخبون.	الاصوات المعبر عنها	المجموع.
المنطقة الوسطى.	.% 86,84	.%35,13	.%24,32	37 فرد.
المنطقة الشرقية.	.% 72,72	.%54,54	.% 40,90	22 فرد.
المنطقة الغربية.	.% 73,91	.% 47,82	.%26,08	23 فرد.
المنطقة الشمالية.	.% 76,19	.% 47,61	.%33,33	21 فرد.
المنطقة الجنوبية.	.% 72,72	.% 63,63	%54,54	11 افراد.
المجموع.	%78,07	% 46,49	% 28	114 فرد.

جدول يبين عملية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان وفقا للمناطق الجغرافية.[210]

[210] - دراسة ميدانية عن طريق استمارة الاستبيان بخصوص موضوع المشاركة السياسية للشباب في ولاية تلمسان.

يرجع التباين في عملية التسجيل باللوائح الانتخابية بين المناطق المدروسة، لأسباب متنوعة كطبيعة النشاط الاقتصادي في كل منطقة، اذ تزيد في الجهات الشمالية والغربية والجنوبية الانشطة التجارية الحرة، خصوصا مع طبيعتها، والتي تكفل للمواطنين اما العمل في الميدان السياحي او الصيد كما هو الحال في المناطق الشمالية، او في التجارة، كما هو الحال في المناطق الغربية، او تربية المواشي كما هو الحال في المناطق الجنوبية، بينما اغلب سكان المناطق الوسطى والشرقية خصوصا المتعلمين منهم يتجهون للبحث على العمل عند الدولة كموظفين، مما يجعلهم يقومون باستخراج بطاقة الناخب ، باعتبار انهم يرون ان هذا الامر ضروري للتوظيف او للمحافظة على وظائفهم.

بالنسبة للمشاركة فمن الملاحظ بان اغلب المصوتين في المناطق الجنوبية صوتوا لتشكيل سياسي معين، كما ان نسبة مشاركتهم كانت الاكبر رغم انهم الاقل تسجيلا في القوائم الانتخابية، وهذا يرجع اساسا للطبيعة العروشية للمنطقة اذ ان اغلب المصوتين يتجهون لدعم احد ابناء المنطقة بينما البقية غير مستعدين للمشاركة.

في حين ان نسبة المشاركة في المناطق الاخرى متقاربة الا انها تقل بشدة في المنطقة الوسطى، ويرجع هذا للتعداد السكاني المرتفع وبالتالي ضعف عامل العروشية، ف اغلب المسجلين بالقوائم الانتخابية يفضلون عدم المشاركة او التصويت بأوراق ملغاة.

المبحث الثالث: تقييم إجمالي لمشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية 2012.

عرفت الانتخابات التشريعية 2012 في ولاية تلمسان مشاركة قوية للفئات الشابة رفقة التشكيلات السياسية، كما تقلد الكثير منهم المراكز الأولى في هذه التشكيلات، ووفقا لذلك قمنا بوضع دراسة شاملة لمشاركة الشباب في مختلف التشكيلات السياسية، ومدى تأثير التواجد الشبابي فيها.

إضافة إلى التطرق للنتائج النهائية للعملية الانتخابية في ولاية تلمسان وحجم التمثيل الشبابي في المجلس الشعبي الوطني عنها.

1) تقييم المشاركة الشبابية في الأحزاب الفائزة بالانتخابات:

عرفت نتائج الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان فوز حزبين بالمقاعد 12 الخاصة بالولاية وهما:

حزب جبهة التحرير الذي يعد أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر إذ تأسس سنة 1954، بعد أن انصهرت فيه معظم التشكيلات السياسية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، واخذ على عاتقه قضية تحرير الجزائر إلى غاية تحقيق ذلك سنة 1962، ليصبح الحزب الوحيد الموجود في الساحة السياسية باعتباره حزبا طلائعيا، إلى غاية إقرار التعددية الحزبية سنة 1989 ليبقى مسيطرا على الساحة السياسية منذ ذلك الوقت إلى اليوم.[211]

ضمت قائمة حزب جبهة التحرير الوطني أربع مرشحين تتراوح أعمارهم بين(31 – 40) في غياب للشباب الأقل من سن الثلاثين.

ليكون حزب جبهة التحرير احد اقل الأحزاب اعتمادا على الشباب إذ ضم 11 مرشحا يزيد سنهم عن أربعين سنة، رغم رفض العديد من كوادر الحزب الترشح في مراتب متأخرة، مما أدى بقيادة الآفلان للجوء للأوراق البديلة وترشيح عدة أشخاص لم يكونوا من الممكن أن يأخذوا أماكنهم في قائمة الحزب العتيد.

ففي مقابلة لنا مع احد أعضاء المكتب الولائي لجبهة التحرير الوطني، أوضح أن الحزب لم يستطع أن يضع قائمته النهائية إلى غاية آخر الأيام.

---

[211]- مهدي أنيس جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار الاسامة، عمان، 2006، ص – ص، 93 -94.

بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي وهو الحزب الذي ولد كبيرا سنة 1997 بوجود العديد من الشخصيات الوطنية المعروفة، من وزراء وقياديي حركات المجتمع المدني، وإطارات انشق اغلبهم عن جبهة التحرير الوطني.[212]

فانه استطاع أن يخطف مقعدين من مقاعد الولاية، وقد كانت قائمته أكثر تمثيلا للشباب من جبهة التحرير الوطني إذ ضم 9 مرشحين من الفئة العمرية (30 – 40 سنة).[213]

ويظهر التمثيل الشبابي في الحزبين الفائزين في الجدول التالي:

الشكل رقم 30:

الفئة العمرية.	جبهة التحرير الوطني.	التجمع الوطني الديمقراطي.
– 30 سنة.	.00	.00
31 – 40 سنة.	.04	.09
41 – 50 سنة.	.05	.06
51 – 60 سنة.	.05	.00
+ 60 سنة.	.01	.00

جدول يبين الفئات العمرية المترشحة مع الأحزاب الفائزة في الانتخابات.[214]

ويبدو أن تمثيل الشباب الضعيف في قائمة جبهة التحرير الوطني يرجع لأسباب متعددة منها أن جبهة التحرير هو حزب النظام، والشباب غالبا ما يميل إلى

---

[212] - كمال رابح لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص 58.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، وثيقة حول توزيع المشاركين في التشكيلات السياسية وفقا لمتغير العمر، الانتخابات التشريعية 2012. [213]المترشحين

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، وثيقة حول توزيع الفائزين في التشكيلات السياسية وفقا لمتغير العمر، الانتخابات التشريعية 2012 بولاية 214المترشحين تلمسان.

المعارضة بسبب عدم رضاهم على الأوضاع التي يتواجدون عليها، وكذا معرفتهم المسبقة بأنهم لن يتواجدوا في حزب مثل جبهة التحرير الوطني من اجل أن يترشحوا، بل فقط من اجل تعليق اللافتات وملا القاعات، ومجابهة القوى المنافسة عن طريق إبراز قوة الحزب في الحملات الانتخابية.

إضافة إلى ذلك فان كثير من الشباب الجزائري ينتمي لعائلات كان فيها احد افرادها أعضاء في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما جعل جبهة التحرير الوطني متهمة في نظرهم بأنها السبب في أحداث التسعينات وبان من يتواجدون فيها مجرد أشخاص أصحاب مصلحة، وهذه النظرة التخوفية من الحزب جعلت الكثيرين لا يجرؤون حتى على محاولة الاقتراب من المنتمين إليه.

ورغم كل هذا إلا انه لا يجب أن نغفل بان حزب جبهة التحرير رغم عدم إعطائه فرصا للشباب، إلا انه نجح في تأطيرهم بشكل كبير وذلك عن طريق المنظمات الطلابية والحركات النقابية وهو ما أعطاه قوة مقارنة بالأحزاب الأخرى، كما انه استطاع إنتاج فئة مطلعة على الفضاء السياسي وفقا لإستراتيجية الحزب يتم إعدادها لتكون مشاركة في الاستحقاقات التي يدخلها ولو بعد فترة طويلة.

وهذا ما يظهر خصوصا إذا تفحصنا السير الذاتية لدى مترشحي جبهة التحرير الوطني باعتبار أن اغلبهم كانوا أعضاء في منظمات طلابية أو نقابات عمالية، وكان حزب السلطة يستحوذ على المعارضة في الحياة الطلابية والعمالية.

بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي فيظهر هذا الحزب بأنه أعطى فرصا للشباب أكثر بكثير من جبهة التحرير الوطني، ويكفي أن كلا من "أمين السنوسي" و"نوال ليلى بلخوجة" وهما الفائزين بمقعدي الحزب لا يزالون في ظل فئة الشباب فالأول اقل من فئة الأربعين بينما الثانية تتجاوز سن الأربعين بقليل.

ويرجع هذا لان التجمع الوطني الديمقراطي هو حزب ليس بالقديم إذ تأسس سنة 1997، ومن الطبيعي أن نجد الشباب الذين بدؤوا رحلتهم معه قد وصلوا لتولي

المناصب العليا فيه، خصوصا أن اغلب السياسيين المتقدمين في السن يفضلون البقاء في إطار عباءة جبهة التحرير الوطني، رغم أن الكثيرين يعلمون بان التجمع ولد من رحم الجبهة.

ورغم إعطائه الفرص للشباب فان إقبال هذه الفئة على الحزب يبقى ضعيفا وذلك لتخوفهم من أحزاب السلطة كما أردفنا والرغبة في إيجاد إطار سياسي تنظيمي جديد يحمل قناعاتهم ويطالب برغباتهم.

2)التمثيل الشبابي للأحزاب السياسية المعروفة.

تعرف عدة أحزاب في الجزائر بماضيها السياسي والمتمثل في المشاركة المستمرة في العملية الانتخابية منذ إقرار التعددية، ومن بين هذه الأحزاب حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حركة الإصلاح، والتي دخلت انتخابات ماي 2012 بتكتل فيما بينها سمي بتكتل الجزائر الخضراء، إضافة إلى هذه الأحزاب يمكن وضع حزب جبهة العدالة والتنمية رغم حداثة تأسيسه ضمن خانة الأحزاب المعروفة، نضرا للماضي السياسي لزعيمه عبد الله جاب الله.

كما تعد جبهة القوى الاشتراكية من أهم الاحزاب السياسية في الجزائر كون تأسيسها يعود لما بعد الاستقلال، لتبقى في النشاط بشكل سري إلى غاية إقرار التعددية سنة 1989 أين ظهرت للعلن بشكل رسمي.

ويعد حزب العمال الذي ترأسه لويزة حنون احد أكثر الأحزاب شهرة في الجزائر، نظرا لطبيعته الداعمة للمرأة والعمال والمحافظ على فكره الاشتراكي.

إضافة إلى هذه الأحزاب نجد الجبهة الوطنية الجزائرية الذي استطاع أن يأخذ وزنا في الساحة السياسية الجزائرية، وذلك بتحصله على عدة مقاعد في الانتخابات التشريعية والمحلية السابقة، وسوف نقوم بإعادة إحصاء التمثيل الشبابي للأحزاب السابقة بشكل متسلسل.

تكتل الجزائر الخضراء:

دخل تكتل الجزائر الخضراء الانتخابات التشريعية في ولاية تلمسان بجمعه معظم التشكيلات السياسية التابعة للتيار الإسلامي، وهي حركة مجتمع السلم والتي أنشئت في مارس 1991 منبثقة عن جمعية الإرشاد والإصلاح و تعد احدى اكبر الأحزاب الإسلامية.[215]

حركة الإصلاح الوطني والتي أنشئت سنة 1998، نتيجة للازمة التي استهدفت سلطت رئيسه جاب الله بعد انقسام حركة النهضة، لتنشا حركة الإصلاح الوطني عن هذا الانقسام.[216]

حركة النهضة والتي تأسست سنة 1989 بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله والممثلة للتيار الإخواني بالجزائر.[217]

وقد تم وضع ترتيب المنتمين للأحزاب في القائمة الموحدة بالبدء بترتيب المقاعد الثلاث الأولى كالآتي: حمس- نهضة- إصلاح.

ثم عكس الترتيب في المراتب اللاحقة، إصلاح - نهضة - حمس. وقد وضع الوزير السابق التابع لحركة مجتمع السلم "عبد الله خنافو" كراس لقائمة الجزائر الخضراء في الولاية، وكان التمثيل الشبابي في التكتل متوسطا إذ حدد بـ 8 مرشحين 2 منهم اقل من ثلاثين سنة و 6 ينتمون للفئة العمرية (31 – 40 سنة).

وتعد هذه النسبة جيدة كون التكتل ضم 3 أحزاب أي أن كل واحد منها مثل ب5 مرشحين لذا فوضع هذا العدد من الشباب دليل على الثقة التي أعطيت لهم من طرف كل حزب.

---

[215] - كمال رابح العروسي، مرجع سابق، ص 55.

[216] - صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2012، ص 112.

[217]- الموقع الرسمي لحركة النهضة، يوم: 2014/05/28. الساعة 18.47.http://nahda-dz.org

وقد خيب التكتل المراهنين عليه إذ جاء في المرتبة الثامنة جامعا 6226 صوت بنسبة 2,54 % وهو ما لم يتح له الحصول على أي مقعد في البرلمان الجديد.

جبهة العدالة والتنمية (ADALA)

دخلت جبهة العدالة والتنمية السباق في تشريعيات 2012 بولاية تلمسان بقوة، إذ كانت من ابرز المرشحين لخطف العديد من المقاعد في البرلمان وذلك بعد إعطائها الاعتماد في شهر فيفري 2012، وقد عرفت الحملة الانتخابية التي قادها حزب جاب الله لغطا كبيرا نظرا لقوتها مقارنة بالتشكيلات السياسية الأخرى إذ كانت ابرز المنافسين لجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

وقد وضعت الجبهة المهندس "خالد مرحوم" كراس قائمة لها وهو من مدينة مغنية وينتمي لفئة الشباب (39 سنة).

و كان في المراتب الأولى كل من "الحاج عبد القادر" من مدينة الرمشي، والأستاذة "فتيحة يزيد" من مدينة تلمسان، والتي تعد من فئة الشباب.

وقد أوضح رأس قائمة حزب جبهة العدالة والتنمية في مقابلة معه، بان الحزب اختار قائمته وفقا للماضي النضالي لكل منهم، زيادة عن مؤهلاتهم ومكانتهم في المجتمع، موضحا في ذات السياق أن المكتب الوطني هو المسئول عن ترتيب المرشحين وذلك وفقا لما يراه مناسبا.

وأوضح أيضا بان هناك عدة عوامل لم تسمح ببروز الحزب في الانتخابات الماضية أهمها حداثة تكوينه مما جعل اسم الحزب جديدا عند اغلب المواطنين، إضافة إلى القوانين الانتخابية الخاصة بترتيب القوائم ووضع صورة المرشح بدل رئيس الحزب زيادة على نسبة الخمسة بالمائة، وكذا توزيع الهيأة الناخبة بين التشكيلات الكثيرة المشاركة في الانتخابات.

بالمقابل أوضح المترشح عن جبهة العدالة والتنمية بان الحزب استطاع استقطاب فئة كبيرة من الشباب الذين كانوا يعدون للمشاركة في الاستحقاقات القادمة، غير أن النتائج الضعيفة للحزب ساهمت في ابتعاد اغلبهم عن الساحة السياسية بسبب صدمتهم من طبيعة النتائج النهائية للانتخابات.

وبالنسبة للتمثيل الشبابي في الجبهة فقد كان متوسطا أيضا بوجود 8 شباب ينتمي اثنان منهم للفئة ـ 30 سنة، و 6 للفئة بين 31 و 40 سنة.

رغم كل ما انتظر من الحزب الجديد إلا أن النتائج كانت مخيبة له، إذ احتل المرتبة 11 من بين التشكيلات السبع والأربعين المشاركة، متحصلا على 5525 من الأصوات بنسبة بلغت 2,25 % أي بفارق 6753 عن نسبة 05 % المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان.

جبهة القوى الاشتراكية: (FFS)

وضعت جبهة القوى الاشتراكية الحزب ذو التاريخ الكبير في الجزائر أكثر تشكيلة شبابية مترشحة بين التشكيلات المتنافسة، إذ دخل الحزب الانتخابات بـ 14 شابا 3 منهم يقل سنهم عن 30 سنة ووضعت على رأس قائمتها السيد حارك وهو الوحيد الذي يفوق سنه 40، وينتمي للفئة اللاحقة لفئة الشباب أي (41 – 50 سنة).

ورغم هذا التمثيل الشبابي القوي إلا أن الحزب لم يستطع أن يحصد إلا 2880 صوت أي بنسبة 1,17 %، ليحتل المرتبة 23 بين التشكيلات المشاركة ليبقى الحزب غير قادر على إيجاد مكانة له خارج منطقة القبائل، كما أتبث بان الشباب غير قادر على حصد الأصوات لغياب المساندة من بني جيلهم.

حزب العمال:

دخل حزب العمال سباق تشريعيات 2012 بمحاولة استعطاف الناخبين الذين لا يزالوا يؤمنون بالحزب الذي تقوده لويزة حنون باعتبارها من أهم الأصوات المعارضة منذ إقرار التعددية، ولم يركز الحزب على الفئات الشابة أثناء إعداد قائمته إذ لم يضم إلى 6 مرشحين منتمين لها واحد فقط يقل سنه عن الثلاثين.

ولم يحصد الحزب أي مقعد في المجلس الشعبي الوطني رغم انه احتل المرتبة الخامسة من بين التشكيلات المشاركة إلا أن نسبة 3,37 % من الأصوات أي 8268 ناخب المحصل عليها لم تشفع للحزب في أن يكون ممثلا للولاية في البرلمان الجديد.

وفي مقابلة لنا مع رئيس مكتب الحزب بمدينة مغنية وعضو اللجنة الوطنية المركزية السيد "بن حمو"، أوضح أن السبب الرئيسي لتراجع الحزب في الانتخابات التشريعية الأخيرة، أين لم يحصل على أي مقعد يرجع لكون قائمة الحزب توضع على المستوى الوطني، وذلك بالأخذ بعاملي الكفاءة من جهة والأقدمية في الحزب من جهة أخرى، مما يلغي عامل العروشية المطلوب في مثل هذه المواعيد.

وأوضح انه لا يسمح بالترشح للأعضاء المنتمين للحزب لمدة تقل عن 6 أشهر، وان حزبه يخصص حصصا لفئات معينة مثل المرأة والشباب، وقد أوضح أمين عام حزب العمال أيضا أن حزبه هو أول من اقترح وضع حصص للمرأة وكذا للشباب في المجلس الشعبي الوطني.

أدى هذا حسبه إلى غياب بعض المناطق من التمثيل في قائمة الحزب، كون وضع القائمة يعود للكفاءة لا للعروشية، وبالتالي عدم انتخاب سكان المناطق الموجودة خارج نطاق تمثيل الحزب للعمال.

كما أوضح السيد "بن حمو" أيضا أن اغلب النواب السابقين عن الحزب يبيعونه بمجرد صعودهم للبرلمان لفائدة تشكيلات سياسية أخرى مثل جبهة التحرير

الوطني، وذلك كون هذه الأخيرة لا تقتسم رواتب مترشحيها عكس العمال الذي يعتبر حزب مستقل ويعتمد على التمويل الذاتي من رواتب مترشحيه، مما يؤدي بهم إلى تغيير العباءة السياسية تحت ما اسماه التجويع السياسي.

أما فيما يخص المشاركة السياسية للشباب في حزبه إذ لم تتجاوز الست مترشحين، أوضح أن السبب من خلال ذلك يعود للنشاط داخل الحزب إضافة إلى الماضي النضالي، إذ أوضح أن نسبة 30 % موجودة والحزب هو الوحيد في الجزائر الذي يتبع هذه السياسة، كما أن للحزب منظمة شبابية مسماة منظمة الشباب من اجل الطلاب يتم انتقاء من خلالها الكفاءات الشبابية للعمل السياسي.

وأوضح أن رأس قائمة الحزب في الولاية السيد "رمضاني" يعد من فئة الشباب.

وعن النتائج الخاصة بالحزب فقد أوضح أنها كانت منتظرة، بسبب السياسة المتبعة من طرف النظام وذلك بتوزيع الأصوات بين الأحزاب الجديدة وبالتالي إقصاء اغلب التشكيلات السياسية لتخلو الساحة في الأخير لحزبي السلطة.

الجبهة الوطنية الجزائرية:FNA

فشلت الجبهة الوطنية الجزائرية في الحفاظ على المقعد الذي تحصلت عليه في الانتخابات الماضية عن ولاية تلمسان رغم زيادة عدد المقاعد إلى 12، ويبدو أن انسحاب ممثلها السابق "محمد بن حمو" أدى إلى توزع الأصوات بينه وحزبه الجديد الكرامة وبين الجبهة الوطنية الجزائرية التي يرأسها "موسى التواتي".

وقد مثلت الجبهة الوطنية الجزائرية بـ 8 شباب اثنان منهم اقل من 30 سنة، ليكون تمثيل الشباب متوسطا في "الافنا"، وقد عجزت الجبهة الوطنية الجزائرية كغيرها من الأحزاب المشاركة في انتخابات ماي عن ولاية تلمسان من الظفر بأي مقعد إذ اكتفت باحتلال المرتبة الرابعة بالولاية بمجموع أصوات 9194 لتكون

اقرب الأحزاب المشاركة في الحصول على نسبة 5 % والتي أصبحت هاجسا لمختلف التشكيلات السياسية المشاركة.

ويمكن توضيح تمثيل الشباب في الاحزاب ذات الماضي السياسي من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 31:

الفئة العمرية.	– 30 .	31 – 40	41 – 60	51 – 60	60 + سنة.	المجموع
تكتل الجزائر الخضراء.	.02	.06	.02	.03	.02	15
جبهة العدالة والتنمية.	.02	.06	.06	.01	.00	.15
جبهة القوى الاشتراكية.	.03	.11	.01	.00	.00	.15
حزب العمال.	.01	.05	.08	.01	.00	.15
الجبهة الوطنية الجزائرية.	.02	.06	.05	.02	.00	.15
المجموع.	.10	.34	.22	.07	02	.75

جدول يبين التمثيل الشبابي في قوائم الأحزاب المعروفة في انتخابات ماي 2012 بولاية تلمسان.[218]

ويمكن تمثيل هذا الجدول بالشكل التالي:

[218] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية تلمسان، إحصاء مترشحي التشكيلات المشاركة في الانتخابات التشريعية ماي 2012 عن طريق الأعمار في كل قائمة، ،يوم 2014/06/02.

الشكل رقم 32:

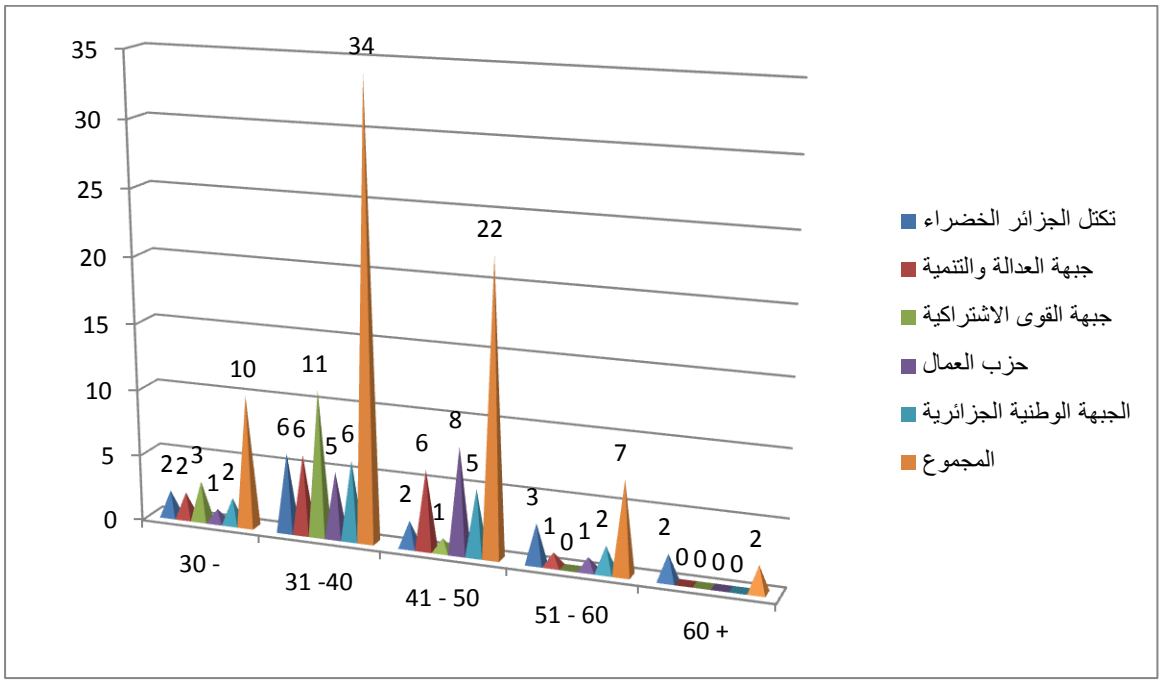

شكل يوضح قوائم الأحزاب المعروفة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان وفقا للفئات العمرية.[219]

من خلال الشكل يتضح جليا بان الأحزاب المعروفة اعتمدت على الفئة العمرية بين (31-40)، في وضع قوائمها بـ 34 مترشحا بينما تليها الفئة العمرية (41– 50سنة) بـ 22 مترشحا، فيما لم تمثل الفئة العمرية + 60 سنة إلا بمترشحين فقط.

3)التمثيل الشبابي للتشكيلات السياسية الصغيرة:

219 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، وثيقة بخصوص قوائم الاحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية بولاية تلمسان حسب العمر.

عرفت انتخابات 2012 مشاركة عدد ضخم من الأحزاب في معتركها كان معظمها غير معروف في الساحة السياسية لدرجة اختلط معها على المشارك أسماؤها وممثلوها وهو ما أوقع في كثير من الأحيان المشاركين في أخطاء كبيرة، وسوف نركز في هذا الجزء من بحثنا على الأحزاب الصغيرة التي حققت أفضل النتائج في الانتخابات التشريعية عن ولاية تلمسان رغم أنها لم تنجح في تحقيق أي مقعد في البرلمان.

حزب الكرامة: (KARAMA)

تحصل حزب الكرامة على اعتماده أشهرا قليلة قبل الانتخابات التشريعية وقد ترأسه المحامي "بن حمو" والمنتمي لبلدية السواني في ولاية تلمسان، وقد ترأس قائمة الحزب في الولاية رئيس الحزب بحد ذاته ورغم نجاحه في احتلال المرتبة الأولى في بلديته متفوقا على جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، إلا انه فشل في الحفاظ على مقعده الذي حصده في تشريعيات 2007 مع الجبهة الوطنية الجزائرية.

وقد مثل الحزب بـ 6 شباب واحد فقط منهم اقل من 30 سنة وهي نسبة مخيبة لحزب في طور التأسيس من المفترض أن يكون معظم أفراده شبابا، مع العلم أن حزب الكرامة حل سادسا في ترتيب الأحزاب في ولاية تلمسان إذ حصد 8062 صوت لم تسمح له بتجاوز نسبة الخمسة بالمائة.

التجمع الجزائري: (RA)

يعد حزب التجمع الجزائري من اصغر الأحزاب السياسية المشاركة، فليس له ماضي تاريخي باعتباره حديث التأسيس، وقد مثل الحزب في الانتخابات التشريعية في ولاية تلمسان بـ 10 شباب 4 منهم يقل سنهم عن 30 ليكون من أكثر التشكيلات

المعتمدة على الشباب، وقد تحصل الحزب على 5727 صوت محتلا المرتبة 9 من مجموع التشكيلات المشاركة.

الجبهة الوطنية للحريات:(FNL)

لم تعتمد الجبهة الوطنية للحريات على عدد مهم من الشباب إذ لم يتجاوز ممثليها في هذه الفئة العمرية الخمس ممثلين من أصل 15 اثنان منهم يقل سنهم عن الثلاثين، وقد حلت الجبهة الوطني للحريات في المرتبة 12 من مجموع التشكيلات المشاركة حاصدة لـ 5388 صوت.

جبهة الحكم الراشد:

اعتمد الحزب حديث التأسيس على 8 مترشحين شباب، 2 منهم اقل من ثلاثين سنة منهم رأس القائمة السيدة "حميدي ليندة" المنتمية لمدينة مغنية، وقد أوضحت "ليندة حميدي" في مقابلة جمعتنا بها ان السبب الرئيسي الذي دفع الحزب لاختيارها على رأس قائمته بولاية تلمسان، يعود لعدم وجود رؤساء قوائم إناث بالنسبة للحزب على المستوى الوطني، ونظرا لمستواها التعليمي المتميز باعتبارها حاملة شهادة ماجستير في الترجمة من قطر، ومستواها الاجتماعي الجيد جعل اللجنة المركزية للحزب تختارها كراس للقائمة.

وبالنسبة لنتائج الحزب فقد اعتبرتها بالمرضية وذلك نظرا لحداثة تأسيسه، موضحة أن جبهة الحكم الراشد فتحت المجال أمام العديد من الشباب، إلا أن المشكل يرجع لان اغلبهم يفضل عدم المشاركة بسبب التخوف من التشكيلات السياسية الجديدة وكذا أزمة الثقة الموجودة بين الشباب والمشاركين السياسيين.

واوضحت أن للإعلام دور كبير في نتائج الانتخابات، باعتباره كان يدعو للمقاطعة في صورة القنوات الجديدة كالشروق والنهار، وبالتالي فتح المجال أمام

ذات التشكيلات المسيطرة على الساحة السياسية وبقاء نفس الوعاء الانتخابي، ورأت انه على الشباب أن يتجه للمشاركة السياسية إذا ما أراد تغيير واقعه.

وقد نجح الحزب في استقطاب العديد من الناخبين إذ حصد 4744 صوت حالا في المرتبة 13 من بين التشكيلات المشاركة.

التمثيل الشبابي للقوائم الحرة:

شاركت في الانتخابات التشريعية بولاية تلمسان 7 قوائم حرة هي : التقويم، الأصالة والمعاصرة، صوت الشعب، الأمل والإخلاص، المواطنة، الدفاع والحرية.

وقد مثلت القوائم الحرة مجتمعة في الولاية بـ 59 شابا 18 منهم ينتمون للفئة اقل من ثلاثين سنة، أي بنسبة 56%.

وقد استطاعت هذه القوائم أن تحصد نتائج متميزة، إذ كانت قائمة التقويم – ه –، اقرب التشكيلات المشاركة للحصول على مقاعد في البرلمان، إذ استطاعت جمع 9950 صوت أي ما نسبته 4,05% معتمدة على الطابع العروشي في ذلك كون راسها من عرش اولاد نهار احد اكبر العروش في ولاية تلمسان، محتلة المرتبة 3، كما حلت الأصالة والمعاصرة – ا – في المرتبة 7 بـ 7354 صوت، لتأتي قائمة صوت الشعب – ب – في المرتبة العاشرة بـ 5692 صوت.

كانت هذه دراسة للتمثيل الشبابي في قوائم التشكيلات السياسية المشاركة في انتخابات ماي 2012 بولاية تلمسان.

ومن الملاحظ بان التمثيل الشبابي في الأحزاب حديثة التكوين وغير المعروفة على الساحة السياسية، وكذا في القوائم الحرة لم يكن بالشكل المنتظر، إذ رغم وجودهم بشكل اكبر من الأحزاب الأخرى إلا أن تمثيلهم بقي غير مؤثر، باحتلالهم المراكز الأخيرة في اغلب الأحيان.

يعود ذلك عدم تحفز الشباب لخوض تجارب فاشلة في الميدان السياسي من اجل بقائهم في صورة جيدة عند بني جيلهم، إضافة إلى أن الأحزاب الجديدة عملت على أن تستقطب الشخصيات المعروفة في الساحة السياسية، والتي لم تتح لها الفرصة للترشح في مراتب متقدمة رفقة التشكيلات الأكثر بروزا.

4)التقييم العام لنتائج الانتخابات التشريعية 2012.

عرفت الانتخابات التشريعية 2012 نتائج لم تكن متوقعة من طرف مختلف المتتبعين للشأن السياسي، وذلك سواء في الجزائر كإطار كلي للانتخابات، أو عينة دراستنا ولاية تلمسان، اذ واصلت جبهة التحرير الوطني تسيد المشهد السياسي، ولكن هذه المرة بشكل مبهر إذ حازت على الأغلبية الكبرى للمقاعد في ولاية تلمسان.

وأبقى التجمع الوطني الديمقراطي على حضوره في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تلمسان وذلك بحصوله على مقعدين، مع تراجع مختلف القوى السياسية المعروفة والتي لم تستطع منافسة الحزبين المحسوبين على السلطة.

إلا أن التمثيل السياسي للشباب من بين الفائزين بمقاعد المجلس الشعبي الوطني كان ضعيفا جدا بالشكل الذي لم يثري طموحهم، باعتبار أن ولاية تلمسان مثلت بشابين فقط من أصل 12 فائز في الانتخابات، مما يطرح الكثير من التساؤلات عن دور الشباب في العملية السياسية.

وذلك رغم ان تمثيل الشباب في التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان عرف تطورا ملحوظا مقارنة بالانتخابات التي سبقتها، فمن أصل 705 مرشح من التشكيلات 47 المشاركة نجد أن تمثيل الفئات الشابة (ـ 40 سنة) قدر بـ 366 مرشح، أي بنسبة 51,91 % وهو يعتبر انجازا بحد ذاته، نظرا لإقبال الشباب الغير مسبوق على العملية السياسية، رغم أن الأمر له أسبابه التي سبق وان اردفناها.

وقد اعتبر حزب جبهة القوى الاشتراكية الأكثر تمثيلا من طرف الفئات الشابة ب 14 مرشح من أصل 15 أي بنسبة 93 %، بينما اعتبرت الحركة الوطنية للطبيعة والنمو الأقل تمثيلا بـ مرشحان من أصل 15 أي بنسبة 13 %.

بالنسبة للحزبين الفائزين، في قراءتنا لمجموع الأصوات التي تحصل عليها الحزب الأول جبهة التحرير الوطني نجد بانه تحصل على ما مجموعه 66924 من بين 245557 صوت معبر عنه أي حوالي ¼ الأصوات المعبر عنها.[220]

بينما تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 16365 صوت والذي قابله مقعدين أي أن المقعد في النهاية قدر بحوالي 6692 صوت بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، و 8187 صوت بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا ما يطرح تساؤلات حول طريقة حساب المقاعد باعتبار أن المقعد الواحد له عدد أصوات مختلف بين حزب وآخر.

إضافة إلى هذا يظهر جليا تشتت الهيأة الناخبة بين التشكيلات الموجودة في سباق البرلمان، ذلك أن الحزبين الفائزين مجتمعين تحصلا على 83289 صوت من 245557 صوت معبر عنه، أي أن 162268 صوت لم تكن ممثلة في البرلمان رغم أدائها للواجب الانتخابي.

وقد تحصلت العديد من التشكيلات المقصى أصواتها، على ما يعادل عدد الأصوات التي سمحت للحزبين الفائزين بالحصول على مقاعد في البرلمان، في صورة القائمة الحرة التقويم - ه – التي حصلت على 9950 صوت، الجبهة الوطنية الجزائرية 9194 صوت، حزب العمال 8268 صوت، وحزب الكرامة 8062 والقائمة الحرة الأصالة والمعاصرة – ا – 7354 صوت، وهذا ما يوضح أن نسبة 05 % التي يجب أن تتحصل عليها الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات، والمقرة

[220] - محضر تركيز نتائج التصويت الخاص بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لولاية تلمسان.

في القانون الانتخابي الجديد لسنة 2012 كانت السبب في إقصاء عدة تشكيلات سياسية من التمثيل في البرلمان.

وقد صرح لنا رئيس مكتب حزب العمال بمدينة مغنية السيد "بن حمو"، أن السبب الرئيسي وراء هذه النتائج يعود لعدم الثقة لدى المواطن الجزائري وهو ما يسبب عدم المشاركة ليبقى نفس الوعاء الانتخابي الداعم الافلان، موضحا أن الشباب الجزائري مل من الكذب لدى صار غير مبال ولا يرغب في المشاركة أصلا طالما أن النتيجة حسبه واضحة.

في المقابل أوضحت السيدة "ليندة حميدي" رأس قائمة حزب جبهة الحكم الراشد أن السبب الرئيسي وراء هذه النتائج يرجع للطريقة الذكية التي اتبعها النظام، من خلال تشتيت الوعاء الانتخابي عن طريق خلق تشكيلات سياسية كثيرة، موضحة أن من انتخب لتشكيل سياسي معين ما كان لينتخب لجبهة التحرير الوطني لو كان الحزب الذي انتخب له غير موجود، إذ أن الأغلبية المطلقة تريد التغيير ولكن لم تعرف البديل الذي يستحق المساندة.

كما أوضحت أيضا بان الشباب الجزائري صار مستسلما، وذلك يرجع لما عانته الجزائر من أزمات سابقة، مما ولد لديه عقدة الخوف من الجديد خصوصا بعد ما صاحب الربيع العربي من مشاكل لدى دول الجوار.

بالنسبة لعينة دراستنا فان المفاجئ انه من أصل 100 مبحوث لم يعلن أي منهم انه صوت لجبهة التحرير الوطني، بينما نجد أن هناك مبحوثين صوتا للتجمع الوطني الديمقراطي، فيم صوت البعض لتشكيلات سياسية أخرى، منها 4 لجبهة العدالة والتنمية، 3 لتكتل الجزائر الخضراء، 2 لحزب العمال والكرامة والجبهة الوطنية الجزائرية، و الحزب التجديد الجزائري والقائمة الحرة- ه - .

التمثيل النيابي لشباب ولاية تلمسان:

في قراءة لسن الفائزين بالمقاعد الاثني عشر للولاية، نجد بان فئة الشباب من 18- 40 سنة لم تمثل إلا بمقعدين يزيد سن صاحبيهما عن الثلاثين، بينما لم تمثل فئة الشباب الأقل من ثلاثين سنة على أي مقعد، وذلك رغم أن عدد ممثلي الشباب في قائمة الحزبين المشاركة في الانتخابات قدرة بـ13 من 30 أي بنسبة تقارب 45 %.

إن الاختلاف في نسبة المرشحين الشباب مقارنة بالفائزين يرجع إلى وجود الشباب في المراكز الأخيرة في ترتيب قوائم الحزبين الفائزين، رغم حصة المرأة التي ساهمت في رفع عدد النساء الشابات المرشحات، نظرا لحيازتهم على المستوى العلمي المناسب وعدم استعداد فئة النساء للمشاركة في العملية الانتخابية، وقد فاز عن ولاية تلمسان في الانتخابات التشريعية 2012 حسب الحزبين الاسماء التالية:

الفائزين عن جبهة التحرير الوطني:

مثلة جبهة التحرير الوطني في المجلس الشعبي الجديد بكل من:

الطيب لوح، من دائرة مغنية.

حفيظة حامدي، من دائرة تلمسان.

احمد لعمى، من دائرة أولاد ميمون.

فضيل صبيان، من دائرة الغزوات.

شهرزاد عمارة.

خليل اوكبدان من دائرة مرسى بن مهيدي.

مراد صمود.

محمد بن قاسيمي من دائرة تلمسان.

محمد بخشي من دائرة الرمشي.

نصيرة قدوس من دائرة تلمسان.[221]

ويتضح من خلال نتائج البرلمان أن الحزب حاز على الأغلبية فيما يخص مقاعد البرلمان، مستفيدا من رأس قائمته الطيب لوح[222]*.

إلا انه رغم العدد الكبير من النواب الفائزين عن الحزب إلا أن تمثيل الشباب قدر بمرشح واحد من أصل 10 أي بنسبة 10 % وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع السبب من وراء ذلك أن حزب جبهة التحرير الوطني يضع قاعدة أن كل من يترشح للانتخابات التشريعية في الحزب يجب أن يكون مناضلا لمدة تفوق الخمس سنوات، وهي مدة طويلة خصوصا أن اغلب الشباب في فترة العشرينات لا يكونون مهتمين بالعمل السياسي بسبب اهتمامهم بأمور أخرى مثل الدراسة أو إيجاد منصب عمل.

وفي حوار لنا مع احد أعضاء المكتب الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني أوضح فيه بان حزب جبهة التحرير هو حزب ذو ماضي سياسي كبير، وان مختلف الأشخاص يتهافتون على الانضمام إليه باعتباره مرجعية للثورة المجيدة وباعتبار أن هذا الحزب هو من يمثل الشرعية بالنسبة للكثير من الجزائريين، لذا فان اختيار المرشحين عنه في الانتخابات التشريعية أمر صعب جدا كونه يضم في ولاية تلمسان آلاف المناضلين، ولهذا السبب فان التمثيل الشبابي قليل في قائمة الحزب.

إلا أن هذا لا يعني بان الحزب لا يفتح الآفاق للشباب بل أن هناك الكثيرين الذين ينضوون تحت لوائه، ويناضلون من اجله.

التمثيل الشبابي للتجمع الوطني الديمقراطي في المجلس الشعبي الوطني:

---

221 - اعضاء المجلس الشعبي الوطني لجبهة التحرير الوطني في ولاية تلمسان، عن الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني: www .assemblé populaire national.com, 24/08/2014 à 18 :34

222* - الطيب لوح: وزير العدل حاليا، تقلد أثناء الانتخابات منصب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ولد سنة 1951 بمسيردة ولاية تلمسان، تقلد عدة مناصب في القضاء داخل الولاية، فاز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية سنة 2002 على رأس جبهة التحرير الوطني ثم سنة 2007، وقد كان مسئولا عن حقيبة وزارية منذ سنة 2002.

فاز التجمع الوطني الديمقراطي بمقعدين في ولاية تلمسان أي بنسبة 16 % من مجموع المقاعد، وحافظ التجمع الوطني على تواجده ضمن تشكيلة البرلمان وقد مثله عن ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني كل من:

أمين سنوسي وهو مقاول من دائرة تلمسان.

نوال ليلى بلخوجة وهي صيدلية من دائرة تلمسان أيضا.[223]

وقد تميز التجمع الوطني الديمقراطي بوجود تمثيل شبابي قوي مقارنة بجبهة التحرير الوطني إذ أن رأس قائمتها وهو أمين سنوسي لا يتجاوز الأربعين سنة إضافة إلى أن قائمة الحزب ضمت 9 شباب من أصل 15، وهو ما يحسب للتجمع الوطني الديمقراطي.

ويبدو أن التمثيل الشبابي بصفة عامة في البرلمان الجديد بالنسبة لولاية تلمسان يبقى جد هزيل إذ أن وجود عضوين فقط من أصل 12 يبقى أمرا غير مقبول، وحتى وان تعددت الأسباب فان النتيجة واحدة، ويمكن إيضاح سن ممثلي ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني بالشكل التالي:

الشكل رقم 33:

223- اعضاء المجلس الشعبي الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي في ولاية تلمسان ، عن الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني: www.assemblé populaire national.com, 24/08/2014 à 18 :34

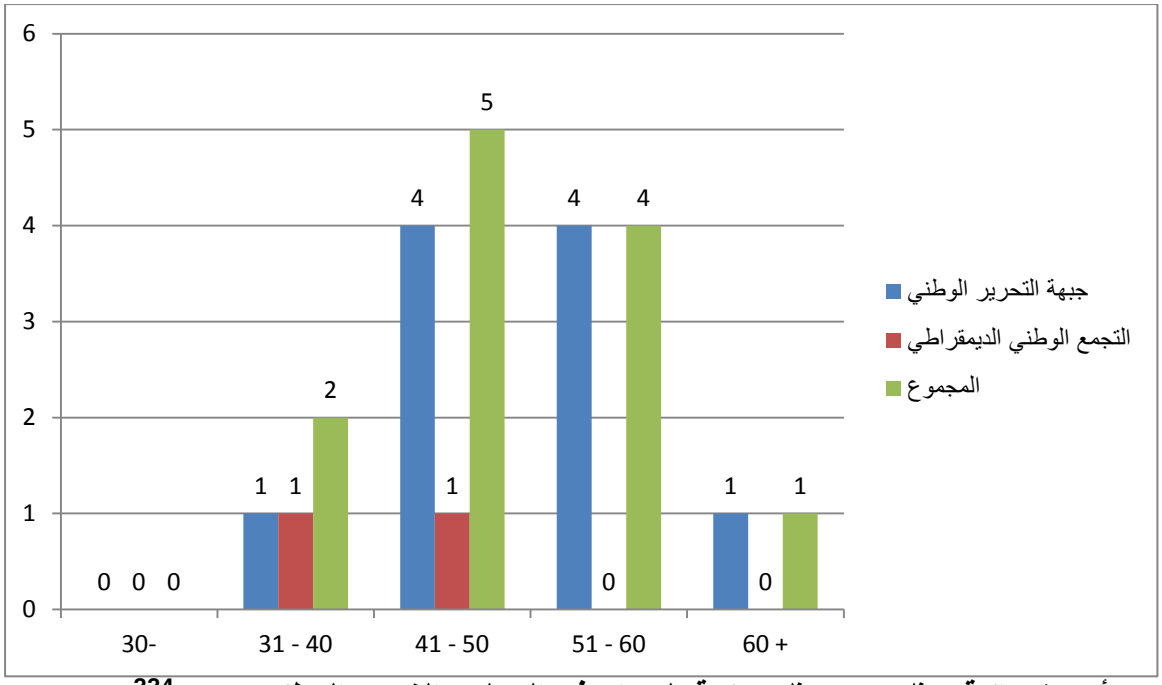

أعمدة بيانية تمثل سن ممثلي ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني2012.[224]

من خلال كل هذا فقد حاولت التشكيلات السياسية في ولاية تلمسان استقطاب الشباب نظرا لحجمهم الكبير مقارنة بالفئات الأخرى، إلا أن عنصر الشباب لم يكن مشاركا بقوة في العملية الانتخابية لتشريعيات 2012، وذلك حسب عينة البحث المدروسة.

كما أن وجود هذا العنصر في التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012، ظل مقتصرا على تلك التي تقل حظوظها في الفوز بمقاعد الولاية، والتي لم يحصل فيها الشباب على مراكز متقدمة في ترتيب القوائم المشاركة في الانتخابات، أما بالنسبة لممثلي الولاية في المجلس الشعبي الوطني من عنصر الشباب فلم يتعدى عددهم الاثنين من أصل 12 وهو ما يوضح بان نتائج الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان، أبقت سيطرت المتقدمين بالسن، مقارنة بالشباب الذين لم يجدوا مكانهم بعد في قيادات التشكيلات السياسية في الولاية.

224 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، وثيقة بخصوص الفائزين في الانتخابات التشريعية بولاية تلمسان حسب العمر.

الـخـــــــــاتـمـــة:

إن دراسة موضوع المشاركة السياسية والشباب في إطار الانتخابات التشريعية 2012 في المجتمع المحلي التلمساني، والذي يعد أنموذجا مصغرا عن المجتمع الجزائري، يبقى خاضعا لعدة متغيرات أهمها نظرة عنصر الشباب للبيئة السياسية في الجزائر إذ يعتقد أن موازين القوى في الخارطة السياسية الجزائرية أصبحت محسومة مسبقا قبل أي استحقاق لقوى سياسية معينة.

هذا ما أدى لنفور عنصر الشباب من الممارسة السياسية، وبالتالي ثبات الفئة المشاركة في العملية السياسية قبل أي موعد انتخابي سواء في الانتخاب أو العمل على الترشح في تشكيلات سياسية.

ورغم أن التغييرات السياسية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول المجاورة للجزائر مع سنتي 2011 و2012، أظهرت إمكانية التأثير على مستوى ونوعية المشاركة السياسية، خصوصا أنها تزامنت مع الانتخابات التشريعية 2012، مما جعل الساحة السياسية الجزائرية قابلة لإحداث تغييرات جوهرية على موازين القوى وسطها، إلا أن مسار ونتائج الانتخابات التشريعية 2012 كانت شبيهة بسابقاتها.

وذلك بقاء نفس التشكيلات السابقة مسيطرة على المشهد السياسي، بل ان حصيلتها تزايدت من مقاعد الولاية في الانتخابات التشريعية 2012.

اما عن عنصر الشباب المدروس في بحثنا والممثل للفئة العمرية (18 – 40) سنة، والذي يعتبر الأكبر في المجتمع التلمساني وفقا لآخر إحصاء (2008)، فقد أظهرت دراستنا الميدانية، بان مشاركته في العملية السياسية سواء كمنتخب أو مترشح تبقى ضعيفة مقارنة بالشرائح العمرية الأخرى، إضافة إلى أن هذه الشريحة تبقى غير مستعدة للمشاركة في الميدان السياسي إذ أن جزءا معتبرا منها غير مسجل في القوائم الانتخابية.

وذلك رغم أن هذه الشريحة تعتبر الأكثر قدرة على تحقيق التنمية السياسية، من خلال الخروج بالمشاركة السياسية من دائرة الفترة الانتخابية إلى الفترات الأخرى، وتحويل الممارسة السياسية إلى نشاط دائم من خلاله تستفيد الميادين الأخرى كالاقتصاد والثقافة، والعمل على رقي الحياة المجتمعية بفعل تنامي عنصر الحوار بين فئات المجتمع وزوال صراع الأجيال المتواجد في مجتمعنا المحلي.

فطيلة المسار الانتخابي في الجزائر كان تمثيل الشباب في المجالس الشعبية الوطنية ضعيفا، إذ أن مشاركة هذا العنصر في العملية السياسية ظل فقط من اجل ملئ القوائم ومساعدة أشخاص آخرين على حجز مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، مما احدث لدى هذه الفئة قطيعة مع العملية السياسية، وخروجها من اهتمامهم وتحولهم إلى التفكير في تامين مستقبلهم بعيدا عن مشاكل السياسة.

فرغم ان بعض التشكيلات السياسية حديثة التأسيس وكذا تلك المنتمية إلى المعارضة بولاية تلمسان، سعت للعمل على استقطاب الشباب باعتبارهم قادرين على ضمان الفوز لها في الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال منحهم الفرصة بالتواجد في قائمتها.

إلا أن النتائج النهائية أظهرت فوز حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بكل مقاعد الولاية في المجلس الشعبي الوطني رغم أنهما لم يعتمدا على الشباب بشكل كبير في قائمتيهما، مما أدى لتمثيل الولاية من طرف الحزبين بشابين فقط.

هذا ما يؤدي بنا إلى القول بان السبب من وراء ضعف مشاركة الشباب من حيث التصويت في الانتخابات وكذا ضعف حجم تمثيلهم في المجلس الشعبي الوطني يرجع إلى:

أزمة الثقة: من خلال العينة المدروسة اظهر لنا اغلب الشباب أنهم لا يثقون في ممارسي النشاط السياسي في الجزائر، لذلك يفضلون عدم الاتجاه للعمل السياسي

كونهم لن يحصلوا من خلاله أي نتائج ايجابية، كون الساحة السياسية الجزائري تتسم بالاستقرار السياسي من خلال وجود نفس الفاعلين السياسيين فيها، سواء الممثلين للسلطة أو المحسوبين على المعارضة، مما يوحي بعدم وجود دافع للمشاركة السياسية.

أزمة الشرعية: إذ ارجع عدد كبير من المبحوثين أن السبب من وراء مشاركتهم انه لا توجد شرعية للانتخابات التشريعية باعتبار أن نتائجها مزورة وبالتالي فلا جدوى من المشاركة السياسية، وهذا يظهر من خلال فوز ذات التشكيلات السياسية بالانتخابات رغم أنها لا تلقى قبول معظم المواطنين.

سيطرة نخبة معينة: من الملاحظ في مختلف التشكيلات السياسية المعروفة وجود نفس الأشخاص لمدة طويلة، إلى غاية عجزهم عن الممارسة السياسية أو وفاتهم، وهذا ما جعل تقلد مناصب قيادية في هذه التشكيلات بالنسبة للشباب أمرا غير ممكن، وقد أصبحت سيطرة نفس النخب حتى على مستوى التمثيل الحزبي في الولايات بترشح ذات الأشخاص في المناصب الأولى في مختلف الانتخابات، ويرجع ذلك لمراعاة قيادات الأحزاب عنصر الاستقرار ودعم أصحاب الثقة، من اجل تفادي المنافسة على رئاسة الأحزاب خصوصا مؤسسيها والذين يعتبرونها إرثا شخصيا لهم.

من هذا كله فقد نتج في النهاية فوز اشخاص سبق لهم الوجود في المجلس الشعبي الوطني، وهذا ما يظهر جليا في تشكيلتي الحزبين الفائزين، وقد تواجد تمثيل نواب ولاية تلمسان في قائمة وزراء الحكومة الجديدة، بتعيين الطيب لوح وزيرا للعدل.

وفي الاخير نلاحظ انه رغم ان تواجد الشباب في الساحة السياسية بولاية تلمسان كان اكبر من الانتخابات السابقة، من خلال انخراطهم في عدة تشكيلات سياسية وتقلد مراتب متقدمة في بعضها، الا ان التمثيل النهائي في المجلس الشعبي الوطني كان ضعيفا، مما يوضح بان الشباب التلمساني لا يمثل الا مجرد وسيلة لملأ

الأماكن في عملية المشاركة السياسية، وكذا لإستغفال الفئات الشعبية قصد دعم هذه التشكيلات، بينما انهم في الواقع لم يحتلوا مكانتهم التي وجب ان يكونوا عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

المذكرات، الرسائل و الأطروحات:

1 - احمد عقلة الحسامي، "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

2 - التيجاني الزاوي،" الاغنية الفلكلورية بمسيردة"، اطروحة ماجستير في الادب الشعبي، جامعة وهران، 1987

3 - حورية بقدوري، "المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر"، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006.

4 - خير الدين قاضي، " المشاركة السياسية في ولاية تلمسان(1991- 2012)"، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2012.

5 - زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا "، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

6 - زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989 – 2012"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013.

7 - شايف بن علي شايف جار الله، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان السياسية في اليمن"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.

8 - عامر صبع، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائرمابين 1999-2004"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007 – 2008

9 - عبد الرزاق سويقات، "إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010.

10 - عبد الرؤوف بورزق، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009 - 2010.

11 - عطا احمد علي شقفة، "تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة "، رسالة ماجستير كلية علم النفس، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.

12 - كريمة كروي، "الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 25 أكتوبر.

13 - محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه قسم علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2008.

14 - مليكة هارون،" الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال"، رسالة ماجستير قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

15 - ميلود عروس، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر(1990 – 2006)، رسالة ماجيستير قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 – 2010.

16 - ناصر محمود رشيد الشيخ، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، أطروحة ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.

17 - نوال بن صديق، " التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطالب التجديد"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2013/2012

18 - هشام سلمان حمد الخلايلة، " اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999- 2012"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

19 - يوسف بن يزة، "التمكين السياسي للمرأة، وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي"، جامعة باتنة، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، 2010.

المؤلفات:

1 - إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1988،

2 - ابن عبد الحكم أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992

3 - إدريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003.

4 - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، دار المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987.

5 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

6 - إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

7 - ألفرد بل Alphred Bell، دائرة المعارف الإسلامية، د د ن، القاهرة، ج5، 1933

8 - ايغور كون igore Cone، وعي الذات، ترجمة غسان دارب ناصر، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، دون تاريخ.

9 - برتران دوجوقنيل Bertand Dojognil، في السلطة التاريخ الطبيعي لنموها، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، منشورات دار الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1999.

10 - برهان غليون، نقد السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

11 - بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دار الآفاق، الجزائر، 2003.

12 - بيير مانييه Pierre Manet، مدينة الانسان، ترجمة فاطمة الحبوشي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000.

13 - حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.

14 - حمد الطفيلي، علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2007.

15 - روبرتو ميشال Roberto Michel، الأحزاب السياسية، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

16 - زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

17 - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005

18 - سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)، دار نشر مركز البحوث البرلمانية، بونية، 2005.

19 - سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

20 - سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمان حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، ط1، عمان، 2009.

21 - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2003.

22 - ـــــــ ـــــــ، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 1990.

23 - سيد عبد المطلب، خصائص الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية، القاهرة، 2005.

24 - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2012.

25 - طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.

26 - الطاهر علي موهوب، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار العلم والإيمان، ط 1، القاهرة، 2010.

27 - طوني عطا الله، تقنيات التزوير الانتخابي، دار نشر المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005.

28 - عبد الرحمان ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن خالطهم من ذوي السلطان الاكبر، ج7، دار الفكر، بيروت، 1971.

29 - عبد الرحمان الوافي، في سيكولوجية الشباب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

30 - عبد الرحمان عيسوي، سيكولوجية النمو، دراسة في نمو الطفل والمراهق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ت.

31 - عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، دار نشر المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2004.

32 - عبد الغني بسيوني عبد الله، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم، منشاة دار المعارف، الإسكندرية، 1990.

33 - عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء – الديمقراطية -، دار الفجر، ط1، القاهرة، 2004.

34 - عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2002.

35 - عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، طبع دار القصبة للنشر، الجزائر، د س ن.

36 - عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار نشر مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

37 - عزة حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، كتب عالم المعرفة، الكويت، 1985

38 - فيليب برو Philipe Brou، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية، ط1، بيروت، 1998.

39 - كمال رابح لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2007.

40 - ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

41 - محمد ارزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

42 - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

43 - محمد الطمار، تلمسان عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

44 - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2002

45 - محمد كمال القاضي، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري، دار نشر مكتبة مدبولي، القاهرة.

46 - محمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة، المكتب الجامعي الحديث ،ط1، الاسكندرية، 2003.

47 - مكي ثروت، الإعلام والسياسة، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

48 - مهدي أنيس جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار الاسامة، عمان، 2006.

49 - مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، دار نشر جامعة السابع من ابريل، ط 1، الزاوية، 2007.

50 - نداء صادق الشريفي، أصول علم الاجتماع السياسي، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

51 - يحي بوعزيز، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004.

52 -BINDER , coleman , Crises And Séquences In Political Dévelopement , princeton university press , 1971.

53 - BRUCE carrington and barry troyna , children and controversial issues , stratigies for the early and middle years , (the falmer press,1988

54 - JEAN luca , jean claude vatin, l algerie politique : institution et rigime , imprimerie chirate, France, 1975

55 - KARL . deutsch , social mobilisation and political developement , in american political science review , (september 1961)

56 - NORMEN Nie , Sidney Verba, Political Participation, in: Greenstein and Polsby (eds), Hand book of political science, vol04 (U.S Wesley Publishing Company /1975)

57 - PASCAL Perrineau ,"modeles d'éxplication du vote ",dans :Pascal Perrineau et Dominique Reynie, dictionnaire du vote ,paris,presse universitaires de France ,2011

58 - RUSH ,Althouff , An Introduction To Political Sociology , London, 1971.

المجلات والدوريات:

1 - اتيم سايمون مبيور، (الشباب والتربية الديمقراطية نقد الوقائع والممكنات)، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، الخرطوم، العدد العاشر، 2009.

2 - احمد سويقات، (التجربة الحزبية في الجزائر 1962 – 2004)، مجلة الباحث، ورقلة، عدد 04، 2006.

3 - أساور عبد الحسين عبد السادة، (الشباب والمشاركة المجتمعية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد 32.

4 - إسماعيل لعبادي، (اثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد الثاني عشر.

5 - جمال منصر، (دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث)، دفاتر السياسية والقانون، ورقلة، عدد افريل 2011.

6 - رابح لعروسي، (الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطور البرلماني)، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 06، جانفي 2012.

7 - شريفة ماشطي، (المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي)، مجلة الباحث الاجتماعي، قسنطينة، عدد10، سبتمبر 2010.

8 - صالح زياني، (الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية) دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، افريل 2011.

9 - عبد الجليل مفتاح، (البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري)، الاجتهاد القضائي، بسكرة، العدد الرابع.

10 - عصام بن الشيخ، (تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود)، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، افريل 2011.

11 - علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، (الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر)، المستقبل العربي، بيروت، العدد 225، نوفمبر 1998

12 - فريدة مزياني، (الرقابة على العملية الانتخابية)، مجلة المفكر، بسكرة، عدد 7، (72-88).

13 - قاسم حجاج، (التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج)، مجلة الباحث، ورقلة، العدد2.

14 - قوي بوحنية، (الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ 2007)، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، القاهرة، 18 يناير 2007.

15 - لعجال اعجال محمد لمين، (إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر2010.

16 - ماجد ملحم أبو حمدان، (طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة، مجلة جامعة دمشق، دمشق، العدد الثالث والرابع، 2011.

17 - محمد بوضياف، (الثقافة السياسية في الجزائر (1962- 1988))، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 11، ماي 2007.

18 - مجلة الموحدية المحافظة على التاريخ، ندرومة عبر التاريخ، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، د ت ن.

19 - نبيلة اقوجيل – عفاف حبة، (القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف)، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، عدد 4.

20 - هادية يحياوي، (المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر)، مجلة المفكر، بسكرة، عدد التاسع.

21 - هبة مؤيد محمد، (قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد 26و27.

22 - يوسف عنصر، (مشكلات الشباب الجزائري)، مجلة الباحث الاجتماعي، قسنطينة، 10 سبتمبر 2010.

23 - DENIS macuil ,mass communication, theory and introduction, 6thed, i wtd bristol, 1985.

الوثائق الرسمية وغير الرسمية:

1 - محضر تركيز نتائج التصويت الخاص بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لولاية تلمسان.

2 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة تبين تعداد الهياة الناخبة لولاية تلمسان، 2012.

3 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم بولاية تلمسان، وثيقة تبين تعداد الهيأة الناخبة في الولاية حسب البلديات.

4 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية تلمسان، احصاء مترشحي التشكيلات المشاركة في الانتخابات التشريعية ماي 2012 عن طريق الاعمار في كل قائمة، يوم 2014/06/02.

5 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تلمسان، وثيقة حول توزيع المترشحين المشاركين في التشكيلات السياسية وفقا لمتغير العمر، الانتخابات التشريعية 2012.

الملتقيات والندوات و التقارير:

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على مدار العملية الانتخابية.

2 - الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان، مارثا سميتلي وآخرون، الإصلاح السياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر.

3 - عمر رحال، (الشباب المؤسسات والأطر والمشاريع والنوادي الشبابية)، بحث مقدم لمنتدى شارك الشبابي، غزة، 2006.

4 - الملتقى الوطني للتحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات، عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، 16-17 ديسمبر2008، قسم العلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

5- ملتقى دولي حول موضوع" واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر"، ناجي عبد النور، (أزمة المشاركة السياسية في الجزائر)، 04-05 ديسمبر2007، جامعة باتنة.

6 - المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، تقييم إطار تنظيم الانتخابات

7 - المؤتمر العربي الأوربي حول تمكين الشباب ومنظماتهم ودعم مبادرات المجتمع المدني في الدول العربية جنوب البحر المتوسط، ريم القروي، المشاركة السياسية للشباب التونسي ،22- 24، مارس 2012، مالطا.

المواقع الالكترونية:

1 - احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، من الموقع الالكتروني:
http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pd,
05/04/2014 à13:28

2 - حفيظة شقير، (النساء والأحزاب السياسية)، من الموقع الالكتروني:

http://www.arabhdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/chekir1.pdf, 17/02/2014 à 17 :49.

3 - عنصر العياشي، التعددية السياسية في الجزائر، من الموقع الالكتروني:

http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Political%20Pluralism%20in%20Algeria%20.pdf, 12/04/2014 à 17 :30

4 - الموقع الرسمي لحركة النهضة.

http://nahda-dz.org, 28/03/2014 à 18 :47.

5 - محمد الدويش، تربية الشباب، من الموقع الالكتروني:

www.Almurabeen.com , 12/01/2014à 09 :36.

6 - احمد سعيد نوفل، دور الربيع العربي في الثقافة السياسية، من الموقع الالكتروني:

www.philadelphia.edu.jo/arts/.../**session**.../nofal.doc , 21/07/2014à 11 :15.

7 - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، المشاركة السياسية للشباب ودوره في المجتمع، من الموقع الالكتروني:

http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/15.pdf, 23/06/2014 à 13:25.

8 - إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، من الموقع الالكتروني:

http://sustech.edu/files/workshop/20140525112919480.pdf, 23/12/2013 à 12 :47/

9 - République Algérien Démocratique et Populaire, Monographie, Agence Nationale d'Intermédiation et de

Régulation Foncière, site internet:
www.aniref.dz/monographies/ar/tlemcen.pdf

10 - République Algérien Démocratique et Populaire, Monographie, Tlemcen par les chiffres , 2008 ,p 11. site internet: http://www.andi.dz/PDF/monographies/Tlemcen.pdf

النصوص القانونية:

1 - المواد 23، 24، 26 من دستور 1963.

2 - المادة 96 من دستور 1973.

ملحق رقم 1: استمارة الاستبيان المستعملة في الدراسة.

استمارة

في إطار البحث العلمي أتقدم إلى سيادتكم لملئ هذه الاستمارة والمخصصة لمعرفة بعض الآراء والمواقف السياسية في ولاية تلمسان بالنسبة لفئة الشباب.

استمارة رقم:

الجنس: ذكر [ ] أنثى [ ]

السن أثناء الانتخابات التشريعية 2012:

[18 - 20[..... ، [21 - 25[..... ، [26 - 30[..... ، [31 - 35[..... ، [36 - 40]..... .

المستوى التعليمي أثناء الانتخابات التشريعية 2012.

دون مستوى [ ]، ابتدائي [ ]، متوسط [ ]، ثانوي [ ]، جامعي [ ]، جامعي بعد التدرج [ ]

الحالة الاجتماعية : أعزب [ ]، متزوج [ ].

الوظيفة :

مكان الإقامة (الدائرة):.....

القسم الأول : أسئلة متعلقة بالثقافة السياسية.		
1	ما هي أهم الأحزاب التي تعرفها؟	.....
2	متى أجريت آخر انتخابات تشريعية؟	.....
3	ما هي مهام المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني؟	....
4	ما هو عدد مقاعد ممثلي ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني؟	....
5	ما مدى اهتمامك بالسياسة؟	كبير[ ] متوسط [ ] ضعيف [ ] غير مهتم [ ]
6	هل تنتمي لأي شكل من منظمات المجتمع المدني؟	أنتمي لحزب سياسي [ ] أنتمي لنقابة عمالية [ ] أنتمي لتنظيم طلابي [ ] أنتمي لجمعية. [ ]

		لا ليس لدي اي انتماء [ ]

القسم الثاني: أسئلة متعلقة بالقابيلة للمشاركة في العملية السياسية.

7	هل تمتلك بطاقة انتخاب؟

نعم امتلك بطاقة انتخاب.	لا امتلك بطاقة انتخاب.	السبب.
[ ]	[ ]	.....

8	هل قمت بالانتخاب في تشريعيات 2012؟

نعم انتخبت	التشكيل السياسي	وضعت ورقة ملغاة	لا لم انتخب.	السبب.
[ ]	....	[ ]	[ ]	....

9	هل ترشحت مع تشكيل سياسي في الانتخابات التشريعية 2012؟

نعم ترشحت.	اسم التشكيل السياسي.	لا لم أترشح.	السبب.
[ ]	....	[ ]	....

10	هل شاركت في العملية التنظيمية للانتخابات التشريعية 2012؟

لم أشارك.	شاركت كمراقب لتشكيل سياسي.	شاركت رفقة الإدارة.	السبب.
[ ]	[ ]	[ ]	....

القسم الثالث: أسئلة متعلقة بنتائج الانتخابات التشريعية 2012.

11	ما رأيك في نتائج الانتخابات التشريعية 2012.

نتائج متوقعة.	نتائج غير متوقعة.	نتائج مزورة.	لا اعرف.
[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

12	هل هناك تشكيلات سياسية معينة كنت تتمنى فوزها في الانتخابات؟

لا.	نعم.	اسم التشكيل السياسي.
[ ]	[ ]	.....

13	هل أنت راض عن المجلس الشعبي الوطني الجديد بعد مضي سنتين عن انتخابه؟		
لا.	نعم.	السبب.	
[ ]	[ ]	....	

14	ما رأيك في ممثلي ولاية تلمسان المنتخبين في تشريعيات 2012.؟		
جيدون.	سيؤون.	لا اعرفهم.	
[ ]	[ ]	[ ]	

15	هل تعتقد بان ممثلي ولاية تلمسان الحاليين في المجلس الشعبي الوطني قادرين على تحقيق الأفضل لولاية تلمسان؟		
نعم	لا	لا اعرف	السبب
[ ]	[ ]	[ ]	....

16	هل تعتقد أن للشباب دور في العملية السياسية؟		
نعم	لا	لا اعرف	السبب
[ ]	[ ]	[ ]	....

17	هل ترى أن عنصر الشباب اخذ حقه في التمثيل السياسي؟		
نعم	لا	لا اعرف	السبب
[ ]	[ ]	[ ]	....

18	هل هناك جدوى من المشاركة السياسية؟		
نعم	لا	لا اعرف	السبب
[ ]	[ ]	[ ]	....

ملحق رقم 2: نتائج استمارة الاستبيان.

تفريغ الاستمارات:

الجنس:

ذكور: 60.

إناث: 54.

السن:

[18 - 20[: 21.

[21 - 25[: 24.

[26 - 30[: 23.

[31 - 35[: 22.

[36 - 40] : 24.

المستوى التعليمي أثناء الانتخابات التشريعية 2012:

دون مستوى: 00.

ابتدائي: 04.

التعليم المتوسط: 08.

ثانوي: 14.

جامعي: 52.

جامعي بعد التدرج: 36.

الحالة الاجتماعية:

أعزب: 87.

متزوج: 27.

الوظيفة:

بطال :49.

عامل عقود ما قبل التشغيل: 29.

موظف(إداري، طبيب، أستاذ...): 17.

تاجر: 07.

مهن حرة(نجار، لحام، حلاق.): 12.

مكان الإقامة:

تلمسان: 09.

مغنية: 08.

الرمشي: 07.

منصورة: 07.

شتوان: 06.

ندرومة: 05.

الغزوات: 06.

الحناية: 05.

باب العسة: 05.

مرسى بن مهيدي: 05.

أولاد ميمون: 05.

سبدو: 06.

سيدي الجيلالي: 05.

بني بوسعيد: 05.

هنين: 05

بني سنوس:05.

صبرة: 05.

بن سكران: 05.

عين تالوت: 05.

فلاوسن: 05.

الإجابات:

القسم الاول: اسئلة متعلقة بالثقافة السياسية.

ج1) ما هي أهم الأحزاب التي تعرفها؟

جبهة التحرير الوطني: 97.

التجمع الوطني الديمقراطي:84.

حركة مجتمع السلم: 67.

حزب العمال: 54.

حركة النهضة: 34.

جبهة العدالة والتنمية: 27.

ج2) متى أجريت آخر انتخابات تشريعية؟

2012/05/10: 32.

2012/05: 29.

2012: 36.

تواريخ خاطئة: 08.

لا اعرف: 09.

ج3) ما هي مهام المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني؟

تمثيل المواطنين:57.

المطالبة بحقوق الشعب:87.

مهام تشريعية: 79.

لا اعرف: 24.

ج4) ما هو عدد مقاعد ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني؟

12 مقعد: 68

11 مقعد: 9.

10 مقاعد: 8.

لا اعرف: 29.

ج5) ما مدى اهتمامك بالسياسة؟

كبير:67.

متوسط : 16.

ضعيف :12.

غير مهتم : 19.

ج 6) هل تنتمي لأي تنظيم من منظمات المجتمع المدني؟

انتمي لحزب سياسي: 4.

انتمي لنقابة عمالية: 5.

انتمي لمنظمة طلابية: 3.

انتمي لجمعية: 17.

ليس لدي اي انتماء: 87.

أسئلة متعلقة بالمشاركة السياسية:

القسم الثاني: أسئلة متعلقة بالقابلية للمشاركة السياسية.

ج7) هل تمتلك بطاقة انتخاب؟

نعم: 89. لا: 25.

ج8) هل قمت بالانتخاب في تشريعيات 2012؟

انتخبت لتشكيل سياسي: 37.

انتخبت بورقة ملغاة: 16.

لا لم انتخب: 61.

ج9) هل ترشحت مع تشكيل سياسي في الانتخابات التشريعية 2012؟

نعم ترشحت:03.

لا لم أترشح: 111.

ج 10) هل شاركت في العملية التنظيمية للانتخابات التشريعية 2012؟

نعم شاركت: 35.

لا لم أشارك: 79.

القسم الثالث: أسئلة متعلقة بنتائج الانتخابات التشريعية 2012:

ج 11) ما رأيك في نتائج الانتخابات التشريعية2012؟

نتائج متوقعة: 21.

نتائج مزورة: 26.

نتائج غير متوقعة: 37.

لا اعرف:30.

ج 12) هل هناك تشكيلات سياسية معينة كنت تتمنى فوزها في الانتخابات؟

لا : 76.

نعم : 38.

ج 13) هل أنت راض عن المجلس الشعبي الوطني الجديد بعد مضي سنتين عن انتخابه؟

لا : 87.

نعم : 13.

لا اعرف: 14.

ج 14) ما رأيك في ممثلي ولاية تلمسان المنتخبين في تشريعيات 2012؟

جيدون: 06. لا اعرفهم: 87.

سيؤون:21.

ج 15) هل تعتقد بان ممثلي ولاية تلمسان الحاليين في المجلس الشعبي الوطني قادرين على تحقيق الأفضل لولاية تلمسان؟

نعم: 07.

لا: 78.

لا اعرف: 29.

ج 16) هل تعتقد أن للشباب دور في العملية السياسية؟

نعم: 67.

لا: 19.

لا اعرف: 28.

ج 17) هل ترى أن عنصر الشباب اخذ حقه في التمثيل السياسي؟

نعم:09.

لا:87.

لا اعرف: 18.

ج 18) هل هناك جدوى من المشاركة السياسية؟

نعم: 54.

لا:50.

لا اعرف: 10.

ملحق رقم 03: جدول يبين نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 ببلديات ولاية تلمسان.

Elections Législatives du 10 Mai 2012

Etat des Résultats - Résultats Préliminaires

Circonscription : 13 TLEMCEN

Communes	Inscrits	Votants	% Part.	Exprimés	% Exp/Vot.	Buletins Nuls
TLEMCEN	107 874	46 453	43.06 %	35 842	77.16 %	10 611
BENI MESTER	11 011	5 323	48.34 %	4 460	83.79 %	863
AIN TALLOUT	8 317	4 584	55.12 %	3 747	81.74 %	837
REMCHI	35 244	17 851	50.65 %	13 578	76.06 %	4 273
EL FEHOUL	4 772	2 547	53.37 %	2 042	80.17 %	505
SABRA	17 648	8 387	47.52 %	6 929	82.62 %	1 458
GHAZAOUET	22 975	7 874	34.27 %	6 301	80.02 %	1 573
SOUANI	4 931	2 669	54.13 %	2 188	81.98 %	481
DJEBALA	6 326	3 137	49.59 %	2 559	81.57 %	578
EL GOR	5 804	3 500	60.30 %	2 973	84.94 %	527
OUED CHOULY	4 127	2 140	51.85 %	1 679	78.46 %	461
AIN FEZZA	7 230	4 519	62.50 %	3 440	76.12 %	1 079
OULED MIMOUN	19 326	9 867	51.06 %	7 769	78.74 %	2 098
AMIEUR	7 586	4 369	57.59 %	3 716	85.05 %	653
AIN YOUCEF	8 818	5 473	62.07 %	4 400	80.39 %	1 073
ZENATA	2 688	1 298	48.29 %	976	75.19 %	322
BENI SNOUS	7 441	3 821	51.35 %	3 173	83.04 %	648
BAB EL ASSA	5 562	2 909	52.30 %	2 491	85.63 %	418
DAR YAGHMOURACENE	4 881	2 054	42.08 %	1 686	82.08 %	368
FELLAOUCENE	5 566	2 864	51.46 %	2 365	82.58 %	499
AZAILS	3 957	2 003	50.62 %	1 653	82.53 %	350
SEBBAA CHIOUKH	3 562	2 180	61.20 %	1 625	74.54 %	555
TERNY BENI HEDIEL	4 417	2 660	60.22 %	2 257	84.85 %	403
BENSEKRANE	8 756	4 403	50.29 %	3 358	76.27 %	1 045

Elections Législatives du 10 Mai 2012

Etat des Résultats - Résultats Préliminaires

Circonscription : 13 TLEMCEN

Communes	Inscrits	Votants	% Part.	Exprimés	% Exp/Vot.	Buletins Nuls
AIN NEHALA	4 363	2 727	62.50 %	2 079	76.24 %	648
HENNAYA	22 178	12 320	55.55 %	9 739	79.05 %	2 581
MAGHNIA	66 787	28 252	42.30 %	22 778	80.62 %	5 474
HAMMAM BOUGHRARA	8 991	4 363	48.53 %	3 751	85.97 %	612
SOUAHLIA	13 560	6 013	44.34 %	4 760	79.16 %	1 253
MSIRDA FOUAGA	3 808	1 888	49.58 %	1 548	81.99 %	340
AIN FETTAH	4 390	2 244	51.12 %	1 852	82.53 %	392
EL ARICHA	5 859	3 782	64.55 %	3 321	87.81 %	461
SOUK TLETA	1 851	838	45.27 %	702	83.77 %	136
SIDI ABDELLI	10 898	5 942	54.52 %	4 818	81.08 %	1 124
SEBDOU	24 831	12 419	50.01 %	10 654	85.79 %	1 765
BENI OUARSOUS	8 654	3 487	40.29 %	2 807	80.50 %	680
SIDI MEDJAHED	4 731	2 433	51.43 %	2 044	84.01 %	389
BENI BOUSSAID	7 512	3 585	47.72 %	2 758	76.93 %	827
MARSA BEN M'HIDI	4 389	2 095	47.73 %	1 596	76.18 %	499
NEDROMA	21 085	10 041	47.62 %	7 688	76.57 %	2 353
SIDI DJILALI	6 047	4 369	72.25 %	3 766	86.20 %	603
BENI BAHDEL	2 009	905	45.05 %	769	84.97 %	136
BOUIHI	5 910	3 371	57.04 %	2 813	83.45 %	558
HONAINE	4 659	2 244	48.16 %	1 758	78.34 %	486
TIANET	2 824	1 113	39.41 %	878	78.89 %	235
OULED RIYAH	2 637	1 434	54.38 %	1 210	84.38 %	224
BOUHLOU	3 928	1 799	45.80 %	1 459	81.10 %	340
BENI KHALED	5 046	2 599	51.51 %	2 035	78.30 %	564

Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales
Circonscription : TLEMCEN

Version 1.1
Date Edition : 02/06/2014
Heure Edition : 14:10:41
Page : 3

Elections Législatives du 10 Mai 2012

Etat des Résultats - Résultats Préliminaires

Circonscription : 13 TLEMCEN

Communes	Inscrits	Votants	% Part.	Exprimés	% Exp/Vot.	Buletins Nuls
AIN GHORABA	3 581	2 572	71.82 %	2 200	85.54 %	372
CHETOUANE	31 556	16 295	51.64 %	12 579	77.20 %	3 716
MANSOURAH	28 756	12 429	43.22 %	9 556	76.88 %	2 873
BENI SMIEL	3 864	1 684	43.58 %	1 317	78.21 %	367
AIN KEBIRA	2 788	1 503	53.91 %	1 274	84.76 %	229
TOTAL CIRCONSCRIPTION :	**636 311**	**307 631**	**48.35 %**	**245 716**	**79.87 %**	**61 915**
TOTAL GENERAL :	**636 311**	**307 631**	**48.35 %**	**245 716**	**79.87 %**	**61 915**

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية تلمسان، مديرية التنظيم والشؤون العامة.

ملحق رقم 04: جدول يبين توزيع المقاعد على الاحزاب الفائزة بالانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.

Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales
Circonscription : TLEMCEN

Date Edition : 02/06/2014
Heure Edition : 14:28:07
Page : 1

Elections Législatives du 10 Mai 2012

REPARTITION DES ELUS PAR Circonscription PAR LISTE ET PAR TRANCHE D'AGE

Circonscription : 13 TLEMCEN

Liste	- de 30 ans	31-40 ans	41-50 ans	51-60 ans	+ de 60 ans	TOTAL
FRONT DE LIBERATION NATIONALE		1 10.00%	4 40.00%	4 40.00%	1 10.00%	10
RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE		1 50.00%	1 50.00%			2
Total Circonscription :		2 16.67%	5 41.67%	4 33.33%	1 8.33%	12
Total Général :		2 16.67%	5 41.67%	4 33.33%	1 8.33%	12

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية تلمسان، مديرية التنظيم والشؤون العامة.

ملحق رقم 05: المحضر النهائي الخاص بالانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.

الدائرة الإنتخابية
تلمسان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

محضر تركيز نتائج التصويت

نسخة مطابقة للأصل

سنة ألفين و اثنى عشر يوم العاشر من شهر ماي، إجتمع أعضاء اللجنة الإنتخابية
ولائية تلمسان بـ (ذكر مكان الإجتماع) المجلس القضائي بحضور :

- السيد : شبخاوي لطيفة زوجة خالدي رئيسا
- السيد : بن جربو كريمة زوجة بلعطار مساعدا
- السيد : بن علال هواري مساعدا

قامت اللجنة بتركيز نتائج التصويت في الدائرة الإنتخابية : تلمسان

بناء على مطالعة محاضر الإحصاء البلدي للتصويت المعد من طرف اللجان الانتخابية للبلديات التابعة للولاية
أفرزت عملية التركيز هذه على النتائج المبينة في الجدول التالي :

إن عدد المحاضر المفحوصة مطابق لعدد بلديات الولاية.

- عدد القوائم المسجلة : سبعة وأربعون قائمة (47).
- عدد المقاعد : اثنى عشر (12).
- عدد مكاتب التصويت : ألف وستة مائة وتسعة وعشرون (1629).
- عدد الناخبين المسجلين : ست مائة وستة وثلاثون ألف وثلاث مئة واحدى عشر (636311)
- عدد المصوتين : ثلاث مئة وسبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وثلاثون (307337).
- عدد الأوراق المتنازع فيها : تسعة وتسعون (99).
- عدد الأوراق الملغاة : واحد وستون ألف وسبع مئة وثمانون (61780).
- عدد الأصوات المعبر عنها : مئتين وخمس وأربعون ألف وخمس مئة وسبع وخمسون (245557)

التوزيع الأولي : تتحصل كل قائمة مترشحين على مقعد كلما تحصلت المعامل الانتخابي.

على هذا الأساس تحصلت قوائم المترشحين على عدد المقاعد التالية :

تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد الأصوات المتبقية
حزب جبهة التحرير الوطني	66924	09	4464
التجمع الوطني الديمقراطي	16365	02	2485

نسخة مطابقة للأصل

التوزيع الثاني : في حالة ما إذا تبقت مقاعد غير موزعة يجب اللجوء إلى توزيع ثاني من أجل منحه (تطبيق قاعدة الباقي الأقوى)،

ترتب القوائم حسب عدد الأصوات المتبقية (العد التنازلي) :

تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات المتبقية	توزيع المقاعد المتبقية
حزب جبهة التحرير الوطني	4464	01
التجمع الوطني الديمقراطي	2485	00

نسخة مطابقة للأصل

التوزيع الإجمالي و النهائي لكل المقاعد : في الأخير تم التوزيع النهائي لكل المقاعد المطلوب شغلها على مستوى الدائرة الانتخابية، فتحصلت قوائم المترشحين على المقاعد وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

تسمية قائمة المترشحين	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	10
التجمع الوطني الديمقراطي	04

نسخة مطابقة للأصل

قوائم المترشحين التي لا تؤخذ في الحسبان عند التوزيع (أي التي لم تتحصل على خمسة في المائة 5 % على الأقل من الأصوات المعبر عنها) :

	تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
01	التقويم - هـ -	9950	4,05
02	الجبهة الوطنية الجزائرية	9194	3,74
03	حزب العمال	8268	3,37
04	حزب الكرامة	8062	3,28
05	الأهالي والمعاصرة - أ -	7354	2,99
06	الجزائر الخضراء	6226	2,54
07	التجمع الجزائري	5727	2,33
08	صوت الشعب	5692	2,32
09	جبهة العدالة والتنمية	5525	2,25
10	الجبهة الوطنية للحريات	5388	2,19
11	جبهة الحكم الراشد	4744	1,93
12	الحزب الوطني الحر	4101	1,67
13	حزب التجديد الجزائري	3882	1,58
14	حركة المواطنين الأحرار	3796	1,55
15	الأمل والإخلاص - د -	3618	1,47
16	حزب الشباب	3603	1,47
17	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	3603	1,47
18	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	3579	1,46
19	حزب العدل والبيان	3491	1,42
20	جبهة التغيير	3281	1,34
21	جبهة القوى الاشتراكية	2880	1,17
22	جبهة المستقبل	2840	1,16
23	المواطنة - ج -	2835	1,15
24	عهد 54	2807	1,14
25	حزب العمال الاشتراكي	2806	1,14
26	الحركة الشعبية الجزائرية	2767	1,13
27	حركة للشبيبة والديمقراطية .	2476	1,01

نسخة مطابقة للأصل

	تسمية قائمة المترشحين	النسبة المئوية	عدد الأصوات
31	جبهة الجزائر الجديدة	0,92	2248
32	الدفاع والحرية -و-	0,89	2187
33	التجمع الوطني الجمهوري	0,89	2179
34	حركة الإنفتاح	0,83	2028
35	الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	0,82	2020
36	حركة الوفاق الوطني	0,82	2006
37	التحالف الوطني الجمهوري	0,80	1964
38	الحزب الوطني الجزائري	0,80	1960
39	حركة الوطنيين الأحرار	0,79	1932
40	حزب النور الجزائري	0,69	1706
41	الحزب الجمهوري التقدمي	0,66	1617
42	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	0,65	1598
43	الحركة الوطنية للأمل	0,52	1269
44	الجبهة الوطنية الديمقراطية	0,48	1187
45	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	0,35	852
46			
47			
48			
49			
50			
51			
52			
53			
54			
55			
56			
57			
58			

نسخة مطابقة للأصل

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، محضر تركيز الاصوات بولاية تلمسان.

ملحق رقم 06: محضر فرز الاصوات الخاص ببلدية مغنية:

حساب الأصوات المعبّر عنها على مستوى كل بلدية

اللجنة الإنتخابية لبلدية : مغنية

1. عدد مكاتب التصويت : 129	4. عدد الأوراق المتنازع فيها : 00
2. عدد الناخبين المسجلين : 66787	5. عدد الأوراق الملغاة : 5698
3. عدد المصوتين : 28366	6. عدد الأصوات المعبر عنها : 22668

وقد أحرزت كل قائمة مترشحين على عدد الأصوات التالية (حسب العد التنازلي) :

	تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات
01	جبهة التحرير الوطني	8046
02	حزب التجديد الجزائري	1789
03	الجبهة الوطنية الجزائرية	1355
04	جبهة العدالة والتنمية	1266
05	التفويض	816
06	التجمع الوطني الديمقراطي	772
07	حزب العمال	724
08	جبهة الحكم الراشد	665
09	أحرار الخضراء	562
10	التحالف الجزائري	529
11	اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية	425
12	حزب الكرامة	416
13	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	378
14	جبهة التغيير	335
15	حركة المواطنين الأحرار	319
16	الجبهة الوطنية الديمقراطية	271
17	الحركة الشعبية الجزائرية	268
18	الجبهة الوطنية للحريات	263
19	الأصالة والمعاصرة	250
20	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	205
21	حزب الشباب	187
22	الحركة الشعبية والديمقراطية	183
23	الموالاة - ج -	178
24	الحزب الوطني الحر	170
25	حزب الفجر الجديد	164
26	حزب الشباب الديمقراطي	151
27	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	150
28	جبهة القوى الاشتراكية	138
29	صوت الشعب - ب -	136
30	جبهة الجزائر الجديدة	122

نسخة مطابقة للأصل

	تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات
31	الحركة الشعبية الجزائرية نسخة مطابقة للأصل	15
32	حزب العمال الاشتراكي	15
33	جبهة القوى الاشتراكية	14
34	حزب التجديد الجزائري	12
35	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	11
36	الحزب الوطني الجزائري	11
37	الأصالة والمعاصرة - ف -	09
38	جبهة الجزائر الجديدة -	09
39	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	08
40	حركة الانفتاح	08
41	الحزب الوطني الحر	08
42	الحركة الوطنية للأحرار	07
43	التحالف الوطني الجمهوري	06
44	حزب الفجر الجديد	06
45	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	06
46	جيل جديد	05
47	الجبهة الوطنية الديمقراطية	04
48		
49		
50		
51		
52		
53		
54		
55		
56		
57		
58		
59		
60		

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، محضر تركيز الاصوات في بلدية مغنية.

ملحق رقم 07: جدول يبين المترشحين في التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب الشرائح العمرية.

Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales
Circonscription : TLEMCEN

Date Edition : 02/06/2014
Heure Edition : 14:24:15
Page : 1

Elections Législatives du 10 Mai 2012

REPARTITION DES CANDIDATS PAR CIRCONSCRIPTION PAR LISTE ET PAR TRANCHE D'AGE

Circonscription : 13 TLEMCEN

Liste	- de 30 ans	31-40 ans	41-50 ans	51-60 ans	+ de 60 ans	TOTAL
FRONT DE LIBERATION NATIONALE		4 26.67%	5 33.33%	5 33.33%	1 6.67%	15
PARTI NAT. POUR LA SOLIDARITE ET LE DEVELOPPEMENT	2 13.33%	7 46.67%	5 33.33%		1 6.67%	15
PARTI DU RENOUVEAU ALGERIEN	5 33.33%	1 6.67%	5 33.33%	4 26.67%		15
FRONT DES FORCES SOCIALISTES	3 20.00%	11 73.33%	1 6.67%			15
PARTI SOCIALISTE DES TRAVAILLEURS	1 6.67%	4 26.67%	3 20.00%	7 46.66%		15
PARTI DES TRAVAILLEURS	1 6.67%	5 33.33%	8 53.33%	1 6.67%		15
FRONT NATIONAL DEMOCRATIQUE	6 40.00%	5 33.33%	1 6.67%	2 13.33%	1 6.67%	15
PARTI REPUBLICAIN PROGRESSISTE	1 6.67%	5 33.33%	6 40.00%	3 20.00%		15
MOUVEMENT POUR LA JEUNESSE ET LA DEMOCRATIE		8 53.33%	6 40.00%	1 6.67%		15
RASSEMBLEMENT ALGERIEN	4 26.67%	6 39.99%	3 20.00%	1 6.67%	1 6.67%	15
RASSEMBLEMENT PATRIOTIQUE REPUBLICAIN	2 13.33%	5 33.33%	6 40.01%	2 13.33%		15
AHD 54	4 26.67%	8 53.33%	1 6.67%	2 13.33%		15
FRONT NATIONAL DES INDEPENDANTS POUR LA CONCORDE	5 33.33%	5 33.33%	4 26.67%	1 6.67%		15
MOUVEMENT EL INFITAH	2 13.33%	6 40.01%	5 33.33%	2 13.33%		15
MOUVMENT NATIONAL POUR LA NATURE ET LE DEVELOPPEM		2 13.33%	9 60.00%	4 26.67%		15
ALLIANCE NATIONALE REPUBLICAINE	7 46.67%	4 26.67%	2 13.33%		2 13.33%	15
RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE		9 60.00%	6 40.00%			15
MOUVEMENT NATIONAL D'ESPERANCE	3 20.00%	6 39.99%	4 26.67%	1 6.67%	1 6.67%	15
FRONT NATIONAL ALGERIEN	2 13.33%	6 40.01%	5 33.33%	2 13.33%		15
FRONT NATIONAL POUR LA JUSTICE SOCIALE	2 13.33%	3 20.00%	3 20.00%	6 40.00%	1 6.67%	15
FRONT EL MOUSTAKBAL	5 33.33%	4 26.67%	3 20.00%	2 13.33%	1 6.67%	15
FRONT DE L'ALGERIE NOUVELLE	2 13.33%	7 46.67%	5 33.33%	1 6.67%		15
PARTI EL ADALA	2 13.33%	6 40.00%	6 40.00%	1 6.67%		15
PARTI EL KARAMA	1 6.67%	5 33.33%	3 20.00%	5 33.33%	1 6.67%	15
FRONT NATIONAL POUR LES LIBERTES	2 13.33%	3 20.00%	9 60.00%	1 6.67%		15
MOUVEMENT POPULAIRE ALGERIEN	1 6.67%	5 33.33%	5 33.33%	3 20.00%	1 6.67%	15

Elections Législatives du 10 Mai 2012

REPARTITION DES CANDIDATS PAR CIRCONSCRIPTION PAR LISTE ET PAR TRANCHE D'AGE

Circonscription :13 TLEMCEN

Liste	- de 30 ans	31-40 ans	41-50 ans	51-60 ans	+ de 60 ans	TOTAL
PARTI EL FEDJR EL JADID	2 13.33%	7 46.67%	3 20.00%	1 6.67%	2 13.33%	15
UNION DES FORCES DEMOCRATIQUES ET SOCIALES	2 13.33%	6 40.01%	5 33.33%	2 13.33%		15
FRONT DU CHANGEMENT	1 6.67%	4 26.67%	8 53.33%	2 13.33%		15
MOUVEMENT DES CITOYENS LIBRES	3 20.00%	2 13.33%	8 53.34%	2 13.33%		15
PARTI DES JEUNES	2 13.33%	8 53.34%	5 33.33%			15
PARTI NATIONAL ALGERIEN	1 6.67%	5 33.32%	4 26.67%	4 26.67%	1 6.67%	15
PARTI DES JEUNES DEMOCRATES	4 26.67%	6 40.00%	2 13.33%	2 13.33%	1 6.67%	15
MOUVEMENT DES NATIONALISTES LIBRES		7 46.66%	4 26.67%	3 20.00%	1 6.67%	15
JIL JADID	1 6.67%	5 33.33%	6 40.00%	2 13.33%	1 6.67%	15
PARTI PATRIOTIQUE LIBRE	3 20.00%	2 13.33%	8 53.34%	2 13.33%		15
PARTI DE L'EQUITE ET DE LA PROCLAMATION	2 13.33%	9 60.00%	3 20.00%	1 6.67%		15
FRONT DE LA BONNE GOUVERNANCE	2 13.33%	6 40.00%	7 46.67%			15
PARTI ENNOUR EL DJAZAIRI	2 13.33%	4 26.67%	3 20.00%	6 40.00%		15
ALLIANCES	2 13.33%	6 40.01%	2 13.33%	3 20.00%	2 13.33%	15
INDEPENDANTS	18 17.14%	41 39.05%	30 28.57%	11 10.48%	5 4.76%	105
Total Circonscription :	108 15.32%	258 36.60%	217 30.78%	98 13.90%	24 3.40%	705

Elections Législatives du 10 Mai 2012

REPARTITION DES CANDIDATS PAR CIRCONSCRIPTION PAR LISTE ET PAR TRANCHE D'AGE

Circonscription : 13 TLEMCEN

Liste	- de 30 ans	31-40 ans	41-50 ans	51-60 ans	+ de 60 ans	TOTAL
Total Général :	108 15.32%	258 36.60%	217 30.78%	98 13.90%	24 3.40%	705

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية تلمسان، مديرية التنظيم والشؤون العامة.

ملحق رقم 08: جدول يبين الهياة الناخبة في ولاية تلمسان وفقا لمتغيري السن والجنس.

ELECTIONS LEGISLATIVES DU 10 MAI 2012

- ***Par sexe :***

Corps électoral	Hommes	Femmes
636.311	340.625	295.686
	53.53 %	46.47 %

- ***Par classes d'âge :***

CLASSES	HOMMES	FEMMES	TOTAL	TAUX
18-20 ans	5.460 (52.84%)	4.874 (47.16%)	10.334	1.62%
21-30 ans	69.402 (56.95%)	52.470 (43.05%)	121.872	19.15%
31-40 ans	90.745 (57.35%)	67.472 (42.65%)	158.217	24.87%
41-50 ans	71.329 (52.87%)	63.590 (47.13%)	134.919	21.20%
51-60 ans	51.109 (51.56%)	48.011 (48.44%)	99.120	15.58%
+60 ans	52.580 (47.01%)	59.269 (52.99%)	111.849	17.58%
Total	**340.625 (53.53%)**	**295.686 (46.47%)**	**636.311**	**100%**

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم لولاية تلمسان، يوم 2014/06/04.

ملحق رقم 09: خريطة ولاية تلمسان.

خريطة بلديات وحدود ولاية تلمسان.

قائمة الاشكال والجداول:

الرقم.	عنوان الشكل.	الصفحة.
.01	أعمدة بيانية توضح اتجاه الشباب للمشاركة في منظمات للمجتمع المدني.	23
.02	جدول يبين نتائج الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991.	90
.03	جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997.	92
.04	جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002.	94
.05	جدول يبين التشكيلات السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية 2002.	95
.06	هذا الجدول يبين النتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2007.	98
.07	جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2012.	100
.08	جدول يبين نسبة المشاركة في انتخابات 1969	102
.09	جدول يبين الفائزين في الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991 بولاية تلمسان.	104
.10	جدول يبين الدوائر الانتخابية المعنية بالدور الثاني وفقا لنتائج الدور الاول.	105
.11	جدول يبين عدد المقاعد المتحصل عليها عن ولاية تلمسان.	106
.12	جدول يبين توزيع المقاعد في تشريعيات 30 ماي 2002 بولاية تلمسان.	108

.13	جدول يبين توزيع المقاعد في الانتخابات التشريعية 2007 بولاية تلمسان.	109
.14	جدول يوضح سن النواب المنتخبين في تشريعيات 1997.	111
.15	جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2002 و 2007 حسب الفئات السنية.	112
.16	جدول يبين تقسيم البلديات في ولاية تلمسان حسب الكثافة السكانية.	119
.17	جدول يبين متغيري السن والجنس وفقا لمجموع السكان في إحصائيات 2008 بولاية تلمسان.	120
.18	شكل يبين حجم السكان حسب الشرائح السنية بولاية تلمسان.	121
.19	جدول يبين الفرق بين إحصائيات السكان لولاية تلمسان سنة2008، مع الهيئة الناخبة للولاية سنة 2012	123
.20	جدول يبين حجم الهيأة الناخبة في بلديات ولاية تلمسان.	125
.21	اعمدة بيانية يبين نسبة المشاركة السياسية للشباب حسب الجنس في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.	130
.22	اعمدة بيانية تبين اتجاهات الشباب فيما يخص القضايا السياسية المتعلقة بالانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان.	131

23.	جدول يبين المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية 2012.	132
24.	منحنى بياني يوضح اختلاف المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب الشرائح العمرية.	133
25.	شكل يبين عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	134
26.	شكل يبين العينة المدروسة حسب الوظائف.	135
27.	جدول يبين المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان حسب الوظيفة.	136
28.	شكل يوضح حجم العينة المدروسة حسب التقسيم الجغرافي لولاية تلمسان.	138
29	جدول يبين عملية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان وفقا للمناطق الجغرافية.	139
30	جدول يبين الفئات العمرية المترشحة مع الأحزاب الفائزة في الانتخابات.	141
31	جدول يبين التمثيل الشبابي في قوائم الأحزاب المعروفة في انتخابات ماي 2012 بولاية تلمسان.	149
32	شكل يوضح قوائم الأحزاب المعروفة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 بولاية تلمسان وفقا للفئات العمرية.	150
33	أعمدة بيانية تمثل سن ممثلي ولاية تلمسان في المجلس الشعبي الوطني2012.	159